دراسات

فكر ومعرفة 2023
مدن الثقافة الأردنية 2023

التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية في كتاب مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي

الدكتور عمر محمد السعودي

التوجيهات النحويّة للقراءات القرآنية
في كتاب مجمع البيان
في تفسير القرآن للطبرسيّ

● التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية في كتاب مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي
● دراسات
● تأليف: الدكتور عمر محمد السعودي

● الناشر: وزارة الثقافة

عمان ـ الأردن
شارع وصفي التل
ص . ب 6140 ـ عمّان
تلفون : 5696218/5699054
فاكس : 5696598
بريد إلكتروني: info@culture.gov.jo

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية 2023/9/5171

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب:

عنوان الكتاب:	التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية في كتاب مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي
تأليف:	السعودي، عمر محمد عبد الوالي
بيانات الناشر:	عمان: وزارة الثقافة، 2023.
الوصف المادي:	150 صفحة
رقم التصنيف:	223.2
الواصفات:	/ قرآت القرآن/ / النحو/ / تفسير القرآن/ / القرآن الكريم/
الطبعة:	الطبعة الأولى

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية.

● رقم الردمك (978 - 9957 - 94 - 951 -8)

● الإخراج الفني: نسرين العجو
● التدقيق اللغوي: د. خالد فرّاج

● جميع الحقوق محفوظة للناشر: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

● All rights reserved. No part of this book may be reproduced. stored in a retrieval system. or transmitted in any form or by any means without the prior written permission of the publisher.

دراسات

الدكتور: عمر محمد السعودي

التوجيهات النحويّة للقراءات القرآنية في كتاب مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسيّ

2023

فهرس المحتويات

ـ الإهداء 7

ـ المقدمة 9

ـ التمهيد 10

الفصل الأول
القراءات الواردة في باب
المرفوعات وتحولات الإسناد فيها 19

1.1 الـمبتدأ 22

2.1 الخبر 36

3.1 الفاعل 45

4.1 نائب الفاعل 51

الفصل الثاني
التوجيه النحويّ للقراءات الواردة
في باب المنصوبات وتحولاتها 53

1.2 التحول من قراءة النصب إلى الرفع في الأسماء 55

2.2 التحول من قراءة النصب إلى قراءة الرفع في الأفعال 74

3.2 التحول بين النصب والجر 88

1.3.2 التحوّل من النّصب إلى الجرّ 89

2.3.2 التحوّل من الجرّ إلى النصب 93

4.2 التحوّل بين النصب والجزم 95

1.4.2 التحول من النصب إلى الجزم 95

2.4.2 التحول من الجزم إلى النصب 100

الفصل الثالث
التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية
الواردة في باب التوابع وحروف المعاني 105

1.3 النعت 107

2.3 البدل 112

3.3 العطف 119

4.3 "أنْ" المخففة 127

الخاتمة 131

المراجع 135

الإهداء

أُهدي هذا العمل لكل مَنْ أنار الطريق أمام عينيّ، لأولئك الذين بعثوا الأمل في حياتي، مَن طمحوا بوصولي لهذه المرحلة، ورفعوا أيديهم بالدعاء لله المجيب بإسمي في مطلع الفجر، إلى الأهل والأحبة جميعًا، وإليك أخص وأقصد لَمن حملت اسمه بفضل من الله، وكان حملا ثقيلا أعانني الله عليه وشُرفت به ، يا مَن كنت خير معلمٍ ومرشدٍ وموجهٍ، ومَن اقتديت به في سني حياتي والدي الغالي الأُستاذ المربي محمد عبدالوالي السعودي (أبو مالك) أطال الله في عمره، وإلى من رفعت أكفها متضرعة إلى الله العلي القدير بفلاحي وتوفيقي والدتي وسيدتي الأُولى (أم مالك) الغالية أطال الله عمرها وإلى الأهل جميعاً، ولكل مَن علمني ومهد الطريق أمامي .

د.عمر محمد عبدالوالي السعودي

الأُردن ـ عمان

المقدمة:

الحمد لله الذي بحمده تتمّ الصالحات، وبشكره تسهل المَهمّات، وبعونه نرقى مدارج العلا والنجاحات، والصلاة والسلام على سيد المخلوقات، وإمام المؤمنين والمؤمنات، محمد عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم، وبعد:

فقد جاء هذا الكتاب للحديث عن واحد من علماء التفسير والقراءات القرآنية، ألا وهو الطبرسيّ في كتابه "مجمع البيان"، وهو عالم ذو فكر، وله موطئ قدم راسخة في علوم القراءات، ولكنه لم يحظَ بدراسات كافية لكشف منهجه في القراءات القرآنية.

وتحاول هذه الدراسة في الكتاب أن تكشف عن الملامح العامة التي اتّسم بها الطبرسيّ من خلال كتابه التفسيريّ، ومحاولة لعرض القراءات القرآنيّة وتوجيهاتها، وكشف منهجه فيها؛ لتكون إضافة علميّة للمكتبة العربيّة في هذا الميدان.

التمهيد

اسم الطبرسيّ وكنيته:

هو أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسيّ الخرسانيّ[1]، الآدميّ الأصبهانيّ[2].

والطبرسيّ لقب اشتُهر به، وهو نسبة إلى طَبَرِسْتان، وهو من أجلاء فرقة الإمامية[3].

حياته وعلمه:

وُلد الطبرسيّ في أصبهان سنة 462هـ، وقد عُرف بعلمه في النحو والتفسير، كما عُرف أبو علي بالأدب، وله علم بالحديث الشريف[4]، وعاش في بيهق، وقصده الطلبة، فأخذوا من غزير علمه، وأفادوا من بلاغته في النثر والنظم، وله شعر جيد[5].

---

(1) القفطي، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف (1982م). إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة. مصر، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. لبنان، ط 1، ج: 3، ص: 6.

(2) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000م). الوافي بالوفيات، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت. لبنان، ط 1، ج: 12، ص: 126.

(3) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (2002م). الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت. لبنان، ط 15، ج: 5، ص: 148.

(4) الصفدي. الوافي بالوفيات، ج: 12، ص: 126.

(5) القفطي. إنباه الرواة، ج: 3، ص: 6 ـ 7.

وللطبرسيّ مجموعة من المؤلفات كان من أهمها كتابه الذي نحن بصدد الحديث عنه: مجمع البيان في تفسير القرآن، وله كذلك في التفسير: جوامع الجامع، ومن كتبه: تاج المواليد، ومختصر الكشاف، وإعلام الورىٰ بأعلام الهدىٰ[1].

شيوخه وتلاميذه:

من الشيوخ الذين تتلمذ الطبرسيّ علىٰ يديهم محمد بن أحمد بن سكرويه، وسليمان بن إبراهيم الحافظ، ومحمد بن أحمد بن ماجة الأبهري، وغيرهم[2].

أما تلاميذ الطبرسيّ فلم تذكر المصادر سوىٰ الأزهري، وذكر عنه الأزهري أن له كتابًا في القرآن، ذكره ابن حبان في الثقات[3].

وفاته:

تُجمع كتب التراجم والطبقات علىٰ أنّ الإمام الطبرسيّ توفي في القرن السادس الهجري، ولكن لم يجد أنّ المصنفات قد استقرت علىٰ سنة بعينها توفي فيها، فثمة روايات متعددة في ذلك؛ إذ يذكر الصفدي أنه توفي سنة 533هـ[4]، في حين يذكر

---

(1) الزركلي. الأعلام، ج: 5، ص: 148.

(2) الصفدي. الوافي بالوفيات، ج: 12، ص: 126.

(3) نويهض، عادل (1988م). معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتىٰ العصر الحاضر، قدم له: حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية، دار نويهض للنشر والتوزيع، بيروت. لبنان، ط 3، ج: 1، ص: 421، يشك الباحث في صحة كلام المؤلف من أن ابن حبان قد ذكر الطبرسيّ في الثقات، وذلك لسببين هما: الأول: أن ابن حبان لم يذكر الطبرسيّ في كتاب الثقات، فقد عاد الباحث إلىٰ كتاب الثقات لابن حبان ولم يجد ذكراً للطبرسي، والثاني: أن الطبرسيّ مات في القرن السادس علىٰ خلاف في السنة، وابن حبان مات في القرن الرابع، فكيف إذن ذكر ابن حبان رجلاً عاش بعده بمائتي سنة؟!

(4) الصفدي. الوافي بالوفيات، ج: 12، ص: 126.

القفطي أنه توفي سنة 542هـ[1]، أمّا الزركلي فيذكر أنه توفي سنة 548هـ[2]، وهو التاريخ الذي يرجحه الباحث؛ لأنّ أكثر الروايات عليه، وأيضا لأنّ المصادر تذكر أن الطبرسيّ قد أتمَّ تأليف كتابه في التفسير سنة 534هـ، مما يبعد القول بأنّه توفي سنة: 533هـ.

التعريف بكتابه مجمع البيان في تفسير القرآن:

هو كتاب وضعه الإمام الطبرسيّ في التفسير، أتمّ تأليفه في سنة 534هـ[3]، وأوله: الحمد لله الذي ارتفعت من مطارح الفكر جلالته[4].

اختصر الطبرسيّ كتابه مجمع البيان مع كتاب آخر له في التفسير اسمه: الكافي الشافي، في كتاب واحد سماه: جوامع الجامع في التفسير[5].

وتذكر المصادر أنّ أول طبعة صدرت للكتاب كانت في مجلدين اثنين فقط[6]، وقد وضع خليل بن الغازي القزويني الشيعي الإمامي حاشية على هذا المصنف في التفسير[7].

---

(1) القفطي. إنباه الرواة، ج: 3، ص: 7.

(2) الزركلي. الأعلام، ج: 5، ص: 148.

(3) من خلال هذا القول يمكننا أن نلحظ أن حياة الطبرسيّ امتدت إلى أبعد من هذا التاريخ، مما يرجح أنه لم يمت في سنة: 533هـ كما جاء في بعض الأقوال.

(4) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (1941م). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مطبعة المثنى، بغداد ـ العراق، ط 1، ج: 2، ص: 1602.

(5) سركيس، يوسف بن إليان بن موسى (1928م). معجم المطبوعات العربية والمعربة، مطبعة سركيس، القاهرة ـ مصر، ط 1، ج: 2، ص: 1227.

(6) انظر: الباباني، إسماعيل بن محمد البغدادي (د.ت). إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، عني بطبعه: محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت. لبنان، ط 1، ج: 4، ص: 433.

(7) انظر: الباباني، إسماعيل بن محمد (1951م). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بوكالة المعارف الجليلة بمطبعتها البهية، إسطنبول ـ تركيا، ثم أعادت طبعه دار إحياء التراث العربي، بيروت. لبنان، ج: 1، ص: 354.

أما عن الطبعة التي اعتمدت فهي طبعة دار الكتب العلمية بلبنان، وذلك بتاريخ 1999م؛ إذ قام إبراهيم شمس الدين بوضع حواشٍ لهذه الطبعة، وخرّج آياته، وشواهده، وهذه الطبعة من منشورات محمد علي بيضون.

وتقع هذه الطبعة في عشرين مجلدًا من القطع المتوسط، وهي منقحة ومدققة، يصل عدد صفحات كل جزء من هذه الأجزاء حوالي أربعمئة صفحة، تتناول تفسير القرآن الكريم.

ولا بدّ للطبرسيّ من الإفادة مِن علم مَن سبقوه في القراءات القرآنية، وهو ما وجدناه حقًا في حديثه عن القراءات الكريمة؛ إذ يشير في أثناء حديثه ذاك إلى أعلام القراءات القرآنية في التصنيف، كأبي علي الفارسي، فثمة مواضع جمة بيّن فيها موقف أبي علي من توجيه القراءة الكريمة، من ذلك مثلًا ما جاء في حديثه عن قراءة قوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا**﴾ [1]، بالرفع والنصب؛ إذ يقول الطبرسيّ: "قال أبو علي: من رفع فتقديره: إلا أنْ تقع تجاره، فالاستثناء منقطع؛ لأنّ التجارة عن تراض ليس من أكل المال بالباطل، ومن نصب تجارة احتمل ضربين: أحدهما: إلا أن تكون التجارة تجارة عن تراض... والآخر: إلا أن تكون الأموال أموال تجارة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فالاستثناء على هذا الوجه أيضًا منقطع"[2].

فنصّ الطبرسيّ السابق يشير إشارة واضحة الدلالة على أنّه يرجع لما يقوله أبو علي الفارسي في توجيه القراءات القرآنية، ويصدر كلامه ذاك بإسناد القول لأبي

(1) سورة النساء، آية: 29.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 3، ص: 51.

علي، وهو كما رأينا يجعل من كتاب أبي علي مصدرًا مُهمًّا له في توجيه القراءات القرآنية توجيهًا نحويًّا سليمًا.

ومن العلماء السابقين الذين اعتمدهم الطبرسيّ مراجع له في كتابه مجمع البيان ما جاء في كثير من المواضع منسوبًا لابن جنّي، وذلك نحو حديثه عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ**﴾ [1]؛ إذ قرئت: مكاء، بالنصب والرفع، فيقول الطبرسيّ ناسبًا الكلام لابن جني: "قال ابن جني: لسنا ندفع أنَّ جعلَ اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح، وإنما جاءت منه أبيات شاذة، لكن من وراء ذلك ما اذكره، وهو أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، ألا تراك تقول: خرجت فإذا أسد بالباب، فتجد معناه: فإذا الأسد بالباب، ولا فرق بينهما، وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسدًا واحدًا مُعيّنًا، وإنّما تريد واحدا من هذا الجنس، وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في مكاء وتصديّه جوازًا قريبًا كأنّه قال: وما كان صلاتهم إلا هذا الجنس من الفعل، ولا يكون مثل قولك: كان قائم أخاك؛ لأنه ليس في قائم معنى الجنسية، وأيضًا فإنه يجوز مع النفي ما لا يجوز مع الإيجاب، ألا تراك تقول: ما كان إنسان خيرًا منك، ولا تجيز: كان إنسان خيرًا منك"[2].

فالنص السابق للطبرسيّ يشير إشارة واضحة إلى ذلك الاعتماد على ما جاء عن ابن جني وسواه من علماء القراءات القرآنية الذين سبقوه إلى هذا العلم، فلا بدَّ له من أن يبين آراءهم، ويهتم بما لديهم من توجيهات نحوية لهذه القراءات، فكانت هذه الآراء إشارة إلى تلك المصادر العلمية التي يعتمد عليها الطبرسيّ في منهجه لتوجيه: القراءة القرآنية الكريمة.

---

(1) سورة الأنفال، آية: 35.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 4، ص: 358.

يمثل أبو علي الفارسي وابن جني أبرز العلماء الذين اعتمد الطبرسيّ على مصنفاتهم في توجيه القراءات القرآنية الكريمة؛ إذ إنّ كثيرًا ما يُصرح بإسميهما عند الحديث عن آرائهم، فهو لا يكتفي بإيراد رأيهما فحسب، بل يسند القول إليهما، وهي لفتة من لفتات الأمانة العلمية لدى الطبرسيّ في كتابه مجمع البيان.

منهجه في تناول القراءات القرآنية وتوجيهها توجيهًا نحويًا:

يعتمد الطبرسيّ على الناحية التفسيرية قبل كلّ شيء في إيراد حديثه عن الآية القرآنية الكريمة، فهو يبدأ حديثه بتناول الآية من حيث جوانبها التفسيرية، ثم يتناول القراءات القرآنية ويُبينها، ثمّ يورد ما جاء فيها من لغات العرب إن وُجد، ثم يتناول القضايا اللغوية العامة، وهكذا يتناول الطبرسيّ آيات القرآن الكريم تفسيرًا وتبيننًا، وفيما يلي نوضح المنهجية التي اعتمد عليها الطبرسيّ في الحديث عن التوجيه النحوي للقراءة القرآنية:

1. يورد الطبرسيّ القراءة الكريمة معزوة لصاحبها دون أن يفصل كثيرًا في الحديث عنها، وهذه هي الهيئة العامة لإيراد القراءات الكريمة وتوجيهها في كتابه مجمع البيان، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ **قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ [1].

يُورد الطبرسيّ ما جاء في هذه الآية الكريمة من قراءة نحويّة قائلًا: " قرأ يعقوب فلا خوفَ بنصب الفاء في القراءات وقرأ الباقون بالرفع والتنوين"[2].

(1) سورة البقرة، آية: 38.

(2) الطبرسيّ، أبو علي الفضل بن الحسن (1999)، مجمع البيان في تفسير القرآن، وضع حواشيه وخرج آياته وشواهده: شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، ج:1، ص: 130.

فالطبرسيّ في حديثه السابق لم يوجه القراءة، كما لم يرجّح أيًّا منها، وهذه هي السمة العامة في منهج الطبرسيّ في تناول القراءات القرآنية.

2. يورد الطبرسيّ حجة كلّ فريق من الفريقين الذين قرأوا بالقراءة الكريمة، وذلك بعد الحديث عن قراءتهما، ومن ذلك ما نجده في حديثه عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ** ﴾ [1].

ثمّ يُورد الطبرسيّ حُجة كلَّ فريق، فيقول: "الرفع في تسأل يحتمل وجهين أحدهما: أن يكون مثل ما عُطف عليه من قوله بشيرًا ونذيراً؛ أي وغير مسؤول، ويكون ذكر الجملة بعد المفرد الذي هو قوله بشيرا كما ذكر الجملة في قوله: ﴿ **ويكلم الناس في المهد وكهلاً** ﴾ [2]، بعدما تقدم من المفرد، وكذلك قوله: ومن المقربين، وهو هنا يجري مجرى الجملة. والآخر: "أن يكون مُنقطعًا عن الأوّل مُستأنفًا به، كما قيل: ولا تُسال عن أصحاب الجحيم.

وأمّا قراءة نافع ولا تُسال بالجزم ففيه قولان: أحدهما: أن يكون على النهي عن المسألة. والآخر: أن يكون النهي لفظًا، والمعنى على تفخيم ما أعد لهم من العقاب كقول القائل لا تسأل عن حال فلان أي قد صار إلى أكثر مما تريده. وسألت يتعدّى إلى مفعولين مثل: أعطيت"[3].

فالطبرسيّ في كلامه السابق، بعد أن أورد القراءتين الكريمتين أتبعهما بالحديث عن حُجة كل فريق، وفصّل الحديث عن تلك الحُجّة، وذلك من أجل إتمام الفائدة.

3. يُورد الطبرسيّ بعض الأمثلة المصطنعة، أو الشواهد القرآنية المماثلة التي تُعين في توجيه القراءة توجيهًا نحويًّا، وذلك نحو قوله: "والآخر: أن يتعدّى

---

(1) سورة البقرة، آية: 119.

(2) سورة آل عمران، آية: 46.

(3) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 1، ص: 288.

بحرف كقوله تعالى: ﴿**سأل سائل بعذاب واقع**﴾ [1]، وقولهم: سألت عن زيد، وإذا تعدّى إلى مفعولين كان على ثلاثة أضرب: أحدهما: أن يكون بمنزلة أعطيت كقوله: سألت عمرًا بعد بكر حقًا، فمعنى هذا استعطيته؛ أي سألته أن يفعل ذلك والآخر: أن يكون بمنزلة: اخترت الرجال زيدًا، وذلك قوله تعالى: ﴿**ولا يسأل حميمٌ حميمًا**﴾ [2]؛ أي لا يسأل حميم عن حميمه، والثالث: أن يتعدّى إلى مفعولين فيقع موقع المفعول الثاني منهما استفهام [3]، وذلك كقوله تعالى: ﴿**سل بني إسرائيل كم آتيناهم**﴾ [4].

تبين لنا من خلال نصّ الطبرسيّ السابق كيف أنّه يُورد الشواهد القرآنية المشابهة، والأمثلة التي يصطنعها من أجل توضيح الوَجه النحويّ للقراءة القرآنية، ومن أجل مزيد من التفسير في هذه الآيات الكريمة.

إنّ النقاط السابقة تمثل منهجيّة الطبرسيّ في توجيه القراءات القرآنية توجيهًا نحويًا ضمن كتابه مجمع البيان، وهذه الملامح العامة هي السبيل للوصول إلى التفسير والمعنى عنده ضمن الحديث عن القراءات الكريمة.

---

(1) سورة المعارج، آية: 1.

(2) سورة المعارج، آية: 10.

(3) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 1، ص: 288.

(4) سورة البقرة، آية: 211.

الفصل الأول

القراءات الواردة في باب المرفوعات وتحوّلات الإسناد فيها

يتناول هذا الفصل مجموعة القراءات التي وردت عند الطبرسيّ، وكانت متعلقة بالمرفوعات وتحولات العلاقات الإسنادية بين المسند والمسند إليه، فالجملة العربية تتكون من عنصرين عمدتين في الكلام، ولا يجوز الكلام إلا بهما، ألا وهما المسند والمسند إليه، وهما عمدتا الكلام، ولا يُغني أحدهما عن الآخر، وهذه العلاقة الإسنادية لا تختص بجملة دون أخرىٰ، بل هي مختصة بنوعي الجملة العربية ـ اسمية أم فعلية ـ فالجملة الاسمية تحتوي إسنادًا، والجملة الفعلية تحتوي إسنادًا كذلك، وهذه هي الملحوظة الأساسية في التكوين التركيبي للجملة العربية عمومًا[1].

وثمة علاقة وثيقة بين المرفوعات والعملية الإسنادية في اللغة، فلا شكّ أنّ المسند والمسند إليه يشكلان العمدة في الجملة، وهما في أصلهما من المرفوعات، فالمبتدأ والخبر ـ المسند إليه والمسند ـ مرفوعان، والفاعل ـ المسند ـ مرفوع أيضًا، لذا فإنَّ العلاقة واضحة بين المرفوعات والعناصر الإسنادية في الجملة العربية[2].

وثمة قراءات قرآنية تحول فيها الإسناد، وقد وردت في كتاب الطبرسيّ، ويمكن بيان ذلك علىٰ النحو الآتي:

---

(1) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ط 3، ج: 1، ص: 23.

(2) انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، ط 1، ص: 37.

1.1 المبتدأ

سمي المبتدأ مبتدأ؛ لأنّه يُبتدأ به الكلام، وهو الاسم المجرد عن عوامل الأفعال والأسماء والحروف، ووُجد أولًا في الكلام؛ لأنّ القصد من الكلام جعله أوّلًا، ويلي المبتدأ في الكلام الخبر، الذي يحتمل أن يكون اسمًا ويكون فعلًا، والخبر يأتي لإتمام معنى الجملة الاسمية، ولا يستغني المبتدأ عن الخبر في تكوين الجملة الاسمية التركيبي، كما أنّ الخبر لا يستغني عن المبتدأ في إتمام دلالته وعلاقاته التركيبيّة، فهما لا يستغنيان عن بعضهما[1].

وترد مجموعة من القراءات القرآنية الكريمة التي تناول فيها الطبرسيّ الحديث عن المبتدأ، ومن ذلك ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[2].

يقول الطبرسيّ في قراءة "الحمدُ" الواردة في الآية الكريمة: "أجمع القُرّاء على ضمّ الدال من (الحمدُ) وكسر اللام من (لله) وروي في الشواذ بكسر الدال واللام (وبفتح الدال وكسر اللام) وبضم الدال واللام... والابتداء عامل معنوي غير ملفوظ به، خلو الاسم من العوامل اللفظية ليسند إليه خبر، وخبره في الأصل جملة هي فعل مسند إلى ضمير المبتدأ، وتقديره: الحمدُ حقَّ، أو استقر لله إلا إنّه استأنف عن ذكرها؛ لدلالة قول الله عليها فانتقل الضمير منها إليه، حيث سدَّ مسدَّها وتُسَمّى هذه جُملة ظرفيّة، وهذا قَول الأخفش وأبي علي الفارسيّ، وأصلُ اللام للتحقيق والمُلك، وأمّا فتح الدال فعلى المصدر تقديره أحمد الحمد لله، أو أجعل

(1) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ج: 1، ص: 62.

(2) سورة الفاتحة، آية: 2.

الحمد لله، إلا أنَّ الرفع بالحمد أقوىٰ وأمدح؛ لأنّ معناه: الحمد وجب لله أو استقر لله، وهذا يقتضي العموم لجميع الخلق"[1].

و ما يَهمُّنا من هذه القراءات هي قراءة الرفع، وإن كان قد أشار إلىٰ قراءتين أخريين، غير أنّهما تُعدّان تحولًا في القراءة الأولىٰ وهي قراءة الرفع؛ إذ إنّ قراءة الرفع علىٰ معنىٰ المبتدأ، وهو ما يفيد الاستقرار لمعنىٰ الحمد لله تعالىٰ عند جميع الخلق[2].

وقراءة "الحمدُ" بالرفع هي أجودُ القراءات، وذلك أنّها جاءت علىٰ معنىٰ المبتدأ من جهة، وجاءت علىٰ الشائع الأكثر في كلام العرب من جهة أُخرىٰ، وعلاوة علىٰ ذلك كله، فإنّها موافقة لما جاء عليه القرآن الكريم، والقراءة بما جاء به القرآن الكريم أولىٰ من القراءة بغيره، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإنّ القراءة بالكسر أو بالضم جاءت علىٰ الاتباع، وهي لغة لبعض العرب، وليس الأولىٰ متابعة هذه اللغة، خاصّة أنّها شاذّة في القياس والاستعمال[3].

وإنْ كان لا بدَّ من القراءة بالاتّباع، فإنّ أولىٰ القراءتين الخاضعتين للاتباع هي قراءة الرفع؛ أي رفع الدّال واللام من الآية الكريمة؛ وذلك لأنّ الأولىٰ في الإتباع أن يتبع الثاني الأوّل وليس العكس، فقراءةُ الحمدِ للهِ بكسر الدال واللام أضعف

---

(1) الطبرسيّ، أبو علي الفضل بن الحسين (1999م). مجمع البيان في تفسير القرآن وضع حواشيه وخرج آياته وشواهده إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط 1، ج: 1، ص: 27 ـ 28.

(2) انظر: الفراء، أبو زكريا يحيىٰ بن زياد (د.ت). معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ـ مصر، ط 1، ج: 1، ص: 15.

(3) انظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (1988م). معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 1، ص: 45، 51.

من قراءة الرفع، غير أنّ هاتين القراءتين بالاتباع قد شاعتا بين الناس، ودرجتا على ألسنتهم؛ لذا فإنّهما شاعتا على الرغم من شذوذهما في القياس والاستعمال، وعلى الرّغم من فإنّ قراءة الرفع أولى من هاتين القراءتين على الإطلاق [1]؛ لأنّ مناط المعنى عليها.

يتضح لنا من خلال ما سبق، أنّ الطبرسيّ لم يختلف عن سواه من العلماء والدارسين الذين تناولوا الحديث عن هذه القراءات الكريمة الواردة في الآية الكريمة، فإنّ هذه القراءات كلّها جاءت موافقة لما ورد عن العرب من لغة ونقل، غير أنّ الأَوْلى كما أشار الطبرسيّ وغيره قراءة رفع الدال على الابتداء، وكسر اللام على معنى الاختصاص، فإنّ هذه القراءة وفقًا لهذا النقل تؤدي المعنى المرتبط بها من جهة، وتأتي موافقة لما اعتمد من قراءة القرآن الكريم من جهة أخرى، دون النظر إلى ما نُقل من لغات العرب في هذه الآية الكريمة.

أمّا في ما يتعلق بقراءة النصب خاصة فإنّها تدلَّ على تحول إسنادي في الجملة والتركيب؛ إذ إنّ قراءة الرفع وهي الأَوْلى تدلّ على معنى الابتداء، والمبتدأ هو المسند إليه؛ أي أنّه عمدة في الكلام، في حين أن قراءة النصب لا تدلّ على العمدة في الكلام، وإنّما هي فضلة تكمّل معنى الآية الكريمة، يعني أنّ لها دورًا في الدلالة والتركيب، ولكنّ هذا الدور لا يرقى إلى مستوى العمدة، ومن هنا كانت الأولوية لقراءة الرفع على معنى الابتداء، وكونها مبتدأ فهي مسند إليه، وهي عمدة في الجملة والتركيب؛ ممّا يُقوّي موقف القائلين بهذه القراءة الكريمة، وإنّ قراءة الرفع أثبت في المعنى؛ لأنّ الجملة الاسمية تدلّ على ثبات.

(1) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999م). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط 1، ج: 1، ص: 111 ـ 112.

وفي آية أُخرىٰ قوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿**خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[1]. يوجه الطبرسيّ: (غشاوةٌ) بالرفع في الآية الكريمة، وحجته أنّه لم يحملْه علىٰ ختم، كما في الآية الأخرىٰ، وختم علىٰ سمعه وقلبه، وجعل علىٰ بصره غِشاوة؛ فإذا لم يحملها عليه قطعها عنه، فكانت مرفوعة إمّا بالظرف وإمّا بالابتداء، وكذلك قوله: ﴿**ولَهُمْ عَذابٌ عَظيمٌ**﴾، فعند سيبويه ترتفع (غِشاوة) وعذاب بأنّه مبتدأ، فكأنّه قال غِشاوة علىٰ أبصارهم وعذاب لهم، ومَن نَصبَ فإمّا يحملها علىٰ ختم، كأنّه قال وختم علىٰ أبصارهم بغشاوة، فلمّا حذف حرف الجرّ وصل الفعل إليها، فنصبها وهذا لا يتعين؛ لأنّه فصل بين حرف العطف والمعطوف به، وذلك إنّما يجوز في الشعر، وإما أن يحملها علىٰ فعل مضمر كأنّه قال: وجعل ﴿**على أبصارهم غشاوة**﴾"[2].

ويدعم ذلك ابن خالويه بقوله: وحُجّة مَنْ قَرأ "غشاوةٌ" بالرفع أنّه جعلها مبتدأ مؤخرًا للخبر الذي تقدّم عليها، والتقدير: غشاوةٌ علىٰ أبصارهم، فلمّا كان المبتدأ نكرة، والخبر شبه جملة تقدّم عليه لزوماً[3].

وفي حال الرفع فإنّ قوله سبحانه: "غشاوةٌ" لا بدّ أن تكون مبتدأ؛ لأنّها نكرة، وسبقتها شبه جملة من الجار والمجرور، ولمّا كانت نكرة، فإنّه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا إذا أفادت، ولا يجوز أن نقول: غشاوة علىٰ أبصارهم، ولا رجل في الدار؛ إذ الأصح أن يُقال: علىٰ أبصارهم غشاوة، علىٰ تقديم الخبر وتأخير المبتدأ[4].

---

(1) سورة البقرة، آية: 7.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 1، ص: 62 ـ 63.

(3) انظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1401هـ). الحُجّة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ـ لبنان، ط 4، ص: 66.

(4) ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (د.ت). أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ج: 1، ص: 202.

لا شكّ أنّ قراءة الرفع في قوله "غشاوة" على معنى الابتداء على الرّغم من أنّها نكرة، إلا أنّ معنى الابتداء جاز هاهنا؛ لأنّ الإخبار عن هذه النكرة كان بشبه جملة من الجار والمجرور، وهذا مسوّغ للابتداء بالنكرة في مثل هذه الحالات[1].

وجاءت هذه الكلمة "غشاوة" بالرفع والنصب في الآية الكريمة، فأمّا قراءة الرفع التي هي مدار حديثنا في هذا الموضع فهي على الابتداء، وأمّا قراءة النصب فهي على معنى العطف على الفعل (ختم على أبصارهم غشاوة)، فلما زال حرف الجر بقي الاسم منصوبًا، فكأنّه قال: ختم الله على سمعهم وعلى أبصارهم وغشاوةً، والتقدير: ختم بغشاوة[2].

ومن ناحية أخرى فقد نجده من وجّه قراءة النصب على أنّها على معنى المفعول به، فالتقدير عنده "ختم غشاوةً على سمعه..."، فكان الفعل "ختم" عنده في هذه الحالة متعدّيًا إلى المفعول به[3].

وقراءة الرفع في الآية الكريمة أولى من قراءة النصب، وهي اختيار الطبرسيّ؛ وذلك أن قراءة النصب لا تخلو أن يكون توجيهها واحدًا من جهتين: إما على العطف، وهذا ضعيف؛ لوجود حائل بين المتعاطفين في الآية الكريمة، أو على

(1) انظر: الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 1، ص: 209.

(2) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1996م). إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، دار عالم الكتب، بيروت. لبنان، ط 1، ج: 1، ص: 117.

(3) الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (1415هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 1، ص: 184.

تقدير فعل: أي: جعل غشاوةً، وهذا كنحو: علفتها تبنًا وماء باردًا، فإن هذا التقدير لا يصلح في سعة الكلام، والأولى الابتعاد عنه، ولا يأتي إلا في ضرورة الشعر[1].

واتضح لنا من خلال ما سبق أن قراءة الرفع أولى وأوجه من قراءة النصب، وقراءة الرفع على معنى الابتداء؛ وذلك لأنّ معنى النصب لا بدّ أن يكون مرتبطًا بالمفعول به، أو على تقدير عامل محذوف، وهذا ما لا يجوز في اختيار الكلام، وإنْ جاز في الشعر للضرورة، فلا يُقاس كتاب الله عزّ وجلّ على ضرورة الشعر، ومن هنا فإنّ قراءة الرفع أولى من قراءة النصب، وهو ما ذكره الطبرسيّ في كلامه السابق.

وليس الحديث عن القراءة المتحولة من النّصب إلى الرفع مجرد تحوّل لا علاقة له بالناحية الإسناديّة، بل ثمة تحول إسنادي في هذه الآية الكريمة، فإنّ قراءة الرفع تعني أن "غشاوة" هي المسند في الآية الكريمة، مما يدلّ على أنّها عمدة في الكلام؛ لأنّ المسند إليه ـ المبتدأ ـ عمدة في الجملة الاسمية، في حين أن المنصوب ليس بعمدة، وإنّما هو فضلة، أو مكمل للمعنى ضمن إطار الجملة الدلالي، يعني ذلك أنّ قراءة الرفع تمثل تحوّلًا إسناديًا، نقل الكلمة من كونها فضلة في التركيب إلى كونها عمدة يترتّب عليها المعنى.

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ**﴾[2].

(1) انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (1420هـ). البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 1، ص: 50.

(2) سورة المائدة، آية: 106.

يقول الطبرسيّ في هذه الآية الكريمة: أما قول "(شهادةُ) بالرفع، (بينكم) بالنصب فعلى نحو القراءة المشهورة (شهادةُ بينكم)؛إلا أنّه حذف التنوين، فإنجرَّ الاسم، ويجوز أن يكون المضاف إليه محذوفًا من آخر الكلام؛ أي شهادة اثنين، فينبغي أنْ تكون الشهادة المعتمدة هكذا. وأمّا شهادة بينكم بالنصب والتنوين فعلى إضمار فعل؛ أي ليقم شهادة بينكم اثنان ذوا عدل، أمّا قوله: ﴿ولا نكتم شهادة﴾ فهو أعمّ من قراءة الجماعة المشهورة شهادةَ الله بالإضافة"[1].

ففي قوله تعالى: ﴿**شهادةُ بينكم**﴾، قراءتان: الأولى بالرفع وهي قراءة الجماعة[2]، والثانية بالنصب، وهي قوله: شهادةً بينكم، وهي قراءة الأعرج، وتقدير الكلام: أقيموا شهادةً بينكم[3].

وفي قراءة الرفع فإنّ "شهادة" ترتفع من وجهين: **الأول**: على معنى الابتداء، ويكون الخبر: "اثنان" والمعنى شهادة هذه الحال أن تكون شهادة اثنين، فحذفت "شهادة" وأقيمت "اثنان" مقامها، **الآخر**: أن يكون التقدير فيما فرض عليكم في شهادتكم أن يشهد اثنان فيرتفع اثنان بشهادة[4].

وتقدير الآية الكريمة: شهادة بينكم شهادة اثنين؛ إذ لا بدّ أن يكون الخبر مرتبطًا بما يدلّ على عين المبتدأ، لذا كان هذا التقدير في قراءة الرفع، فـ"شهادة" في

---

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 3، ص: 33.

(2) انظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1993م). الحُجّة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق ـ سوريا، وبيروت ـ لبنان، ط 2، ج: 3، ص: 262.

(3) ابن جني. المحتسب، ج: 1، ص: 220.

(4) الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، ج: 2، ص: 214 ـ 215.

الآية الكريمة قد ارتفعت على معنى الابتداء[1].

وقراءة النصب في الآية الكريمة ما هي إلا تحول إسنادي من حالة الرفع إلى حالة النصب، ويترتب على هذا التحول انتقال الدلالة بتركيبها إلى دلالة الفضلة في التركيب؛ لأنّ المنصوب فضلة تكمل المعنى في التركيب، في حين أن المرفوع عمدة له أولوية في تقدير المعنى والدلالة.

ويتضح لنا ممّا سبق أنّ قراءة الرفع في الآية الكريمة توجّه على معنى الابتداء، وهو المعنى الأَولى من المعنيين المرتبطين بالآية الكريمة، فقراءة النصب لا بدّ لها من الارتباط بعامل محذوف تقديره: أقيموا، والأَولى ألا يصار إلى هذا التقدير إلا بلازم، أمّا القراءة بالرفع فإنّها ليست على تقدير حذف، بل على معنى الابتداء، والخبر "اثنان"؛ لذا فإنّ الأَولى المصير إلى هذه القراءة الكريمة.

وفي آية أخرى، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾[2]. حيث وردت القراءة القرآنية الكريمة في الآية السابقة في قوله تعالى: "ورسولُه" بالرفع؛ إذ يوجه الطبرسيّ قراءة (ورسولُه) بالرفع أنّه على الابتداء وخبره محذوف ويدلّ عليه ما تقدمه وتقديره ورسوله بريء منهم"، ويجوز أن يكون معطوفًا على المضمر في

(1) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (د.ت). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، دمشق ـ سوريا، ط 1، ص: 67، والصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 1، ص: 117.

(2) سورة التوبة، آية: 3.

بريء، وحسن العطف عليه، وإنْ كان غير مؤكد؛ لأنّ قوله(من المشركين) قام مقام التوكيد"[1].

وجه الطبرسيّ رفع (رسولُه) وفق وجهين: الأول: على الابتداء، والتقدير ورسوله بريء كذلك، والثاني: على العطف على الضمير المرتفع في "بريء" وهذا التوجيه لا يفيدنا في هذا الموضع، وإنْ كان الطبرسيّ قد ذكره؛ وذلك لأنّه ليس داخلًا ضمن معنى الابتداء، بل هو على سبيل عطف الاسم الظاهر على المضمر دون إعادة المضمر، وهو ما فسّره الطبرسيّ في آخر كلامه عن التوكيد.

وردت قراءة أخرى في هذه الآية الكريمة وهي قوله: ورسولَه، بالنصب، وهي قراءة شاذة لا سبيل إلى الحديث عنها في هذا الموضع، إلا أننا نشير إليها إشارة من أجل التنبيه عليها، وتوجّه هذه القراءة على العطف على اسم الجلالة "اللهَ" المنصوب بـ"إن" والتقدير: وإن رسوله بريء كذلك[2].

وقراءة الجمهور بالرفع على توجيهين: الأوّل على الابتداء كما بيّن الطبرسيّ في كلامه السابق، والثاني: على العطف على اسم "إن" بالرفع بعد مجيء الخبر[3].

وجاءت قراءة الرفع بناء على التناسق بينها وبين قوله: بريءٌ" فإن الرفع في بريء قد جعل الرفع أولى في "رسولُه" لأنّ القارئ حين جاء بالرفع كان الرفع أولى

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 5، ص: 7.

(2) العكبري. إعراب القراءات الشواذ، ج: 1، ص: 634 ـ 635.

(3) انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1421هـ). إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 2، ص: 109.

فيما بعدها، وهو على معنى العطف على اسم "إن" بعد تمام الخبر بالرفع، وهذا جائز في العربية[1].

وأجاز النحاة العطف على اسم "إنّ" بالرفع بعد مجيء الخبر؛ لأنّ الأصل في هذا الاسم الرفع، لذا جاز فيه العطف بالرفع، فمعنى قولك: إن زيدًا منطلق، زيدٌ منطلق، ومن هنا جاز العطف بالرفع على اسم "إن" كما هو ظاهر في الآية القرآنية الكريمة[2].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى الآتي:

ثمة قراءتان في الآية الكريمة:

الأولى: بالرفع، وهي قوله: ورسولُه.

الثانية: بالنصب، وهي قوله: ورسولَه، وهي على العطف على اسم "إن" بالنصب.

أمّا قراءة الرفع فقد وُجِّهت على واحد من الوجوه الآتية:

أولًا: أنّ يكون رسوله معطوف على اسم "إنّ" بالرفع بعد مجيء الخبر، وهو جائز في العربية كما أوضحنا.

ثانيًا: أنّ يكون "رسولُه" مرفوع على العطف على الضمير المرفوع في قوله: "بريء" وجاز العطف هاهنا؛ لأنّ الضمير والمعطوف قد فُصل بينهما بقوله: من المشركين، وهو ما كان بمثابة التوكيد لذلك الضمير.

---

(1) انظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1995م). الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط الخامسة، ص: 153، وسيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 238.

(2) ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة- السعودية، ط 1، ج: 1، ص: 513.

ثالثًا: أنّ "رسوله: مبتدأ، والتقدير: إنّ الله بريء ورسوله بريء كذلك، فكان الرفع في هذه القراءة الكريمة على الابتداء، وهو ما يوافق عنوان هذا الفصل ضمن هذه الكتاب، وهو الوجه الذي يهمنا من بين تلك الوجوه، وذلك أنّه على معنى: إنّ الله بريء من المشركين ورسولُه بريء كذلك، فكان الرفع على معنى الابتداء، والمسألة مسألة بلاغية دلالية، يعني أنّ الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ غير داخل في التوكيد الذي صُدرت به الجملة الاسمية.

وفي موضع آخر يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[1]. يتحدث الطبرسيّ عن قراءة "كلمةُ الله هي العليا"، فيُبين أنّ "كلمة" قرئت بالرفع والنصب، فيقول: "قرأ يعقوب وحدَه بالنصب، والجمهور بالرفع، ومن رفع استأنف وهو أبلغ؛ لأنّه يفيد أنّ كلمة الله هي العليا على كل حال"[2].

فالقراءتان في الآية الكريمة إمّا بالرفع، وهي الأبلغ؛ لأنّ كلمة الله لم تزل عُليا، فليس من المعقول أن ترتبط بمعنى الجعل، أي جُعِلت هي العليا، وأمّا بالنصب فإنّ المعنى أنّها جُعِلت هي العليا، ومن الناحية التركيبية، فإنّه لا يصحّ العطف بالنصب على هذا المعنى مع ذكر اسم الله تعالى، فلو كانت قراءة النصب أولى لقال سبحانه وتعالى: "وكلمتَه هي العليا، بالنصب، غير أنّه لما قال: وكلمةُ الله هي العليا، دلّ ذلك على أن قراءة الرفع أولى من قراءة النصب[3].

---

(1) سورة التوبة، آية: 40.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 5، ص: 41.

(3) مكي بن أبي طالب، أبو محمد حموش بن محمد الأندلسي (1405هـ). مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط 2، ج: 1، ص: 329.

والمقصود بكلمة الله كلامه سبحانه وتعالى وأمره، فإنّ الكلمة تُطلق على الكلام ككل، أو على المعنى ككل، فليس المقصود بالكلمة كلمة واحدة هاهنا، وإنما أطلق سبحانه وتعالى اللفظ ليدل على الكل بجزئه، وهو معروف في لغة العرب من إطلاق البعض وإرادة الكل[1].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق وسواه من العلماء والنحاة على قراءتين كريمتين في قوله سبحانه: ﴿**وكلمةُ الله هي العليا**﴾، وهاتان القراءتان هما: الأولى: بالرفع وهي قراءة الجمهور، والثانية: بالنصب وهي قراءة يعقوب، وأشار العلماء إلى أنّ قراءة الرفع هي الأولى، وذلك لما يلي:

أولًا: أنّ قراءة الرفع تفيد الابتداء، والابتداء يفيد عدم الارتباط بين تركيب الجملة السابقة بتركيب الجملة الحالية؛ مما يشير إلى أن هذه الجملة جديدة لا ارتباط تركيبيًا بينها وبين سابقتها، مما يدلّ على أن المعنى استئناف، فكلمة الله هي العُليا على كل حال.

ثانيًا: إننا لو قلنا بالنصب فإنّ معنى الكلام يكون: وجعل كلمةَ الله هي العليا، الأمر الذي يحمل دلالة أنّ كلمة الله كانت سفلى فصارت عُليا، والعياذ بالله، بل هي عُليا دوماً؛ لذا لم يصلح معها الجعل.

ثالثًا: لو قلنا بقراءة النصب فلم ذُكِر اسم الجلالة في التركيب، وكان من الأصوب أن يقال: وكلمتَه هي العُليا، غير أن تكرار اسم الجلالة دلّ على أنّ قراءة الرفع أَولى من قراءة النصب.

رابعًا: وعلاوة على هذا كله فإنّ قراءة الرفع هي قراءة الجمهور، في حين أن قراءة النصب تُعدّ من القراءات الشواذ، والأخذ بقراءة الجمهور أولى من الأخذ

(1) ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط 1، ج: 1، ص: 22.

بقراءة واحد أو اثنين من الشواذ، وعلاوة على ذلك فإنّ قراءة النصب تنقل التركيب إلى تحول إسنادي ينقل "كلمةُ" إلى اعتبارها مفعولًا به، وهو تحول إسنادي أثّر تأثيرًا كبيرًا في المعنى على ما رأينا سابقاً.

وفي آية أخرى يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ** ﴾[1].

يقول الطبرسيّ في هذه الآية الكريمة: " قرأ عاصم وحمزة وخلف وروح وزيد عن يعقوب ومجاهد والأعمش بخلاف عنهما، وأبان بن تغلب وطلحة في رواية والمفضل العبسي وابن عباس وابن مسعود "فالحقُّ والحقَّ[2].....برفع الأوّل ونصب الثاني.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وابن عامر والكسائي عن يعقوب عن حفص عن عاصم وزيد والمفضل وأبو جعفر: (فالحقَّ والحقَّ) بالنصب فيهما[3]. فمن نصب الحقّ الأول، كان منصوبًا بفعل مضمر بدل انتصاب الحق عليه، وذلك الفعل هو ما ظهر في قوله: ﴿ **ويحقَّ اللهُ الحقَّ بكلماته** ﴾، ويجوز أن ينتصب على التشبيه بالقسم فيكون الناصب له ما ينصب القسم، نحو: والله لأفعلنَّ، فيكون التقدير الحق لاملأنّ، وقد يجوز أن يكون الحق الثاني الأول، وكُرِّر على وجه التأكيد، ومن رفع كان محتملًا لوجهين:

أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوفًا تقديره: أنا الحقّ.

---

(1) سورة ص، آية: 84.

(2) انظر القراءة في: الفراء. معاني القرآن، ج: 2، ص: 412، وابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (1400هـ). السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، ط 2، ص: 557، والأزهري. معاني القراءات، ج: 2، ص: 333.

(3) انظر: ابن خالويه. الحُجّة في القراءات السبع، ص: 307، والألوسيّ. روح المعاني، ج: 23، ص: 229.

الآخر: أن يكون مبتدأ محذوفَ الخبر وتقديره (منّي)، كما قال تعالى: ﴿الحق من ربك﴾"[1].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على حديث عن قراءتين كريمتين هما: (الحقَّ) بالنصب والرفع في الآية الكريمة، وذكر توجيه القراءتين كما وردتا عن العلماء والقُراء.

أما (الحقّ) الثانية فلا خلاف بين القراء على قراءتها بالنصب، وهي شبيهة بالقسم، فناب (الحق) في هذه الآية الكريمة عن التلفظ بالقسم، وهذا ما دفع بعض النحويين إلى توجيه قراءة النصب في "الحقّ" الأولى على أساس النيابة عن القسم، هذا بالنسبة لقراءة النصب[2].

وقيل عند بعض النحاة أنّ توجيه قراءة النصب في "الحقّ" الثانية إنّما هو على الاختصاص، أمّا قراءة الرفع في الأولى فهي على الابتداء، والتقدير: فالحقُّ قسمي، فارتفع (الحقّ) في هذه الحالة بالابتداء[3].

ومعنى قوله: فالحقّ والحقّ أقول، أي: حقًا، فناب هذا المصدر عن الانتصاب المجرد من "ال" التعريف، كما جاز تقديمه في الجملة على جملة القسم التي تليه[4].

---

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 8، ص: 293.

(2) ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 3، ص: 199، وابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص: 855.

(3) ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، ط 6، ص: 510.

(4) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر، ج: 2، ص: 493.

ومن خلال ما سبق يمكن لنا أن نستوضح أنّ (الحقُّ) بالرفع له عند النحاة وعلماء القراءات وجهان هما:

الأول: على اعتبار أنّها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا الحق.

الثاني: على أنّها مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: الحقّ قسمي؛ لأنّ المعنى في الآية الكريمة يؤيد معنى القسم.

ويظهر للباحث أنّ الأَولى من التوجيهين السابقين اعتبار "الحقُّ" بالرفع مبتدأ والخبر محذوف، وذلك لما يلي:

أولًا: لأنّ المعنى معنى القسم؛ لذا يؤيد أن يكون تقدير الخبر "قسمي"؛ أي: الحق قسمي.

الثاني: أنّ كلمة "الحق" جاءت هاهنا معرفة، والأولى أن يكون المبتدأ معرفة، في حين أن الأكثر في الخبر أن يكون نكرة[1]؛ لذا من الأولى حمل الكلمة على الابتداء لمّا كانت معرفة؛ لأنّ حملها على ذلك أولى من حملها على الخبر.

2.1 **الخبر**

الخبر هو المكون الثاني للجملة الاسمية، وبه تتحقق الفائدة الدلّالية من الجملة الاسمية، ولا يمكن تصور الابتداء بغير خبر، كما أنّه لا يمكن تصور الفعل بغير فاعل، والخبر هو المسند؛ أي أنّ معناه في الأصل عائد على المبتدأ، فهو الأوّل في الوجود، ودلالته هي الدلالة الأساسية في تكوين المعنى الأساسي في الجملة الاسمية، وعلاوة على هذا كله فهو من المرفوعات التي تحمل دلالة الفاعليّة دون سائر العلامات الإعرابية الأخرى.

(1) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 65.

ويخضع الخبر إلى معنى التصديق والتكذيب، فالخبر إمّا أن يكون صادقًا، أو أن يكون كاذبًا، وهو ما يخالف به الإنشاء[1].

ووردت مجموعة من القراءات القرآنية الكريمة في المبتدأ، كما وردت أيضًا مجموعة من القراءات في الخبر، ومن بين تلك القراءات ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** ﴾[2]. يقول الطبرسيّ في هذه الآية الكريمة: "قرأ نافع وابن محيصن والأعرج (هذا يومَ) بالنصب[3]، والجمهور بالرفع (هذا يومُ)[4]، وحجة من رفع يومًا جعله خبر المبتدأ الذي هو هذا، وأضاف يومًا إلى ينفع، والجملة التي هي من المبتدأ والخبر في موضع نصب بأنّه مفعول القول كما تقول: "قال زيد: عمرو أخوك"[5].

إنّ محور القراءة القرآنية الكريمة كلمة "يوم"، فهي في شكلها الأساسي تدلّ على الظرف، فكلمة "يوم" ظرف زمان، والأولى فيه أن يكون منصوبًا، غير أنّ هذه الظروف قد تخرج عن أساسها الذي وُضِعت له فتُرفع أو تُجرّ، وهو ما جرى في هذه الآية الكريمة، فإنّ "يومُ" خرج عن ظرفيته إلى معنى الرفع وهو على الخبر[6].

---

(1) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 62.

(2) سورة المائدة، آية: 119.

(3) انظر القراءة في: ابن مجاهد. السبعة في القراءات، ص: 250، والفارسي. الحُجّة للقرّاء السبعة، ج: 3، ص: 282.

(4) الفراء. معاني القرآن، ج: 1، ص: 326، وابن خالويه. الحُجّة في القراءات السبع، ص: 136.

(5) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 3، ص: 353.

(6) انظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ج: 2، ص: 54.

وحُجة من رفع "يومُ" في الآية الكريمة أنّه جعله على الخبر، فـ "يوم" خبر للمبتدأ "هذا" أمّا حجة مَن قرأ بالنصب فإنّه على الظرف، وجعل "هذا" إشارة لما تقدّم من الكلام[1].

ولا يمنع من كون هذا الاسم "يومُ" قد خرج عن ظرفيته أن يضاف إلى شيء بعده، فقد أُضيف في هذه الآية الكريمة إلى الفعل المضارع، وهو الفعل "ينفع"[2]، وإنّ كانت الإضافة في ظاهرها إلى الفعل، إلا أنّ القصد من هذا الفعل مصدره، والتقدير: هذا يومُ نفعِ الصادقين صدقهم[3].

ومن خلال ما سبق يتضّح لنا الآتي:

اشتملت الآية القرآنية الكريمة على قراءتين هما:

الأولى: قراءة النصب، (هذا يومَ ينفع)، وهو على معنى الظرفية، أو بتقدير فعل، والقول بهذه القراءة يقودُنا إلى التحول الإسنادي المتمثل بانتقال الخبر من كونه عمدة في الكلام، إلى فضلة تؤثر في المعنى وتكمل دلالة الآية الكريمة، لكنّ ليس بالقيمة التركيبية التي يحملها الرفع باعتباره عمدةً في الكلام.

الثانية: قراءة الرفع وهي: هذا يومُ ينفع، وهي بتقدير الخبر، والمبتدأ "هذا".

والراجح في ظنّ الباحث قراءة الرفع لما يأتي:

أولًا: لأنّ المعنى يؤيد أنّ يُخبر عن "هذا" بـ "يوم"، فلما كان المعنى يؤيد ذلك جاز اعتباره خبراً.

---

(1) ابن خالويه. الحُجّة في القراءات السبع، ص: 136.

(2) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 128.

(3) انظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1961م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط 4، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ج: 1، ص: 114.

ثانيًا: أنّ جمهور القراء قرأوا بهذه القراءة، فدلّ على ذيوعها وانتشارها[1].

ثالثًا: أنّ لفظ (يوم) جاء نكرة هاهنا، فالأولى اعتباره خبرًا ما دام مرفوعًا.

وفي موضع آخر يقول سبحانه وتعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ** ﴾[2]. يقول الطبرسيّ في هذه الآية الكريمة: " قرأ حفص عن عاصم وحمزة والكسائي، وخلف وابن أبي عبلة والأعمش والحسن (أربعُ شهادات) بالرفع على خبر المبتدأ (فشهادة)ُ. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب، بالنصب على المصدر[3]. وبهذه القراءة يكون (فشهادة) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فالحكم الواجب، فقراءة النصب: أنّه نصب بالشهادة، وينبغي أن يكون قوله (شهادة) أحُدهم مبنيًا على ما يكون مبتدأ تقديره، فالحكم أو الفرض أن تشهد أربع شهادات، أو فعليهم أن يشهدوا، وإنّ شئت حملته على المعنى؛ لأنّ المعنى يشهد أحدهم وقوله (بالله)، فيجوز أن يكون من صلة الشهادة؛ لأنّك أوصلتها بالشهادة ومن صلة شهادات إذا نصبت الأربع. وقياس من أعمل الثاني أن يكون قوله (بالله) من صلة شهادات وحذف من الأوّل؛ لدلالة الثاني عليه، كما تقول ضربت وضربني زيد"[4].

---

(1) انظر: ابن خالويه. الحُجّة في القراءات السبع، ص: 136.

(2) سورة النور، آية: 6.

(3) انظر القراءة في: النيسابوري، أبو بكر أحمد بن الحسين (1981م). المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق ـ سوريا، ط 1، ص: 317، وابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (د.ت). حجة القراءات، حققه وعلق عليه ووضع حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت ـ لبنان، ص: 495.

(4) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 7، ص: 177.

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على حديث عن قراءتين كريمتين هما: (أربعُ شهادات) بالرفع، (وأربعَ شهادات) بالنصب، ووُجِّهت قراءة النصب على المصدر، وقراءة الرفع على الخبر.

وتأتي الشهادة بمعنى "والله"؛ أي بمعنى القسم، وهذا معروف في لغة العرب، تقول مثلًا: أشهد إنّك لصادق، فالمعنى: والله إنّك لصادق، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿**إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾[1]، فالتقدير: والله إنّك لرسوله، غير أنّه لم يُصرّح بلفظ القسم في هذا السياق، وإن كان المعنى معنى القسم[2].

ومن هنا وجّه العلماء قراءة الرفع على أنّها من قبيل القسم أو اليمين، فالقائل يقول في اليمين: قسمي أو حلفي لأفعلنّ كذا، فالقسم أو اليمين يرتفع بجملته، ومعنى الشهادة هاهنا معنى القسم، فالتقدير: شهادته ليفعلن، أو إنّه لمن الصادقين، ومن هنا ارتفعت شهادته، وكان الرفع من حق "أربع" كذلك[3].

وتوجّه قراءة الرفع على أنّها خبر للمبتدأ، "فشهادةُ أحدهم" لا وجه آخر لهذه القراءة إلا على الخبر، فالمعنى تمّ عند هذه الكلمة، وظهر أنّ المقصود من القول: أن الشهادة التي تزيل حد القاذف هي أربعُ شهادات؛ لذا ارتفعت كلمة "أربعُ" على الخبر، وهذا نحو قولك: صلاةُ الظهر أربعُ ركعات، فكذلك الأمر هاهنا، فإن (أربعُ) خبر للمبتدأ[4].

---

(1) سورة المنافقون، آية: 1.

(2) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 147.

(3) الفراء. معاني القرآن، ج: 2، ص: 246 ـ 247.

(4) النحاس. إعراب القرآن، ج: 3، ص: 89.

وتناول ابن خالويه الحديث عن قراءة النصب فبيّن أنّها على إضمار الفعل، والتقدير: أنْ يشهد أربعَ شهادات، ومن هنا ينتصب الاسم، وربّما اعترضوا عليه بأن قالوا: كيف تكون الشهادات أربع والشهادة واحدة، فأجاب أنّه يجوز ذلك، وذلك نحو قولك: صيامي عشرة، وصلاتي خمسة((1)).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أنّ الآية الكريمة اشتملت على قراءتين كريمتين هما: قراءة: أربعَ بالنصب على تقدير الفعل، والمعنى: أن يشهد أربع شهادات، والثانية: قراءة الرفع: أربعُ شهادات، والمعنى شهادته أربعُ شهادات، ومن هنا فقد ارتفعت الكلمة على معنى الخبر، وهي القراءة الراجحة عندي، وسبب رجحانها ما يلي:

أولًا: إنّ معنى الآية الكريمة يؤيد أن تكون بالرفع؛ إذ تمّ بها الإخبار عما سبق من ابتداء.

ثانيًا: إنّ أكثر القراء قرأوا بهذه القراءة، وهي قراءة الجمهور.

ثالثًا: إنّ قراءة النصب تؤدي إلى تقدير فعل محذوف، والأولى في ظن الباحث عدم المصير إلى هذا الفعل المحذوف ما دامت القراءة الكريمة تحتمل عدم الحذف.

ومن جانب آخر فإنّ قراءة الرفع تبقي الكلمة عمدة في التركيب، لها أثرها الواضح في سياق الكلام والمعنى، في حين أن قراءة النصب تدلّ على تحول إسنادي، انتقلت فيه الكلمة من كونها عُمدة في الكلام، إلى كونها فَضلة لا تحمل دلالة الركنية في اعتبارها مسندًا إليه في التركيب، وهو ما يقوي قراءة الرفع، ويُضعف قراءة النصب.

وفي آية أخرى يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ**

(1) ابن خالويه. الحُجّة في القراءات السبع، ص: 260.

وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [1].

يتحدث الطبرسيّ في هذه الآية عن قراءة "ثلاثُ" في الآية الكريمة فيقول: " قرأ أهل الكوفة غير حفص ثلاثَ عورات بالنصب، والباقون بالرفع، وفي الشواذ عن الأعمش عوَرات بفتح الواو[2]، فمن رفع: كان خبر المبتدأ محذوفًا، كأنّه قال هذا ثلاث عورات، فأجمل بعد التفصيل، ومن نصب جعله بدلًا من قوله(ثلاث مرات)، فإنْ قلت: قوله ثلاث مرات زمان بدلالة أنّه فُسرّ بزمان وهو قوله (من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة من بعد صلاة العشاء)، وليس العورات بزمان، فكيف يصح وليس هي هو؟ قيل: يكون ذلك على أنْ تضمر الأوقات: كأنّه قال أوقات ثلاث عورات، فلمّا حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعراب المضاف"[3].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على ذكر لقراءتين كريمتين هما: ثلاثُ بالرفع، وثلاثَ بالنصب، غير أن قراءة الرفع أكثر، فالحُجّة لمن قرأ بالرفع أنّه جعله خبرًا لمبتدأ محذوف، وحجة من نصب أنّه جعله بدلًا من قوله: ثلاثَ مرات[4].

وقراءة الرفع توجّه على أنّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه ثلاثُ عورات لكم، وقيل إنّها مبتدأ لخبر محذوف، غير أنّ أكثر الأقوال على الخبر، ومن هنا كان

(1) سورة النور، آية: 58.

(2) انظر القراءات في: الفراء. معاني القرآن، ج: 2، ص: 290، والزجاج. معاني القرآن وإعرابه، ج: 4، ص: 52.

(3) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 7، ص: 214.

(4) ابن خالويه. الحُجّة في القراءات السبع، ص: 64.

سبب ارتفاع هذه الكلمة في القراءة الكريمة[1].

فقراءة الرفع توجه على الخبر، أمّا قراءة النصب فإنّها توجّه على البدل من قوله: (ثلاثَ مرات)، غير أن ذلك يُحدث شيئًا من الإشكال عند النحاة؛ إذ كيف تأتي ثلاث عورات، وهي غير زمان بدلًا من ثلاث مرات وهي زمان؟ والجواب عن ذلك أنّ قوله: (ثلاث عورات) المقصود منه ثلاث أوقات للعورات، فلمّا حُذف المضاف، أُعرب المضاف إليه إعراب المحذوف[2].

يتضح لنا من خلال ما سبق أنّ الآية الكريمة اشتملت على قراءتين كريمتين هما:

الأولى: قراءة النصب: ثلاثَ عورات، وهي ليست مدار حديثنا في هذا الفصل.

الثانية: قراءة الرفع: ثلاثُ عورات، وهي مدار الحديث، وذلك أنّها وُجّهت على الخبر، ويؤيد ذلك:

أ. إنّ أكثر القُراء قرأوا بهذه القراءة؛ أي بالرفع.

ب. إنّ قوله: "ثلاث" نكرة، والخبر يكثر فيه أنْ يكون نكرة؛ لذا كان من الأولى عدها خبراً.

ج. إنّ قراءة النصب توجب تقدير حذف مضاف، وإعراب المضاف إليه إعرابه، وهذا فيه شيء من التكلف؛ ممّا يدل على شيوع القراءة بالرفع أكثر من شيوع القراءة بالنصب.

---

(1) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). المُحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 4، ص: 194.

(2) الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (1422هـ). زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 3، ص: 305.

وفي موضع آخر يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ**﴾ [1]. يقول الطبرسيّ في هذه الآية الكريمة: " قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبو عمرو وشيبة وعيسى والحسن (هل من خالقٍ غيرُ الله) برفع غير[2]، فمَن قرأ غير الله بالجر جعله صفة على اللفظ والخبر يرزقكم من السماء والأرض، ومَن قرأ غير بالرفع احتمل وجوهًا: الأول: أنّ يكون خبر المبتدأ، الثاني: أنّ يكون صفة على الموضع، والخبر مضمر تقديره: هل خالق غير الله في الوجود أو العالم. الثالث: أنْ يكون (غير) استثناء والخبر مضمر، كأنّه قال:(هل من خالق إلا الله)"[3].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على ثلاث قراءات: الأولى: غيرُ: بالرفع، والثانية: غيرِ: بالكسر، والثالثة: غيرَ، بالنصب، وما يهمنا في هذه القراءات الثلاث قراءة الرفع؛ لأنّها هي مدار بحثنا في هذا الفصل.

ومن قرأ "غيرُ" بالرفع فإنّه قرأها على معنى هل غير الله من خالق؟ فجعلها على الخبر، أمّا منّ قرأ بالجر فإنّه جعلها على الخفض لـ "خالقٍ" فجعل "غير" صفة لخالق مخفوضة، أمّا منّ قرأ "غيرَ" بالنصب فإنّه جعلها على الاستثناء[4].

وقوله: منّ خالق" مجرور لفظًا، والتقدير: هل خالقٌ غير الله، فإن "من" في هذه الحالة التركيبية زائدة؛ إذ يشير النحاة إلى أنّ "مِن" تزاد مع هذه التراكيب إذا سُبقت بنفي أو استفهام أو شبههما، فلما سُبقت بهذا الاستفهام صارت زائدة، وصار الاسم

---

(1) سورة فاطر، آية: 3.

(2) انظر القراءات في: ابن خالويه. الحُجّة في القراءات السبع، ص: 296، وابن زنجلة. حُجّة القراءات، ص: 592.

(3) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 8، ص: 175.

(4) ابن خالويه. الحُجّة في القراءات السبع، ص: 296.

المجرور بعدها مجرورًا لفظًا، مرفوعًا محلًا على أنّه مبتدأ؛ لذا لا بدّ لهذا المبتدأ من خبر، فقراءة الرفع تبين أنّ "غيرُ" هي الخبر[1].

والقراءة الراجحة في ظنّ الباحث قراءة الرفع على الخبر لما يلي:

أولًا: لأنّ المعنى يُؤيّد أن تكون "غير" خبرًا عن "خالق" المرفوعة في معناها، والمجرورة في لفظها.

ثانيًا: إنّ أكثر القُراء قرأوا بالرفع، وهي قراءة الجمهور.

وفي نهاية هذا المبحث يتضح أنّه ثمة مجموعة من القراءات القرآنية الكريمة التي دار الخلاف حولها، فيما إذا كانت خبرًا أم لا، وفقًا للقراءة القرآنية التي ارتبطت بها، وهذه المواضع كلها اعتمدت على الحركة الإعرابية في تحديد طبيعة المعنى الإخباري المرتبط بها، علاوة على اتصال الخبر بمبادئ التركيب النحوي التي تؤدي إلى اتخاذ التحليل المناسب للوصول إلى التركيب السليم، ضمن العناصر النحوية التركيبية.

3.1 الفاعل

وبعد أن انتهينا من الحديث عن عُمَدِ الجملة الاسمية من المرفوعات، ننتقل للحديث عن المرفوعات ضمن الجملة الفعلية، وأولها الفاعل، والفاعل: هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مُقدمًا عليه أبدًا كقولك بضرب زيد، وزيد ضارب غلامه، وحسن وجهه. وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه. والأصل فيه أن يلي

(1) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (2001م). شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط 1، ج: 4، ص: 477، وانظر كذلك: ابن مالك. شرح التسهيل، ج: 3، ص: 138.

الفعل؛ لأنّه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرًا، ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيداً[1].

ومن المواضع التي ارتبطت فيها القراءة القرآنية الكريمة بالفاعل ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾[2].

يقول الطبرسيّ في تفسير هذه الآية القرآنية الكريمة: "قرأ ابن كثير (آدم) بالنصب، وكلمات بالرفع، وقرأ الباقون برفع آدم ونصب كلمات[3]، ونصب(آدم) أنّه في المعنى كالقراءة الأخرى، فإنّ الأفعال المتعدية على ثلاثة أضرب: منها ما يجوز أنْ يكون الفاعل له مفعولًا به، والمفعول فاعلًا، نحو: ضرب زيد عمرو، أو منها ما لا يجوز لك فيه: أكلت الخبز، ومنها ما يكون إسناده إلى الفاعل في المعنى كإسناده إلى المفعول به نحو: نلت كذا وأصبت كذا وتلقيت زيداً"[4].

ويظهر لنا من خلال كلام الطبرسيّ السابق أنّه نقل حجة ابن كثير في قراءته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنّ الآية الكريمة قد اشتملت على قراءتين كريمتين هما: الأولى: رفع آدم، ونصب كلمات، وهي التي عليها الجمهور، والثانية: نصب آدم ورفع كلمات، وهي التي قرأ بها ابن كثير.

وأتى الطبرسيّ لهذه القراءة القرآنية الكريمة بنظير آخر من كتاب الله تعالى يتبادل فيها الفاعل والمفعول به الأمكنة، وهي قوله سبحانه: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي**

(1) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 38.

(2) سورة البقرة، آية: 37.

(3) انظر القراءة في: الفراء. معاني القرآن، ج: 1، ص: 28، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 94.

(4) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 1، ص: 127.

﴿الظَّالِمِينَ﴾[1]، فقد قُرئ: الظالمين، على اعتبار أن "عهدي" هي الفاعل، و"الظالمين" مفعولًا به، وقُرئ أيضًا: الظالمون" على اعتبار أنها الفاعل، و"عهدي" مفعولًا به مقدماً[2].

ووجود هاتين القراءتين في هذه الآية الكريمة مرتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة معنى الفعل "تلقى" المتصدر للجملة، فإنّ التلقي فعل تشاركي يكون بالمشاركة بين الفاعل والمفعول به، فمن تلقى شيئًا فقد تلقاه الآخر، فآدم حين تلقى الكلمات تلقته الكلمات هي أيضًا؛ لذا يجوز اعتبار الأوّل فاعلًا والثاني مفعولًا، أو الأوّل مفعولًا، والثاني فاعلاً[3].

ومعنى قراءة (آدم) بالنصب؛ أي أنّ الكلمات جاءت آدم من ربه، فكانت سبب توبته، فالقراءة بالنصب تدلُّ على معنى الفاعلية في (كلمات)، والمفعولية في (آدم)، وليس هناك اختلاف كبير في المعنى بين القراءتين[4].

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نتبين أنّ كلام الطبرسيّ السابق اشتمل على حديث عن قراءتين كريمتين، الأولى: قراءة (آدمُ) بالرفع و(كلمات) بالنصب، وهي قراءة الجمهور، والثانية: قراءة (آدمَ) بالنصب، و(كلمات) بالرفع، وهي قراءة ابن كثير، والمعنى أنّ مَن تلقى شيئًا فقد تلقاه غيرُه؛ لذا لا اختلاف في جعل الأوّل فاعلًا أو مفعولًا، أو جعل الثاني فاعلًا أو مفعولاً.

ويظهر للباحث أنّ قراءة الجمهور أولى من قراءة ابن كثير لما ياتي:

---

(1) سورة البقرة، آية: 124.

(2) انظر الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 1، ص: 127.

(3) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 395.

(4) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد (1420هـ). معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 1، ص: 107.

أولًا: لأنّ آدم مَن تلقىٰ الكلمات من ربه، وهو الحي الذي يتلقىٰ الأشياء، في حين أن الكلمات لا تُوصف بالحياة، فكيف توصف بأنّها هي التي تلقت آدم عليه السلام.

ثانيًا: أنّ ما يؤيد عد آدم فاعلًا أنه يلي الفعل، وهذا من باب الحمل علىٰ الظاهر والقرآن الكريم أَولىٰ به، والأقرب إلىٰ الذهن أنّ يكون مّا يلي الفعل هو الفاعل، إلا إذا دلت قرينة علىٰ غير ذلك، وليس هناك قرينة تدلّ علىٰ سوىٰ ذلك؛ إذ إنّ رتبة الفاعل تأتي بعد الفعل مباشرة، وهو أولىٰ بالرتبة من المفعول، فرتبة الفاعل قبل رتبة المفعول[1].

ثالثًا: أنّ هذه القراءة قرأ بها جمهور القراء.

وفي موضع آخر يقول الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿**وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ**﴾[2]. يقول الطبرسيّ في تفسير هذه الآية الكريمة: " قرأ أهل المدينة ولتستبين سبيلَ(بالتاء، والنصب)، وقرأ أهل الكوفة غير حفص (وليستبين سبيلُ) (بالياء والرفع)، وقرأ زيد عن يعقوب (وليستبين سبيلَ) (بالياء والنصب)، وقرأ الباقون (ولتستبين سبيلُ) (بالتاء والرفع)، وقراءة (لتستبين سبيلُ) أنهم جعلوا السبيل فاعلًا وأنثه، كما في قوله: (**قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي**)[3]، واستبان الشيء واستبنته، ومن قرأ استبنت بالتاء وسبيل بالنصب، ففي الفعل ضمير المخاطب، و(سبيل) مفعوله، وهو علىٰ قولك استبنت الشيء. ومن قرأ (وليستبين) بالياء و(سبيلُ) بالرفع فالفعل

---

(1) انظر: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). **نتائج الفكر في النحو**، حققه وعلق عليه الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، ص: 135.

(2) سورة الأنعام، آية: 55.

(3) سورة يوسف، آية: 108.

مسند إلى السبيل، إلا أنه ذكر كما في قوله تعالى: ﴿**يتخذوه سبيلاً**﴾[1]، والمعنى وليستبين سبيل المؤمنين وسبيل المجرمين، فحذف؛ لأنّ ذكر إحدى السبيلين يدلّ على الآخر"[2].

ما يهمُّنا من كلام الطبرسيّ السابق أنّ (سبيل) قرئت تارة بالرفع على الفاعل، وأخرى بالنصب على المفعول به.

والحُجّة لمن نصب: "أنه جعل الخطاب بالفعل للنبي ﷺ وكان اسمه مستترًا في الفعل، ونصب (السبيلَ) يتعدى الفعل إليها"[3]

أمّا قراءة الرفع فهي ظاهرة التوجيه على أنّها فاعل للفعل (تستبين)، فإنّ السبيل تؤنث وتذكر، وجاء الطبرسيّ بنظير قرآني يدل على أنّ السبيل تأتي مؤنثة، وأما قراءة النصب فهي على خطاب النبي الكريم ﷺ؛ أي: لتستبين يا محمد سبيل المجرمين، فكانت (سبيل) في هذه القراءة منصوبة على المفعولية[4].

فالقراءتان ليس فيهما اختلاف كبير، بل إنّ المعنى إمّا على الخطاب أو على الخبر، فإنّ كانت على الخطاب فهي منصوبة، وإنّ كانت على الخبر فهي مرفوعة، كما أنّها جاءت مؤنثة؛ بسبب وجود التاء في أول الفعل المضارع[5].

ومعنى هذا كله أنّ القراءات القرآنية الكريمة التي وردت في هذه الآية تدور حول تذكير السبيل وتأنيثها، فمن أنّث بدأ الفعل بالتاء، ومن ذكّر بدأه بالياء،

---

(1) سورة الأعراف، آية: 146.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 4، ص: 51.

(3)ابن خالويه، الحجه في القراءات السبع، ص: 141.

(4) الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002م). الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 4، ص: 152.

(5) ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 2، ص: 297.

وعمومًا فإنّ نجد وتميم من قبائل العرب تُذكّر السبيل، فتقول: هذا سبيلي، في حين أن سائر العرب يؤنثون السبيل، فيقولون: هذه سبيلي، ومن بين عامة العرب قريش، وبها جاءت آية "108" من سورة يوسف[1].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أنّ الآية الكريمة اشتملت على قراءتين هما: الأولى: قراءة "سبيلُ" بالرفع على الفاعل، والثانية: قراءة: سبيلَ بالنصب على المفعول به، وهذه القراءة ـ التي بالنصب ـ على معنى الخطاب للنبي الكريم ﷺ أمّا قراءة الرفع فهي على الخبر.

ويرى الباحث أنّ قراءة الرفع أولى، لما يلي:

أولًا: أنّ سياق الآية الكريمة لا يدلّ على معنى الخطاب الذي وُجِّهت به قراءة النصب.

ثانيًا: أنّ قراءة الرفع تدلّ على تأنيث السبيل، وهي لغة عامة العرب ومن بينهم قريش.

ثالثًا: أنّ هذه القراءة هي قراءة جمهور القراء؛ لذا فإنّ القول بها أولى وأرجح[2].

ويتبين لنا في نهاية هذا المبحث أنّ الاختلاف في قراءة الفاعل عند الطبرسيّ كان مرتبطًا بالمفعول به، فثمة تناوب بين الفاعل والمفعول به في هذه القراءات، والسبب عائد إلى طبيعة المعنى المرتبط بالفعل أساسًا، فالمعنى يحتمل الوَجهين، فلمّا كان ذلك جازت القراءة بالرفع والنصب معًا.

---

(1) السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ـ سوريا، ج: 4، ص: 655.

(2) انظر: السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 655 ـ 656.

4.1 نائب الفاعل

وهذا هو الركن البديل عن الفاعل في تركيب الجملة الفعلية، ونائب الفاعل هو ما أُسند إليه المجهول أو شبهه في الجملة الفعلية، ويكون حين يُفقد الفاعل من الجملة للعلم به، أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو لغير ذلك من الأسباب التي يُفقد الفاعل بسببها من الجملة الفعلية[1].

والمواضع التي اعتمدت على تحوّل القراءة القرآنية الكريمة المرتبطة بنائب الفاعل عند الطبرسيّ قليلة جدًا؛ لذا نورد المثال الآتي فحسب، وذلك في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ**﴾[2]. يقول الطبرسيّ في الآية الكريمة: "قرأ عاصم في رواية حمّاد ويعقوب يُقيّض بالياء، والباقون نُقيّض بالنون، فقراءة (يُقيّض) بالياء فالضمير يعود إلى الرحمن، ومن قرأ بالنون فالمعنى على ذلك، لكنّه سبحانه أخبر عن نفسه بنون العظمة، وقد قرأ ابن عباس (يُقيّض له شيطانٌ) على بناء الفعل للمفعول ورفع شيطان على النيابة"[3].

ومدار بحثنا في هذه الآية الكريمة متمثل بقراءة عبد الله بن عباس: يُقيَّض له شيطانٌ، بالبناء للمجهول، ورفع الشيطان على أنه نائب للفاعل[4].

ولا سبيل إلى توجيه قراءة الرفع في هذه الآية الكريمة إلا بالبناء للمجهول، على اعتبار أنّ "شيطان" نائب للفاعل في هذه الآية الكريمة، وهو ما قال به أهل العلم واللغة[5].

---

(1) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ص: 88.

(2) سورة الزخرف، آية: 36.

(3) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 9، ص: 59.

(4) انظر القراءة في: الألوسي. روح المعاني، ج: 25، ص: 81.

(5) الخلوتي، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستنبولي (د.ت). روح البيان، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ج: 8، ص: 369.

ويتضح لنا مما سبق أنّ الآية الكريمة قد اشتملت على ثلاث قراءات هي: (يُقيض له شيطانًا)، وقراءة (نُقيض له شيطانًا)، وقراءة (يُقَيَّض له شيطانٌ)، وهي قراءة ابن عباس، وما يهمُّنا من هذه القراءات قراءة ابن عباس.

ويظهر للباحث أنّ قراءة ابن عباس ليست الأرجح من بين القراءات لما يلي:

أولًا: لشذوذ هذه القراءة مقارنة بالقراءتين السابقتين.

ثانيًا: لأنّ قراءة البناء للمجهول لم يقرأ بها سوى ابن عباس، أمّا بقية القراء فقد قرأوا بالقراءتين الأخريين.

وفي نهاية هذا الفصل يشير الباحث إلى ما يأتي من النتائج:

1.اشتملت القراءات القرآنية عند الطبرسيّ ضمن باب المرفوعات على مجموعة من التحولات، كان من أهمها التحول من الرفع إلى النصب، ووفقًا لذلك يتحول المعنى من معنى الفاعلية أو الإخبار إلى معنى المفعولية.

2.كانت القراءات القرآنية المتعلقة بالفاعل تتداخل مع معنى المفعول به، وذلك عائد إلى طبيعة المعنى التشاركي في الفعل؛ إذ يدلّ الفعل على معنى التشارك بين الفاعل والمفعول به، ممّا يجعل المعنى متقاربًا بين القراءتين.

3.ندر أنّ يوجد تحولات تركيبية ضمن قراءة الفعل المبني للمجهول؛ مما يترتب عليه ندرة المواضع التي تتناول التحولات النحوية ضمن نائب الفاعل.

4.كان حديث الطبرسيّ منصبًا على ذكر جميع الاحتمالات الواردة في القراءة الكريمة.

الفصل الثاني

التوجيه النحويّ للقراءات الواردة في باب المنصوبات وتحولاتها

ينهض هذا الفصل بالحديث عن التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية الكريمة التي وردت في باب المنصوبات؛ إذ يتحول فيها التركيب من اعتماده على المنصوب بوصفه فضلة في الكلام، إلى اعتماده عُمدَة الرفع، وبناء عليه فإن هذا التحول التركيبي يقود إلى تحوّل دلالي يؤدي إلى تغيير الوظيفة اللغوية للعنصر المتحول، ومِن ثَمّ تحوّل دلالته وقيمته المعنوية.

1.2 التحول من قراءة النصب إلى الرفع في الأسماء

تنتقل الكلمة في هذا النمط من حالة النصب إلى حالة الرفع، ويترتب على هذا الانتقال تغير في المعنى والدلالة كما سيظهر لنا ذلك ضمن المواضع القرآنية الآتية، وأول تلك المواضع ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**﴾[1].

وردت في هذه الآية الكريمة قراءتان كريمتان، انتقلت الكلمة من حالة تركيبية مختصة بالنصب إلى حالة تركيبية أخرى مختصة بالرفع، ويُوضّح الطبرسيّ ذلك بقوله: "قرأ حفص عن عاصم بالنصب لكن في رواية أخرى رَوَى هبيرة عن حفص عن عاصم بالرفع غير حمزة ليس البرَّ بنصب الراء والباقون بالرفع... وقرأ نافع وابن عامر (ولكن البرُ) بالتخفيف والرفع، والباقون (ولكن البرّ) بالتشديد والنصب، وحُجّة من رفع البرّ أنّ ليس يشبه الفعل، وكون الفاعل بعد الفعل أولى

(1) سورة البقرة، آية: 177.

من كون المفعول بعده، وحُجّة من نصب البر أنّه قد حكي عن بعض شيوخنا أنّه قال في هذا النحو: أن يكون الاسم أنْ وصلتها أولى بشبهها بالمضمر في أنّها لا توصف، كما لا يوصف المضمر، وكأنّه اجتمع مضمر ومظهر، والأولى إذا اجتمعا أن يكون المضمر الاسم من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر"[1].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على حديث عن قراءتين كريمتين، الأولى: قرئ فيها (البر) بالنصب والرفع بعد (ليس)، والثانية: قرئ فيها: (البر) أيضًا بالنصب والرفع، ولكن بعد (لكنَّ) بالتشديد والتخفيف، وكلتا القراءتين صحيحة؛ إذ إنّ الاسمين في قراءة (ليس البر) متساويان في التعريف والتنكير؛ لذا جاز أن يكون أحدهما خبرًا، وجاز أن يكون الآخر اسمًا، وهكذا، واحتج مَن قرأ بالرفع أنّه أولى من حيث قربه من (ليس)، في حين احتج مَن قرأ بالنصب أنّه أولى؛ لأنّ المصدر المؤّول في حكم المضّمر، ومتى اجتمع المضمر والمظهر في تركيب؛ كان الأولى بالخبّرية المظهر لا المضمر[2].

يعتمد تحوّل القراءة الكريمة في الآية السابقة من النصب إلى الرفع على حالة من التركيب المرتبط بـ (ليس) من جهة، و(ولكن) من جهة أخرى؛ أي أن (ليس) هي الأساس في تحول هذه القراءة، فمن قرأ: ليس البرُّ بالرفع، جعل (البر) اسم (ليس)، ومَن قرأ بالنصب فإنّه جعل البر خبرَها، ومن هنا تُحرّك بالفتح، ومَن قرأ بهذه القراءة فإنه يُجيز توسّط خبر (ليس) بينها وبين اسمها، فإنّ التقدير: ليس البر توليةُ وجوهكم، في حين أن من قرأ بالرفع لم يقل بجواز توسّط الخبر بين (ليس) واسمها[3].

---

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 1، ص: 376.

(2) انظر: الفارسي. الحُجّة للقراء السبعة، ج: 2، ص: 269 ـ 271.

(3) المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، ط 1، ج: 1، ص: 495.

ومن خلال ما سبق يُمكننا أن نتبيّن أنّ ما وَقع في هذه القراءة لا يعدو كونه مُتعلقًا بجواز توسّط خبر (ليس) بينها وبين اسمها، وهو حكم تقعيدي في النحو متعلق بالموقعية والرتبة لأحد عناصر التركيب؛ إذ يجوز أن يتوسط خبر (ليس)، بينها وبين اسمها، وهذه القراءة الكريمة من الأدلة السماعية على جواز هذا الحكم[1].

ويرجّح النحاة قراءة النصب على قراءة الرفع؛ لأنّ المصدر المؤول في الآية الكريمة يأخذ حكم المضمر، فإن الإخبار بالمضمر ضعيف مقارنة بغيره من المعارف؛ أي أنّ المصدر المؤول أخذ حكم المضمر، ومن خلال هذا الشبه بينهما فإنّه لا يجوز اعتبار المصدر المؤول خبراً؛ لأنّ المصدر الصريح المعرف "بأل" أولى بالخبرية منه[2].

وبناء على ما سبق فإنّ النحاة يُرجحون قراءة النصب على قراءة الرفع؛ لأنّ قراءة النصب تجعل من المصدر الصريح خبرًا، ومن المصدر المؤول اسمًا، ولما كان المصدر المؤول في حكم المضمر؛ فإنّ المصدر الصريح أولى بالخبرية منه؛ إذ إنّ القاعدة تقول بأن المضمر لا يتقدم في الخبر على ما فوقه من المعارف.

أمّا قراءة (ولكنَّ البرَّ) بتشديد النون ونصب الراء، فهي على بابها من إعمال "لكنَّ" عمل "إنّ" وأخواتها، وكذلك الحال مع القراءة بتخفيف النون من "لكنْ" ورفع البر؛ إذ جاءت على أصلها من الابتداء، فهذه القراءة خضعت لنمط تركيبي كامل أدى إلى تحوّلها من النصب إلى الرفع، وليس الأمر مختصًا بعنصر تركيبي

(1) الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 1، ص: 230.

(2) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 242.

واحد، والمعنى في هذه القراءة: ولكن البر برّ من آمن بالله، وقيل إنّ المصدر هاهنا جاء في موضع اسم الفاعل، والتقدير: ولكن البارّ من آمن بالله[1].

فقراءة (ولكن البر) ليست كقراءة (ليس البر)؛ لأنّ (لكنّ) تحوّلت من حيث تركيبها، فانتقلت من (لكنّ") الناصبة المختصة بالجملة الاسمية، إلى (لكنْ) غير العاملة غير المختصة، فأمكن بذلك توجيه القراءة وفقًا لهذا المعنى.

والطبرسيّ في توجيهه للقراءتين الكريمتين اعتمد اعتمادًا كليًا على الحالة التركيبية النحوية التي دلّ عليها سياق الكلام، ومن جهة أُخرى فقد ارتكز على كلام أبي علي الفارسي في توجيه القراءتين الكريمتين.

ومن المواضع التي انتقلت فيه القراءة القرآنية من النصب إلى الرفع ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ**﴾[2].

يقول الطبرسيّ: " قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب فلا رفث ولا فسوق بالرفع، ولا جدال بالفتح، وقرأ أبو جعفر جميع ذلك بالرفع والتنوين، وقرأ الباقون الجميع بالفتح. وحجة من فتح "الجميع" أن يقول إنّه أشد مطابقة للمعنى المقصود؛ ألا ترى أنّه إذا فتح فقد نفى جميع الرفث والفسوق، كما إنّه إذا قال: لا ريب فقد نفى جميع هذا الجنس، فإذا رُفع ونُون فكأن النفي لواحد منه. وحجة من رفع إنّه يُعلم من الفحوى أنه ليس المنفي رفثًا واحدًا، ولكنه بجميع ضروبه وأن النفي قد يقع فيه الواحد موقع الجميع وإن لم يبنَ فيه الاسم مع "لا" نحو: ما رجل في الدار"[3].

---

(1) انظر: المبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 231.

(2) سورة البقرة، آية: 197.

(3) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 2، ص: 32.

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على قراءتين كريمتين هما: الأولى: فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقراءة: فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ في الحج، وهي قراءة باقي السبعة، في حين قرأ من العشرة أبو جعفر: فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحج[1].

تقوم هاتان القراءتان على أساس من النفي بـ "لا" النافية للجنس، فإن من قرأ بالنصب جعل "لا" عاملة في جميع ما بعدها، وهذا نفي عام للجنس، شمل الرفث والفسوق والجدال، في حين أن قراءة الرفع لم يجعل أصحابها "لا" عاملة في جميع ذلك، وإنما أعملوها في "الجدال" والنحاة يرون أن ما جاز فيه النصب ثم جيء بالرفع فإنّ دلالته لا تختلف بين تركيب وآخر، وإنما هو دال على النفي سواء أكان نصبًا أم رفعاً[2].

يبين الزمخشري أنّ النصب في هذه الحالة هو الأولى، وهي حالة تكرار "لا" النافية للجنس واسمها بعدها، غير أن الرفع جائز على أن المعنى لا يختلف بين هذه وتلك، فالمعنى نفي على كل حال، وإن "لا" في حال الرفع تكون بمعنى "ليس" أي: ليس رفث وليس فسوق وليس جدال في الحج، ففي الحالتين لا يختلف المعنى ولا يتحوّل عن معنى النفي[3].

وهذا يعني أن الحالة التركيبية لا تختلف إلا بمجرد اختلاف الحركات الإعرابية دون أن يؤثر ذلك في المعنى، فقد نص النحاة على أن العطف بـ "لا" النافية للجنس يجوز فيه النصب والرفع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك لا يؤثر في معنى الكلام، وإنما هو مجرد اختلاف في الحركات الإعرابية[4].

---

(1) النيسابوري. المبسوط في القراءات العشر، ص: 145.

(2) انظر: الفراهيدي. الجمل في النحو، ص: 186.

(3) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 110.

(4) انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 321.

غير أنّ الفتح دليل على شمول وعموم في النفي، قد لا يتحقق في حالة الرفع، ولهذا كان الاختيار له أكثر عند القرّاء.

وبناء على ما سبق كله يتبين لنا أنّ اختلاف القراءتين السابقتين لم يترتب عليه اختلاف في المعنى أو التركيب، فإن النحاة يجيزون في مثل هذه الحالة التركيبية أن يأتي الاسم مرفوعًا أو منصوبًا، وعلى ذلك لا اختلاف في المعنى، ومن ناحية ثانية فإنّ الطبرسيّ قد حاول أن يحتج لكل مذهب من المذهبين، بأن بيّن أنّ النصب على استمرار النفي، وأن الرفع على المعنى ذاته، غير أن ما اختلف هو مجرد الحركات دون المعنى، وهو ما قال به النحاة كما رأينا.

ومن القراءات التي حصل فيها تحوّل، قراءة قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ**﴾[1]. يقول الطبرسيّ في قراءة قرآنية ضمن هذه الآية: "قرأ أبو عمرو وحده، (قل العفوُ) بالرفع والباقون بالنصب. وأمّا وجه القول من نصب العفوَ فهو أنّ قولهم ماذا يستعمل على ضربين، أحدهما: أنْ يكون ما مع ذا اسمًا واحدا، والآخر: أنْ يكون ذا بمعنى الذي، فالأول قول العرب عمّا ذا تسئل أثبتوا الألف في ما لمّا كان ما مع ذا بمنزلة اسم واحد؛ فإنّ الحذف إنّما يقع إذا كانت الألف آخرًا. فإذا كان ما مع ذا بمنزلة اسم واحد كان قوله ماذا ينفقون في موضع نصب بمنزلة ما ينفقون؛ أي أيًا ما ينفقون، فجواب هذا العفو بالنصب، وأما وجه الرفع قول فعلى أن يكون خبر مبتدأ محذوفًا؛ أي الذي ينفقون العفو"[2].

(1) سورة البقرة، آية: 219.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 2، ص: 60 ـ 61.

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على قراءتين هما: الأولى: قراءة أبي عمرو: قل العفوُ، بضم الواو، والثانية: قراءة الجمهور (العفوَ) بفتحها[1].

واتكأ الطبرسيّ في توجيه القراءة القرآنية الكريمة على عنصر تركيبي في الآية الكريمة، ألا وهو عنصر الاستفهام: (ماذا) فإنّ النحاة قعّدوا هذا الاسم الاستفهامي على نوعين: الأول: أن تكون "ماذا" بأجمعها اسم استفهام، وهي بمثابة "ما" فيكون الجواب عنها نصبًا، كقولنا: ماذا رأيت، فتقول: رجلًا؛ أي: رأيت رجلًا، والنوع الثاني: أن تكون "ما" للاستفهام، و"ذا" بمعنى الذي، ويكون الجواب عنها مرفوعًا، كقولنا: ماذا رأيت؟ فتقول: رجلٌ؛ أي: الذي رأيت رجل، وعلى هذا كان توجيه القراءة ضمن الآية الكريمة[2].

ولما كان جواب السؤال بمثابة البدل منه كانت الإجابة سبيلا لمعرفة موضع الكلمة من الإعراب، فإذا كانت رفعًا كانت خبرًا لمبتدأ محذوف يدل عليه سياق السؤال، كما دل هذا الرفع على المعنى الذي جاءت به "ماذا" ونوعها، أمّا إذا كان الجواب نصبًا دلّ على أنّها في موضع المفعول به للفعل الذي لم يستوفِ مفعوله في سياق الكلام، كما دلّ على أن (ماذا) اسم واحد بعينها[3].

وهذا الحكم التقعيدي لـ "ماذا" قال به جمهور النحاة من البصريين والكوفيين، من بينهم ابن مالك[4]، والمرادي[5]، وابن هشام الأنصاري[6]، وغيرهم من النحاة.

---

(1) انظر القراءة في: ابن مجاهد. السبعة في القراءات، ص: 182.

(2) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، ط 1، ج: 2، ص: 122 ـ 123.

(3) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 386.

(4) ابن مالك. شرح التسهيل، ج: 1، ص: 197.

(5) المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 1، ص: 223.

(6) ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 395.

وبناء على ما سبق يتضح لنا أنّ الطبرسيّ قد اعتمد على قاعدة نحويّة صريحة عند النحاة توجّه له القراءتين توجيهًا نحويًا سليمًا، تلك القاعدة التي تقول بأن "ماذا" ذات وجهين، إمّا أنْ تكون هي بأجمعها اسم استفهام، أي بمثابة "ما" فيكون الجواب عنها نصبًا على المفعول به اعتمادًا على الجواب، أو أنْ تكون (ما) و(ذا) بمعنى الذي، فيكون الجواب عنها رفعًا على الخبر لمبتدأ محذوف، وهذا توجيه القراءتين.

وبرز التحوّل في قراءة قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[1]. يقول الطبرسيّ في بيان القراءة القرآنية التي وردت: "قرأ أهل المدينة وابن كثير والكسائي وأبو بكر عن عاصم (وصيةٌ) بالرفع، والباقون بالنصب. وحُجّة من قرأ وصية بالرفع أنّه يجوز أن يرتفع من وجهين أحدهما: أن يكون مبتدأ والظرف خبره، وحسن الابتداء بالنكرة؛ لأنه موضع تخصيص كما حسن أن يرتفع سلام عليكم وخير بين يديك، ونحو قوله لملتمس المعروف: أهلٌ ومرحبٌ؛ لأنّها في موضع دعاء فجاز فيها الابتداء بالنكرة لما كان معناها كمعنى المنصور، والآخر: أن تضمر له خبرًا فيكون لأزواجهم صفة وتقدير الخبر المضمر فعليهم وصية لأزواجهم، ومن نصب وصية حمله على الفعل؛ أي ليوصوا وصية، ويكون قوله لأزواجهم وصفًا كما كان في قول من أضمر الخبر كذلك"[2].

ذكر الطبرسيّ قراءتين هما: الأولى: قراءة: وصيةٌ بالرفع، والثانية: قراءتها بالنصب على ما عليه رسم المصحف، وحجّة من رفع أنّه جعلها مبتدأ، والخبر

(1) سورة البقرة، آية: 240.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 2، ص: 101.

تقديره: فعليهم، أمّا حجّة من نصب فعلى تقدير: فليوصوا وصية، فتنتصب على المفعول المطلق[1].

واعتمادًا على ما طرأ على القراءة القرآنية الكريمة من تحوّل في الحركة الإعرابية لا بدّ من التحوّل النحوي التركيبي المعتمد على هذه الحركة الإعرابية، وذلك أنّ الضمة علامة الفاعلية، والفتحة علامة المفعولية.

ومعنى الآية الكريمة لا يبتعد كثيرًا في القراءتين، فإنّ المعنى في قراءة الرفع: كُتبت عليهم وصية، أو عليهم وصية، أمّا المعنى في قراءة النصب فعلى: فليوصوا وصية، وممّا يُؤيّد قراءة الرفع أنّ ابن عباس ﷺ قرأ: (كُتِبت عليهم وصيةٌ)، فكانت "وصية" في موضع نائب الفاعل، فكان حقها الرفع على ما رأينا[2].

ومن خلال كلام الثعلبي السابق يظهر لنا توجيه جديد لقراءة الرفع، ألا وهو اعتبار "وصيةٌ" بالرفع في موضع نائب الفاعل لا في موضع الخبر على ما عليه كلام الطبرسيّ السابق، ويعضد هذا الوجه قراءة ابن عباس كما أشرنا إليها سابقًا، فإنّها جاءت في موضع نائب الفاعل الذي حقه الرفع.

أمّا قراءة النصب فإنّها لا تقلّ قوة عن قراءة الرفع؛ إذ هي موافقة لها في المعنى، خاصة أنّ الميت لا يوصي، ولكنّ القصد من المعنى أنّ الإنسان إذا شارف على الموت فإنّ عليه أن يوصي وصيّة، ومن خلال هذا المعنى يمكننا أنْ نتبين أنّ قراءة النصب قائمة على أساس إضمار الفعل، فـ "وصيةً" بالنصب جاءت في موضع المفعول المطلق[3].

---

(1) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (1991م). معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط 1، ج: 1، ص: 208 ـ 209.

(2) الثعلبي. الكشف والبيان، ج: 2، ص: 200.

(3) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (1964م). الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر، ط 2، ج: 3، ص: 228.

ويرجّح ابن هشام أن تكون القراءة بالنصب هي الأولى، وذلك أنّ معنى الآية الكريمة قائم على أساس المشارفة؛ إذ معنى: يتوفون، أي يشارفون على الوفاة، فإنّ عليهم أن يوصوا وصية، ومن هنا كانت القراءة بالنصب هي الأرجح عنده، وهي الأولى لموافقتها المعنى والتركيب[1].

وبناء على ما سبق فإنّه ليس من السهولة بمكان ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى؛ إذ إنّ قراءة الرفع لها وجهها السليم في العربية، وفي النحو، وقراءة النصب كذلك، لها وجهها السليم في العربية والنحو، ممّا يدل على صحتهما، ومن ناحية ثانية فإنّ قراءة النصب تترجح عند النحاة، كما رأينا من كلام ابن هشام السابق، وهي موافقة للمعنى، ويظهر لي أنّ الدّلالة تكون متقاربة في الحالتين؛ ليصبح التبادل الإعرابي سهلًا ومقبولًا بالأداء اللُّغوي.

ولم يرجّح الطبرسيّ أيًا من القراءتين، وإنما اكتفى بإيراد الحُجّة لهذه ولتلك، ولكنه لم يتطرق للحديث عن قراءة ابن عباس ﷺوهي قوله: كُتبت عليه وصيةٌ، على معنى نائب الفاعل،ربما ليعدها عن الظاهر.

وفي قواه تعالى: ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا** ﴾[2]. قراءتين كريمتين في قوله: "فواحدةً"، يقول الطبرسيّ: " قرأ أبو جعفر (فواحدةٌ) بالرفع، والباقون بالنصب. والقراءة بالنصب على أنّه مفعول به، وتقديره فانكحوا واحدةً، ومن رفع فعلى أنّه فواحدة كافية أو فواحدة مجزية"[3].

(1) انظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 902.

(2) سورة النساء، آية: 3.

(3) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 3، ص: 7.

أمّا قراءة الرفع فهي قراءة أبي جعفر، وبقية القراء قرأوا هذه الكلمة بالنصب[1]، ولكلّ قراءة من هاتين القراءتين حُجّة تعتمد عليها، فمن قرأ بالنصب جعل "واحدةً" مفعولًا به لفعل محذوف، والتقدير: فانكحوا واحدة، أمّا من قرأ بالرفع فإنّه جعلها مبتدأ، وخبرها محذوف، والتقدير: فواحدةٌ رضى، أو واحدة كافية[2].

يظهر لنا من خلال إيراد القراءتين الكريمتين أن التحول في القراءة الثانية ـ بالرفع ـ قادنا إلى تحول تركيبي من جهة، وآخر دلالي من جهة أخرى، على أن سياق الكلام جاء يؤيد قراءة النصب؛ إذ إنّ قوله سبحانه: (فانكحوا ما طاب لكم من النساء)، سبيلٌ للتقدير في قوله: فواحدة؛ إذ الأولى أن يُقدر ما هو موجود في سياق الكلام، وهو أولى بالتقدير من سواه، فإنّ المعنى يُؤيّد ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ ذلك لا ينفي القراءة الثانية[3].

وبهذا القول يأخذ أكثر العلماء؛ أي أنّ تقدير الفعل ناصبًا لقوله: "فواحدةً" هو الأولى من تقدير الخبر؛ إذ يؤيده سياق الكلام في الآية الكريمة[4]، ولأنّ المعنى عليه، وفيه حمل للظاهر.

وبناء على ما سبق يمكننا أنْ نرى أنّ القراءة القرآنية الكريمة قد اشتملت على تحوّل تركيبي دلالي ارتبط بتحول النصب إلى الرفع، فكما نعلم فإنّ النصب علامة المفعولية، والرفع علامة الفاعلية، يعني ذلك أنّ الكلمة انتقلت من كونها داخلة

(1) انظر القراءة في: النيسابوري. المبسوط في القراءات العشر، ص: 175.

(2) الفراء. معاني القرآن، ج: 1، ص: 255.

(3) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (د.ت). **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ص: 50.

(4) النحاس. إعراب القرآن، ج: 1، ص: 199.

ضمن المفعول به إلى الخبر، وهذا يترتب عليه اختلاف في التركيب؛ إذ التقدير في حال النصب: فانكحوا واحدة؛ أي على تقدير الفعل، أمّا في حال الرفع فإنّ تقدير الكلام: فواحدة كافية؛ أي على تقدير الخبر، وما هذا إلا لتستقيم الجملة العربية وفقًا لعناصرها التركيبية.

ولم يرجّح الطبرسيّ أيًا من هاتين القراءتين، ولكن بناء على ما رأينا من كلام العلماء فإنّ قراءة النصب أرجح من قراءة الرفع لأمرين هما:

الأول: أنّ قراءة النصب قرأ بها جمهور القراء عدا أبا جعفر.

الثاني: أنّ قراءة النصب تحتمل تقديرًا يوافق سياق الكلام في الآية الكريمة، في حين أن قراءة الرفع لا تحتمل ذلك التقدير زيادة على أنها أقرب للحمل على الظاهر.

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾[1].

يُبين الطبرسيّ قراءتين كريمتين فيقول: "قرأ أهل المدينة (وإن كانت واحدة) بالرفع، والباقون بالنصب... والاختيار في واحدة النصب؛ لأنّ التي قبلها لها خبر منصوب، وهو قوله: (فإنْ كنَّ)؛ أي وإنْ كانت الورثة واحدة، ووجه الرفع إنْ وقعت واحدة أوجدت واحدة؛ أي إنْ حدث حكم واحدة؛ لأنّ المراد حكمها لا ذاتها"[2].

---

(1) سورة النساء، آية: 11.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 3، ص: 21.

واشتمل كلام الطبرسيّ السابق على قراءتين كريمتين هما: الأولى: قراءة نافع (واحدةٌ) رفعًا، والثانية: قراءة باقي القُراء: (واحدةً) نصبًا، وكلتا القراءتين تحمل وجهًا صحيحًا في العربية[1].

ويقوم توجيه هاتين القراءتين السابقتين في الآية الكريمة على أساس اعتبار "كان" تامة أو ناقصة، فإنْ قُرئ بالنصب عُدّت "كان" ناقصة، وعدّ "واحدةً" خبرها، وقُدِّر لها اسم مرفوع محذوف، تقديره: وإن كانت المولودة واحدة، وفي قراءة الرفع عُدت "كان" تامة، فهي في هذه الحالة تأخذ فاعلًا لا اسمًا وخبرًا، والتقدير: وقعت واحدة، أو حصلت واحدة، على معنى التمام؛ إذ إنّ "كان" تأتي تامة لتأخذ حكم الأفعال التامة لا حكم الأفعال الناقصة[2].

ولكلّ من القراءتين وجه مقبول في العربية، وذلك أنّ "كان" تأتي ناقصة كما تأتي تامة، ومن هنا فإن القراءة بهما صحيحة سواء بالتمام أم بالنقص، ومما يقوي قراءة النصب أنها سُبقت بـ "كنّ" وهي ناقصة، لأنّ الخبر بعدها منصوب، مما دلّ على نقصانها، وهذا ما يقوي القراءة بها، في حين أن قراءة الرفع على تقدير التمام، فتكون "واحدة" في موضع الفاعل[3].

ومن خلال نظرتنا في كلام الطبرسيّ السابق يتضح لنا أنّه يقوي الأخذ بقراءة النصب لا بقراءة الرفع، وذلك أنّه افتتح كلامه عن هاتين القراءتين بقوله:

---

(1) انظر القراءة في: الأزهري. معاني القراءات، ج: 1، ص: 293.

(2) السيرافي، أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله (1974م). شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، ط 1، ج: 1، ص: 47 ـ 48.

(3) البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (1418هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 2، ص: 62.

والاختيار النصب، وهذا يدل على ترجيحه لقراءة النصب دون قراءة الرفع، وهو ما رأيناه أيضًا عند البيضاوي حين تحدث عنهما.

والراجح في ظن الباحث قراءة النصب لا قراءة الرفع، وذلك لما يأتي:

أولًا: إنّ قراءة النصب قرأ بها جمهور القراء عدا نافع المدني، والمصير إلى قراءة الجمهور أولى من المصير إلى قراءة واحد من القراء.

ثانيًا: إنّ قراءة النصب لها ما يؤيدها من سياق الكلام، وذلك أنّها جاءت مساوية لقوله: وإن كنّ نساءً، فـ "كنَّ" في هذا السياق ناقصة، فناسب أن تأتي "كان" بعدها ناقصة؛ إذ نقصها أولى من تمامها ضمن هذا السياق.

ثالثًا: إنّ (كان) الناقصة تحمل في دلالتها وظيفة نحويّة وزمنية أُنيطت بها في الاستعمال، وهو استعمال التصق بها وتظافر مع معنى الآية.

ويشبه هذه القراءة من حيث ارتباطها بـ "كان" الناقصة والتامة ما جاء في قوله سبحانه وتعالى أيضًا: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا**﴾[1]. يقول الطبرسيّ مبينًا قراءة "تجارة" في الآية الكريمة: " قرأ أهل الكوفة (تجارةً) نصبًا، وقرأ الباقون بالرفع، فمن رفع فتقديره إلا أن تقع (تجارةٌ)، فالاستثناء منقطع؛ لأنّ التجارة عن تراض ليس من أكل المال بالباطل، ومن نصب تجارة احتمل ضربين أحدهما: إلا أن تكون التجارةُ تجارة عن تراضٍ... والآخر: إلا أن تكون الأموال أموال تجارة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فالاستثناء على هذا الوجه أيضا منقطع"[2].

(1) سورة النساء، آية: 29.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 3، ص: 51.

وحديث الطبرسيّ عن القراءتين الكريمتين مشابه تمامًا لحديثه عن القراءة السابقة بتمام "كان" ونقصها، فما كان من حديثه عن تلك القراءة ينطبق على حديثه عن هذه القراءة.

والقول نفسه في قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾[1]. يقول الطبرسيّ في قراءة "حسنةً": " قرأ ابن كثير ونافع: (وإن تك حسنةٌ) بالرفع، والباقون بالنصب... مَنْ نصب حسنة فمعناه وإن تك زنة الذرة حسنة، وإن تك فعلته حسنة، ومنْ رفعها فمعناه وإن يقع حسنة، أو وإن يحدث حسنة فيكون كان تامة لا تحتاج إلى خبر"[2].

فكلام الطبرسيّ السابق عن تمام "كان" ونقصها شبيه بكلامه الأوّل في الآيتين السابقتين.

ومن القراءات التي حدث فيها تحوّل قوله سبحانه وتعالى: ﴿**قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾[3]. يبين الطبرسيّ قراءتين كريمتين في قوله: "خالصةً" إذ يقول: "قرأ نافع وحده خالصة بالرفع والباقون بالنصب. من رفع جعله خبر المبتدأ الذي هو "هي" ويكون للذين آمنوا تبينًا للخلوص، ولا شيء فيه على هذا، ومن قال هذا حلو حامض أمكن أن يكون للذين آمنوا خبرًا وخالصة خبر آخر، ومن نصب خالصة كان حالًا مما في قوله للذين آمنوا ألا ترى أنّ فيه ذكرًا يعود إلى المبتدأ الذي هو هي، فخالصة حال عن ذلك الذكر، والعامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل. وحجة من رفع أن المعنى هي تخلص للذين آمنوا يوم

(1) سورة النساء، آية: 40.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 3، ص: 65.

(3) سورة الأعراف، آية: 32.

القيامة، وإن شركهم فيها غيرهم من الكافرين في الدنيا، ومن نصب فالمعنى عنده ثابتة للذين آمنوا في حال خُلوصها يوم القيامة لهم"[1].

واشتمل كلام الطبرسيّ السابق على قراءتين هما: قراءة (خالصة) بالرفع، وهي قراءة نافع المدني، وقراءة (خالصةً) بالنصب، وهي قراءة سائر القراء السبعة[2].

وحُجّة من قرأ بالرفع أنّه جعل (خالصةٌ) خبرًا للمبتدأ "هي"، أما من نصب فإنّ حُجّته أنّها انتصبت على الحال من الذين آمنوا[3].

على الرغم من الاختلاف التركيبي المرتبط بالقراءتين؛ إلا أنّ المعنى قريب بين هاتين القراءتين، فقراءة الرفع تشير إلى خبر عن "هي"؛ أي: هي تخلص لهم، أو هي خبر بعد خبر، كقولنا: هذا حامض حلو، فتعدد الخبر بناء على ذلك، أمّا المعنى في قراءة النصب فهو على الحال؛ أي: هي ثابتة في حال خلوصها لهم، فالمعنى بين القراءتين متقارب[4].

وبنى الطبرسيّ توجيهه لقراءة الرفع في الآية الكريمة على أساس من تعدد الخبر في العربية، وهو جائز عند النحاة؛ إذ يقع خبر المبتدأ مُتعددًا، ومنه قولنا: هذا حامضٌ حلوٌ، فكلٌ من "حامض" و"حلو" وقع موقع الخبر، ولا يصلح أن نعد أحدهما خبرًا، والثاني شيئًا آخر، بل لا بدّ من إدخالهما معًا في الخبر؛ ليستقيم معنى الآية الكريمة على هذا النحو[5].

---

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 4، ص: 190 ـ 191.

(2) ابن مجاهد. السبعة في القراءات، ص: 280.

(3) ابن خالويه. الحُجّة في القراءات السبع، ص: 154.

(4) الأزهري. معاني القراءات، ج: 1، ص: 404.

(5) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 46.

ولا يقف أمر تعدد الخبر في النحو العربي عند خبرين فحسب، بل ربّما يتعدد الخبر ليصل أكثر من ذلك، ومن الشواهد على تعدده بأكثر من اثنين قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (15) فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾[1]، فإن المبتدأ في هذه الآيات الكريمة "وهو"، في حين أن الخبر: الغفور، والودود، وذو العرش، والمجيدُ، وفعالٌ، فهذه الأسماء المرفوعة الخمسة ما هي إلا أخبار مُتعددة للمبتدأ[2].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما الآتي:

أولًا: إن الطبرسيّ يُركزّ في حديثه السابق على توجيه قراءة الرفع، لأنّها هي القراءة التي ابتعدت عن قراءة الجمهور؛ إذ لم يقرأ بها سوى نافع المدني.

ثانيًا: يمثل توجيه القراءة انتقالًا من حالة النصب إلى حالة الرفع، وبناء عليه انتقال من معنى إلى آخر، فقد انتقلت دلالة الآية الكريمة من الدلالة على الحال، إلى الدلالة على الخبر، رغم أنّ هذا الانتقال لم يترتب عليه اختلاف كبير في المعنى، وإنما كان المعنى متقاربًا بين القراءتين.

ثالثًا: الراجح في ظن الباحث قراءة النصب؛ لأنها قراءة الجمهور، ولأنّ المبتدأ "هي" يكتفي بخبر واحد، فالأولى الابتعاد عن تعدد الأخبار ضمن هذا التركيب.

ومن القراءات التي حدث فيها تحوّل قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**﴾[3]. يُبين الطبرسيّ قراءة "معذرةً" فيقول: "قرأ حفص (معذرةً)

(1) سورة البروج، آية: 14 ـ 16.

(2) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 1، ص: 249.

(3) سورة الأعراف، آية: 164.

بالنصب، والباقون بالرفع، فمن قرأ معذرة بالرفع؛ فتقديره موعظتنا معذرة، فيكون خبر مبتدأ محذوفًا، ومن قرأ بالنصب فعلى معنى نعتذر معذرة"[1].

واشتمل كلام الطبرسيّ السابق على قراءتين كريمتين في الآية الكريمة، تمثل الأولى: قراءة: (معذرةً) بالنصب، وهي قراءة حفص عن عاصم، والثانية: قراءتها بالرفع، وهي قراءة الجمهور[2].

وحُجّة من رفع أنّه جعلها على معنى الخبر، والتقدير: موعظتنا معذرة إليكم، أمّا مَن نصب فعلى تقدير الفعل، والتقدير: نعتذر معذرة[3].

وقراءة النصب تتكئ على كلام لسيبويه الذي بيّن فيه أنّ مثل هذا التركيب (معذرة إلى الله) يأتي بالنصب لا بالرفع، ولكن يتوجّب أن يكون سياق الكلام سياق الاعتذار لا سياق الإخبار[4].

وواقع معنى الآية القرآنية الكريمة أنّها جاءت بمعنى الخبر لا بمعنى الاعتذار؛ إذ إنهم قالوا "معذرة" ردًّا على ما قيل لهم: ما قولُكم؟ فقالوا: موعظتنا معذرة، ومن هنا كان الرفع أولى من النصب[5].

وقراءة النصب لا تحتمل وجهًا واحدًا كما ذكر الطبرسيّ، بل هي محتملة لثلاثة أوجه، الأول: ما ذكره الطبرسيّ من أنّها منتصبة على المصدر بفعل محذوف تقديره: نعتذر، والثاني: أنها منتصبة على المفعول لأجله، والتقدير: نعظكم معذرة؛ أي

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 4، ص: 292.

(2) ابن مجاهد. السبعة في القراءات، ص: 296.

(3) انظر: الفارسي. الحُجّة للقراء السبعة، ج: 4، ص: 98.

(4) سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 320.

(5) ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 2، ص: 468.

لأجل المعذرة، والثالث: أنها منتصبة على المفعول به، لأنّها كلمة قيلت، ووجه الرفع أولى وأوجه[1].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يلي:

أولًا: تحوّلت القراءة الكريمة من النصب إلى الرفع، وهذا ترتب عليه تحوّل في المعنى؛ إذ إنّ معنى الرفع على الخبر، في حين أن معنى النصب على المصدر أو على المفعول لأجله أو المفعول به.

ثانيًا: يترجح لدى الباحث أنّ قراءة الرفع أولى، وأرجح؛ وذلك لأنّ سياق الحديث في الآية الكريمة سياق إخبار لا سياق اعتذار، ولو أنّه كان سياق اعتذار لكان النصب أولى [2]، ومما يرجح قراءة الرفع أنّه قرأ بها سائر القراء سوى حفصٍ، كما أنّها هي الراجحة من أقوال المفسرين[3].

وفي نهاية هذا المبحث يمكننا القول بأنّ تحوّل القراءة من النصب إلى الرفع يقود إلى تحوّل تركيبي من جهة، يتضمن هذا التحول انتقال الاسم من حالة إعرابية دالة على المفعولية، إلى حالة إعرابية أخرى دالة على الفاعلية والإسناد، وبناء عليه يتحوّل المعنى في القراءة ليؤدي دلالة جديدة، حسب وظيفة العنصر الذي حصل فيه تحوّل.

(1) السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 495.

(2) سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 320.

(3) انظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 5، ص: 208.

2.2 التحول من قراءة النصب إلى قراءة الرفع في الأفعال

إنّ التحول التركيبي في المادة الإعرابية في القراءات القرآنية، سيكون خاصًا بالفعل المضارع؛ إذ إنّه هو الوحيد المعرب من الأفعال في العربية، وتتوارد عليه المعاني من النهي والنفي، والاستقبال، والحال، وهكذا؛ أي أنّ الفعل المضارع شابه الاسم في توارد المعاني عليه، ومن هنا أُعرِب، أمّا الفعلان الماضي والأمر فلا تحوّل فيهما؛ لأنّهما مبنيان، ومن هنا لا تغيّر في حالة الفعل الإعرابية نصبًا ورفعاً[1].

وانطلاقًا من هذا التحوّل التركيبي القائم على انتقال الفعل من حالة النصب إلى حالة الرفع، فإنّه يترتب على ذلك اختلاف في المعنى؛ إذ حالة الرفع في الفعل تختلف في دلالتها عن حالة النصب، فالرفع ذو عامل معنوي يتمثل بأن الفعل واقع موقع الاسم، ومن هنا رُفِع؛ لأنه كالابتداء في جعله عاملًا معنويًا، أما النصب فلا بدَّ له من عامل يُحدث النصب فيه، وله دلالة بالمصدرية أو الاستقبال، أو التعليل إلى غير ذلك من المعاني التي تترتب على نصب الفعل المضارع، وهو ما يوجد الفرق بين هذا وذاك[2].

وفي ما يلي سأذكر مجموعة من الآيات القرآنية الكريمة التي اشتملت على قراءات قرآنية تحوّل فيها الفعل المضارع من حالة النصب إلى حالة الرفع، كما جاءت عند الطبرسيّ في تفسيره، وأول تلك المواضع ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ**

1(1) انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة ـ مصر، ط 20، ج: 1، ص: 37.

(2) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 220.

مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾[1].

يقول الطبرسيّ في قراءة الفعل "يقولَ" في الآية الكريمة: " قرأ نافع وحده (حتىٰ يقولُ) بالرفع، والباقون بالنصب، فمن نصب فالمعنىٰ وزلزلوا إلىٰ أن قال الرسول، وما ينصب بعد حتىٰ من الأفعال جاء علىٰ ضربين أحدهما: أنْ يكون بمعنىٰ إلىٰ كما في الآية، والآخر: أن يكون بمعنىٰ كي، كما تقول أسلمت حتىٰ أدخل الجنة، فهذا تقديره: أسلمت كي أدخل الجنة، فالإسلام قد كان والدخول لم يكن، وفي الوجه الأوّل كلا الفعلين السبب والمسبب قد مضىٰ، وأمّا من قرأ بالرفع؛ فالفعل الواقع بعد حتىٰ لا يكون إلا فعل حال، ويجيء أيضًا علىٰ ضربين أحدهما: أن يكون الفعل الأوّل الذي هو السبب قد مضىٰ، والفعل الثاني لم يمضِ، كما تقول مرض حتىٰ لا يرجونه، وتتجه الآية علىٰ هذا الوجه؛ لأنّ المعنىٰ زلزلوا فيما مضىٰ حتىٰ أن الرسول يقول الآن متىٰ نصر الله، وحكيتُم الحال التي كانوا عليها، كما حكيت الحال في قوله هذا من شيعته وهذا من عدوه. والثاني: أنْ يكون الفعلان جميعًا قد مضيا نحو سرت حتىٰ أدخلها فالدخول متصل بالسير بلا فصل بينهما، والحال محكية كما كانت في الوجه الأول، ألا ترىٰ أن ما مضىٰ لا يكون حالا، وحتىٰ إذا رفع الفعل بعدها حرف يستأنف الكلام بعدها وليست العاطفة ولا الجارة، وإذا نصب الفعل بعدها فهي الجارة وينصب الفعل بعدها بإضمار أنْ كما ينصب بعد اللام والفعل، وأنْ المضمره معها في موضع جر"[2].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق علىٰ ذكر لقراءتين كريمتين الأولىٰ: قراءة نافع: "حتىٰ يقولُ" بالرفع، والثانية قراءة الجمهور: "حتىٰ يقولَ" بالنصب، ووجه الرفع

(1) سورة البقرة، آية: 214.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 2، ص: 52.

عند نافع أنّه لم يجعل "حتىٰ" عاملة في الفعل المضارع؛ لأنّ الفعل قبلها ماضٍ، وهو لا يتطاول، علاوة علىٰ صحة حلول الفعل الماضي محل المضارع، فتقول: حتىٰ قال الرسول، فيصح المعنىٰ[1].

يُبين الخليل بن أحمد الفراهيدي أنّ ارتفاع الفعل المضارع بعد "حتىٰ" يكون في حال مجيء الفعل الأوّل الذي يسبق "حتىٰ" ماضيًا، مع صحة إحلال الفعل الماضي محل الفعل المضارع، أي أن تكون دلالة الفعل المضارع علىٰ الماضي لا علىٰ الحال أو الاستقبال، فإن دلّ علىٰ الماضي لم يصح رفعه، ويُقدر بفعل ماضٍ، فالتقدير في القراءة الكريمة التي تعزىٰ لنافع المدني: حتىٰ قال الرسول والذين آمنوا معه متىٰ نصر الله، فإن الفعل الماضي "قال" يصح أن يحل محل الفعل المضارع "يقول" في القراءة الكريمة[2].

وبناء علىٰ كلام الخليل السابق فإن قولنا: سرت حتىٰ أدخلُ القرية؛ أي: أنني سرت حتىٰ دخلتها، وليس السير مازال، أو الدخول لم يقع، ففي حال الرفع فإنّ الدخول قد وقع، أمّا في حال النصب فإنّ الفعل يدلّ علىٰ الاستقبال لا علىٰ الماضي[3].

ومن ناحية ثانية فإنّ قراءة النصب تدلُّ علىٰ انتهاء الغاية؛ أي أنّ ما كان من أحداث بقي إلىٰ أن بلغت غاية الرسول ـ عليه السلام ـ لأنّ يقول: متىٰ نصر الله،

(1) انظر: الأزهري. معاني القراءات، ج: 1، ص: 200.

(2) الفراهيدي. الجمل في النحو، ص: 184.

(3) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 25.

فليس الكلام هاهنا على الحال ولا على الاستقبال، بل هو على الحال آن ذاك، مما جعل قراءة النصب راجحة عند أكثر القراء عدا أهل الحجاز[1].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما الآتي:

أولًا: تمثل قراءة النصب انتهاء الغاية، أو الدلالة على الحال أو الاستقبال، في حين تمثل قراءة الرفع إحلال الفعل الماضي محل الفعل المضارع، فالتحوّل الإعرابي حمل في طياته تحولًا دلاليًا في الزمن.

ثانيًا: في قراءة النصب يكون المعنى "إلى أن قال الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله، أما في قراءة الرفع فإن المعنى يكون: حتى قال الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله، وبناء عليه فهناك اختلاف في المعنى والتركيب بين القراءتين الكريمتين، فقراءة النصب تدل على الحال أو الاستقبال، كما أنّها ربّما تدلّ على أنّ المقصود بالرسول محمد ﷺ أمّا قراءة الرفع فإنّها تدلّ على معنى الماضي، وأنّ المقصود بالرسول هو ذاك الرسول الذي بعثه الله في مَن سبق من الأمم.

ثالثًا: إنّ قراءة النصب هي الراجحة؛ لأنّ معنى الآية الكريمة لا يتعارض مع معنى قراءة الرفع، فإنّ النصب يدل على انتهاء الغاية، وهو معنى الفعل الماضي الحال محل الفعل المضارع في قراءة الرفع، كما أنّ قراءة النصب قرأ بها جمهور القراء؛ مما يرجّحها على قراءة الرفع.

وفي موضع آخر يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى**﴾[2]. يقول الطبرسيّ في قراءة الفعل "فتذكر" في الآية الكريمة: "قرأ ابن كثير وأبو عمرو

(1) انظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1990م). **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط 1، ج: 2، ص: 147.

(2) سورة البقرة، آية: 282.

وقتيبة فتذكرَ بالتخفيف والنصب، وقرأ حمزة فتذكرُّ بالتشديد والرفع، وقرأ الباقون فتذكرَّ بالتشديد والنصب"[1].

ذكر الطبرسيّ هذه القراءات الكريمة في الآية السابقة دون أنْ يتطرقَ إلى الحديث عن حُجة كلّ فريق من الفريقين الذين قرأوا بالنصب والرفع، وإنّما اكتفى بإيراد القراءات التي تقول بأنّ حمزة قرأ بالرفع، في حين قرأ البقية بالنصب، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أبا عمرو وابن كثير قرأا بالنصب والتخفيف، وقرأ الباقون بالنصب والتشديد، وعلينا أنْ نتذكر أن حمزة قرأ بالرفع في الفعل، ولكن هذه القراءة متصلة بقراءة أخرى ألا وهي قراءته؛ أي: حمزة "إنْ تضلَّ" فلم يعد الفعل "تضل منصوبًا فيُعطف عليه بالنصب، وإنّما صار مبتدًا به فكان حقه الرفع[2].

ويُبين المبرّد أنّ قراءة النصب في هذه الآية الكريمة تدلّ على أنّ الفعل منصوب بـ "أن" مضمرة، كقولنا: أعددت هذا الشيء لئن مال الحائط فأقيمَه، أي فأن أقيمَه، فكذلك الحال هاهنا في الآية الكريمة[3].

ومما يُؤيد قراءة حمزة بالرفع ما نُقِل عن الكوفيين أنّهم يرون أنّ "أن" في الآية الكريمة إنما هي بمعنى الشرط، والتقدير: إن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى، وقراءة الرفع دليل على ذلك من حمزة، فالقراءة وما ذهب إليه الكوفيون يسند بعضه بعضاً[4].

يُبيّن ابن مالك أنّ الفعل المضارع الصالح للشرطية إذا اقترن بالفاء فإنّه يرتفع، سواء أكان الشرط ماضيًا أم مضارعًا، ويُقدر له مبتدأ محذوف والفعل في موضع

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 2، ص: 167.

(2) انظر: الفارسي. الحُجّة للقراء السبعة، ج: 2، ص: 418.

(3) المبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 214 ـ 215.

(4) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 89.

الخبر، فقراءة حمزة السابقة تؤول على ذلك، والتقدير: إن تضل إحداهما في الأمر تذكر إحداهما الأخرى، أو ما شابه ذلك[1].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يأتي:

أولًا: إنّ كلتا القراءتين لا تختلف كثيرًا عن الأخرى، فهذه تدلّ على المعنى ذاته الذي تدل عليه تلك.

ثانيًا: مما يؤيد قراءة حمزة بالرفع أنّ الكوفيين يرون أنّ قوله: أنّ تضل إحداهما، بمعنى الشرط، ومن هنا فإنّ رفع المضارع جائز وفقًا لما يذكره النحاة.

ثالثًا: على الرغم من هذا فإنّ القراءة الراجحة في ظن الباحث هي قراءة النصب؛ لأنّ الجمهور قرأوا "أن تضل" فلا يصلح أن تكون "أن" للشرط ما دامت دالة على الاستقبال، وما دام المضارع بعدها منصوبًا بها، كما أنّ الجمهور قرأوا بهذه القراءة، والأولى حمل الكلام على قراءة الجمهور لا على قراءة واحد من القراء، والله أعلم.

وفي آية أخرى يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ**﴾[2]. يتحدث الطبرسيّ عن رفع "تكون" في الآية الكريمة ونصبها، فيقول: " قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي أن لا تكونُ بالرفع والباقون بالنصب. فمن قرأ ألا تكون بالرفع جعل أن مخففة من الثقيلة وأضمر الهاء، وجعل حسبوا بمعنى العلم، وعلى هذا الوجه تثبت النون في الخط، وأمّا النصب فعلى أنّه جعل أن الناصبة للفعل، ولم يجعل حسبوا بمعنى العلم وعلى هذا الوجه تسقط النون من الخط"[3].

---

(1) ابن مالك. شرح التسهيل، ج: 4، ص: 79.

(2) سورة المائدة، آية: 71.

(3) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 3، ص: 294.

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على قراءتين كريمتين هما: قراءة الرفع، وقراءة النصب، فأمّا من قرأ بالنصب فإنّه جعل "ألا" على بابها من نصب الفعل المضارع بعدها، أمّا قراءة الرفع فإنّها على إضمار الهاء، وإنزال "أنْ" منزلة المخففة من الثقيلة[1]، وثمة وجه ثانٍ لقراءة الرفع، ألا وهو عدّ "لا" في قوله: "ألا" بمعنى "ليس"، والتقدير: أن ليس تكون فتنة[2].

إنّ تحوّل القراءة الكريمة في الآية السابقة لا يقتصر على تحوّل في العلامة الإعرابية التصويتية فحسب، بل ثمة اختلاف دلالي يرتبط بتحول هذه القراءة، فإنّ قراءة الرفع تعني أنّ الفعل "حسب" لم يأتِ على بابه من الظنية، وإنّما صار بمنزلة اليقين، ومن هنا لم ينتصب الفعل المضارع بـ "ألا" بعده، وإنّما بقي مرفوعًا، فـ "حسب" هاهنا بمعنى "علم"، أمّا قراءة النّصب فإنّ "حسب" فيها على بابها من أنّها بمعنى الظنيّة، فهذا الاختلاف الدلاليّ يرتبط باختلاف القراءة الكريمة وتحوّلها من حالة النصب إلى حالة الرفع كما رأينا[3].

وقراءة الرفع ذات وجه في العربية كما رأينا في كلام الطبرسيّ السابق، فإنّ "أنْ" في الكلام جاءت بمعنى المخففة من الثقيلة، وهي التي تأتي بمعناها، ولا تعمل عمل "أنْ" الناصبة للفعل، كقولنا: أن الحمد لله، فالتقدير: أنّ الحمد لله، وهذه هي التي نراها في الآية الكريمة، فالتقدير: أنّه لا تكونُ، ومن هنا ارتفعت "تكونُ" في الآية الكريمة، غير أنّ خط المصحف لم يكتبها ظاهرة النون، وهو الأولى؛ إذ إنّ الناصبة للفعل المضارع لا تثبت النون معها خطًا، وإنّما تلفظ فحسب[4].

---

(1) ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 232 ـ 233.

(2) انظر: الأزهري. معاني القراءات، ج: 1، ص: 337.

(3) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 209.

(4) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (د.ت). رسالة منازل الحروف، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان. الأردن، ط 1، ص: 45 ـ 46.

وجاز دخول "أنْ" الناصبة على الفعل المضارع في القراءة الكريمة السابقة أن "حسب" في الآية الكريمة تحتمل للوجهين، وجه اليقين؛ أي: بمعنى "علم"، ووجه الظن؛ أي بمعنى "ظنّ"، ومن هنا صح دخول "أنْ" المخففة من الثقيلة عليها، أما لو كان الفعل ليس دالًا على المعنيين ـ معنى الظن ومعنى اليقين ـ فلا يصلح دخول "أنْ" عليها[1].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يلي:

أولًا: لم تكن القراءة الكريمة في الآية السابقة مجرد تحوّل في علامة الإعراب فحسب، بل كانت تحوّلًا في المعنى والدلالة كذلك؛ إذ تدلّ قراءة الرفع على أنّ "أنْ" مخففة من الثقيلة، وأنّ الفعل "حسب" بمعنى "علم" في حين دلّت القراءة بالنصب على أنّ "أنْ" على بابها من نصب الفعل المضارع، وأنّ "حسب" أيضًا على بابها من معنى الظن.

ثانيًا: لم يرجح الطبرسيّ أيًا من القراءتين الكريمتين، والراجح عند الباحث قراءة الرفع؛ لأنّ مجيء "حسب" بمعنى اليقين أولى في سياق الآية الكريمة من مجيئها بمعنى الظن.

ثالثًا: إنّ عدم ترجيح الطبرسيّ لقراءة بعينها جزء من منهجه في عدم الاختيار؛ إذ لا يرى أفضلية لقراءة على أخرى.

وفي آية أخرى يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[2]، يُبين الطبرسيّ قراءتين كريمتين في قوله: ولا نكذب ونكون....."، وذلك إذ يقول: "نكذبَ ونكونَ

(1) انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 397.

(2) سورة الإنعام، آية: 27.

بالنصب حفص عن عاصم وحمزة ويعقوب. وقرأ ابن عامر ونكون بالنصب"، وقرأ الباقون بالرفع فيهنّ، فمن قرأ بالرفع جاز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون معطوفًا على نردّ فيكون قوله ولا نكذب، ونكون داخلًا في التمني، ودخول نردّ فيه فعلى هذا تمنى الردّ، وأن لا نكذب والكون من المؤمنين، ويحتمل الرفع وجهًا آخر، وهو أنْ تقطعه من الأوّل، ويكون التقدير يا ليتنا نردّ، ونحن لا نكذب ونكون. وقال سيبويه: هو على قولك فإنّا لا نكذب كما يقول القائل: دعني ولا أعود؛ أي فإنّي ممّن لا يعود، فإنّما يسألك الترك، وقد أوجب على نفسه أن لا يعود ترك أو لم يترك، ولم يردّ أن يسألك أن تجمع له الترك وأن لا يعود، وحُجّة مَن نصب فقال ولا نكذب ونكون: أنّه أدخل ذلك في التمني غير مُوجب، لأنّ التمني غير موجب فهو كالاستفهام والأمر والنهي في انتصاب ما بعد ذلك كله من الأفعال إذا دخلت عليها الفاء أو الواو على تقدير ذكر المصدر من الفعل الأول؛ كأنّه في التمثيل: يا ليتنا يكون لنا ردّ وانتفاء التكذيب والكون من المؤمنين"[1].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على مجموعة من القراءات القرآنية الكريمة، غير أنّها تجتمع في وجهين، قراءة الرفع، وقراءة النصب، فمَن رفع فإنّه جعل الرفع على أحد أمرين: الأول: أن يكون أدخل "نكذب" و"نكون" في التمني، والتقدير: يا ليتنا نرد ويا ليتنا لا نكذب ونكونُ عطفًا بالرفع، الثاني: أنّه على الابتداء، والتقدير: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب.. ونكون، أمّا قراءة النصب فهي على جواب التمني بالواو؛ إذ ينتصب الفعل المضارع بعد الواو في جواب التمني[2].

يقول سيبويه في توجيه قراءة الرفع في الآية القرآنية الكريمة: "فالرفع على وجهين: فأحدهما أن يشركَ الآخرُ الأولَ. والآخر على قولك: دعني ولا أعود؛ أي

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 4، ص: 24.

(2) انظر: الأزهري. معاني القراءات، ج: 1، ص: 348 ـ 349.

فإنّي ممّن لا يعود، فإنّما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود"[1].

فكلام سيبويه السابق هو نفسه كلام علماء القراءات الذين رأوا توجيه قراءة الرفع على الابتداء، أو على لفظ التمني السابق في الآية الكريمة.

أمّا قراءة الرفع، فكان عيسى بن عمر يجعلهما متمنّيين معطوفين على "نردّ"، ويقول: إن الله تعالى: كذّبهم (2) في تمنِّيهم على قولِ مَن يرى التمنّي خبرًا. وكان أبو عمرو بن العَلاء يرفعهما لا على هذا الوجه، بل على سبيل الاستئناف، وتأويلِ: "ونحن لا نكذّبُ بآيات ربّنا، ونكونُ من المؤمنين إن رُددنا"، فالفعلان الأخيران خبران غير متمنّيين، ولذلك كذّبهم الله، ولم يكن يرى التمنّي خبرًا. فأمّا النصب ـ وهو قراءة حمزة وابن عامر وحفصٍ ـ فعلى معنى الجمع، والتقدير: يا ليتنا يُجمَع لنا الردّ وتركُ التكذيب والكونُ من المؤمنين، ويكون المعنى كالوجه الأوّل في دخولهما في التمني، ويكون التكذيب على رأي من يرى التمني خبرًا[2].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يأتي:

أولًا: ثمة اختلاف في القراءتين الكريمتين من حيث المعنى، فليس اختلاف القراءة قائمًا على أساس من التحول التصويتي في الآية الكريمة، أو اختلاف في الحركة الإعرابية فحسب، بل هناك عنصر دلالي مهم يميّز كلًا من القراءتين، فقراءة النصب تدل على الجمع بين هذه الأشياء الثلاثة في التمني، الرجعة، وعدم التكذيب، والكينونة من المؤمنين، أمّا قراءة الرفع ففي وجه التمني يكون المعنى أن الكافرين يتمنون العودة، ثم يتمنون ألا يكذبوا الله تعالى، ويتمنون أن يكونوا من المؤمنين، فهذا تكذيب لهم من الله سبحانه وتعالى، أما وجه الابتداء، فهو على أنهم

(1) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 44.

(2) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 238.

يرجون ألا يكذبوا لو رُدّوا، ولا يكونوا إلا من المؤمنين، فهم في وجه الابتداء لا يتمنون عدم التكذيب ولا يتمنون أن يكونوا من المؤمنين، بل يقرون بذلك.

ثانيًا: لم يرجح الطبرسيّ أيًا من القراءتين، ولكن الراجح في ظن الباحث قراءة النصب؛ لأنّها تدلّ على الجمع بين هذا التمني في الأشياء الثلاثة، كما رأينا من كلام ابن يعيش، فهم يجمعون في قراءة النصب بين الرجوع، وعدم التكذيب، وكونهم من المؤمنين.

ومن المواضع التي حصل فيها تحول قراءة قوله تعالى: ﴿**الم** (1) **تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ** (2) **هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ** (3) **الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ** (4) **أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** (5) **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ**(6)﴾ [1].

يُبيّن الطبرسيّ قراءتين كريمتين في قوله: "ويتخذها" وذلك إذ يقول: "قرأ أهل الكوفة غير أبي بكر ويعقوب (ويتخذها) بالنصب والباقون بالرفع... ومَن رفع ويتخذها جعله عطفًا على الفعل الأول؛ أي من يشتري ويتخذ، ومن نصب عطفه على ليضل) (ويتخذها). وأمّا الضمير في يتخذها فيجوز أنّ يكون للحديث؛ لأنّه بمعنى الأحاديث، ويجوز أنّ يكون للسبيل؛ لأنّ السبيل يؤنث قال: قل هذه سبيلي، ويجوز أن يكون لآيات الله، وقد جرى ذكرها في قوله: "تلك آيات الكتاب"[2].

اشتمل كلام الطبرسيّ السّابق على حديث عن قراءتين كريمتين هما: قراءة: "يتخذَها" بالنصب، والثانية بالرفع، وبيّن في نصه السابق من قرأ بهذه ومن قرأ

(1) سورة لقمان، آية: 1 ـ 6.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 8، ص: 57 ـ 58.

بتلك، وحجّة من رفع أنّه عطف الفعل على "يشتري"، أمّا من نصب، فحُجّته أنّه عطفه على "ليضل" فانتصب بناء عليه[1].

وبناءً على توجيه كلّ من القراءتين الكريمتين يختلف المعنى، فإنّ وجه قراءة النّصب أنّه عطفها على الفعل "ليضل" فصار المعنى: "أنّ من الناس مَن يشتري لهو الحديث ليُضلَّ عن سبيل الله، وليتّخذَها هزوًا"، فالضمير هاهنا عائد على السبيل؛ لأنّها تُذكر وتؤنث، أمّا من قرأ بالرفع، فإنّ المعنى أنّ من الناس من يشتري لهو الحديث ويتخذها هزوًا؛ ليضلّ عن سبيل الله، فالضمير هاهنا عائد على الحديث؛ لأنّه بمعنى الأحاديث[2].

فإنّ اختلاف القراءتين يقود إلى اختلاف المعنى، فعلاوة على أنّ العطف يرتبط بفعلين سابقين، فقد رأى بعض أهل العلم أنّ الفعل "يتخذها" بالرفع استئناف، وأنّ الضمير عائد على الآيات التي تأخّر ذكرها في الآية الكريمة، فيكون المعنى على هذا التأويل أنّ "يتخذها" قائم بذاته في المعنى، وليس معطوفًا على شيء[3].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يأتي:

أولًا: تحدث الطبرسيّ عن القراءتين الكريمتين دون أن يرجح إحداهما على الأخرى، وبيّن وجه كلّ منهما.

---

(1) انظر: الفارسي. الحُجّة للقراء السبعة، ج: 5، ص: 452 ـ 453.

(2) النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (1998م). مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 2، ص: 711 ـ 712.

(3) ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1998م). اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 15، ص: 439.

ثانيًا: ترتب على اختلاف القراءة الكريمة، وانتقال الإعراب من حال الرفع إلى حال النصب معنى يختلف بين هذه القراءة وتلك، فإنّ قراءة النصب تشير إلى معنى أنّ من الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله وليتّخذَها هزوًا، فالضمير في "يتخذها" عائد على السبيل؛ والفعل سبب كما هي حال الفعل "يضل"، أمّا قراءة الرفع فهي على معنى أنّ من الناس من يشتري لهو الحديث ويتخذها هزوًا؛ ليضل عن سبيل الله، فإنّ الفعل "يتخذها" دالٌ على المعنى ذاته الذي يدلّ عليه الفعل "يشتري"، والضمير فيه عائد على الحديث، أو ربما كان "يتخذها" مستأنفًا في الكلام، وضميره عائد على "آيات الله" اللاحق ذكرها.

وفي قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ** (36) **أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ**﴾[1]. يُبين الطبرسيّ القراءة القرآنية الكريمة في قوله: فأطلع، وذلك إذ يقول: " قرأ حفص ﴿**فأطلعَ**﴾ بالنصب والباقون بالرفع. فمن رفع فأطلعُ فعلى معنى لعلي أبلغ ولعلي أطلع، ومثله قوله: (لعله يزّكى أو يذّكر) وليس بجواب، ومن نصب جعله جوابا بالفاء لكلام غير موجب، والمعنى إني إذا بلغت واطلعت"[2].

بيّن الطبرسيّ في نصّه السابق قراءتين كريمتين هما: الأولى: قرأ حفص "فأطلعَ" بالنصب، وقرأ سائر القُرّاء بالرّفع، وحُجّة مَن رَفع أنّه عَطَفَ على "أبلغُ" أما حُجّة مَن نَصبَ فإنّه جعل الفعل "فأطّلع" جوابًا للترجي في قوله: (لعلّي أبلغُ الأسبابَ)[3].

---

(1) سورة غافر، آية: 36 ـ 37.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 8، ص: 341.

(3) انظر: الأزهري. معاني القراءات، ج: 2، ص: 346 ـ 347.

والنصب كما مرّ بنا على جواب الترجّي، ويشير النحاة إلى أنّ الترجّي لا ينصب الفعل المضارع في جوابه، وإنّ ما ينصبه التمني، غير أنّه جاز في هذه القراءة؛ لأنّ "لعل" جاءت هاهنا بمعنى "ليت" فصارت بمعنى التمني، ومن هنا جاز النصب في قوله: فأطلعَ[1]؛ أي أن لعلّ اكتسبت وظيفة نحويّة جديدة.

أمّا ابن مالك فإنّه قد ألحق الترجّي بالتمني من حيث انتصاب الفعل المضارع في جوابه، وهو كلام عزّاه إلى الفرّاء، وجعل من هذه القراءة الكريمة حُجّة له في اعتبار الترجّي كالتمنّي في نصب المضارع في جوابه[2].

وممن تابع ابن مالك في ما ذهب إليه وجعل من هذه القراءة حُجّة له في اعتبار الترجّي كالتمنّي في انتصاب المضارع في جوابه ابن الصائغ[3]، وابن هشام الأنصاري[4]، وغيرهم من النحاة.

وتُحمل قراءة النصب على الحمل على الظاهر؛ إذ إنّ ظاهر الكلام يشير إلى نصب "أطلعَ" بناصب مُضمر، وظاهر الكلام هو الفعل "أبلغَ" المنصوب قبلًا؛ لذا حُمِل الفعل "أطلع" على الظاهر ضمن هذه الآية القرآنية الكريمة[5].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يأـي:

---

(1) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 570.

(2) ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1554.

(3) ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، ط 1، ج: 2، ص: 891.

(4) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 341.

(5) الفقرا، سيف الدين طه (2006م). العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، بحث منشور في مجلة المنارة، العدد: 13، المجلد: 1، جامعة آل البيت، الأردن، ص: 339.

أولًا: تمثل قراءة الرّفع حالة تركيبية تعتمد على عطف الفعل "فأطّلع" على الفعل "أبلغ" ومن هنا كان مرفوعًا مثله، في حين أن قراءة النصب على توجيه جواب الترجّي.

ثانيًا: يترتّب على اختلاف القراءتين اختلاف في المعنى، فليس الأمر مقصورًا على اختلاف الحركات الإعرابيّة، بل لا بدَّ من أثر في المعنى، وذلك أنّ معنى قراءة الرفع: (أبلغ الأسباب فأطلعُ)، فيدلّ المعنى على أنّ الاطلاع لا يكون إلا بالبلوغ، أمّا قراءة النصب فتمثل جواب الترجّي؛ أي: لعلي أبلغ الأسباب فإذا بلغت اطّلعت على إله موسى، ومن هنا يظهر الاختلاف في المعنى بين القراءتين الكريمتين.

ثالثًا: لم يرجّح الطبرسيّ أيًا من هاتين القراءتين، غير أنّ الأزهري بيّن أنّ الأرجح قراءة الرفع؛ لأنّها الأظهر في المعنى، ولأنّ الترجّي لا يقول بجوابه بعض النّحاة، علاوة على أنّها قراءة الجمهور[1]، فكان منطلقه المعنى في الاختيار والترجيح.

ومن خلال ما سبق في هذا المبحث يتبيّن لنا أنّ الطبرسيّ يذكر تلك القراءات القرآنية الكريمة التي يتحوّل فيها التركيب من المنصوب إلى المرفوع.

3.2 التحول بين النصب والجر

القراءات القرآنية الكريمة التي سيُوردها الباحث ضمن هذا المبحث ستكون متعلّقة بالأسماء فحسب دون الأفعال، كما أنّها ستكون على وَجهين، الوجه الأول: القراءات التي تحوّلت من النصب إلى الجرّ، أما الوجه الثاني: فهي القراءات التي تحوّلت من الجر إلى النصب، ومن مظاهر هذا التحول عند الطبرسيّ:

(1) الأزهري. معاني القراءات، ج: 2، ص: 347.

1.3.2 التحوّل من النّصب إلى الجرّ

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم التنزيل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1].

يُبين الطبرسيّ قراءتين كريمتين في هذه الآية الكريمة فيقول: " قرأ ابن كثير وأهل الكوفة نصفه وثلثه بالنصب، والباقون بالجر... مَن نصب حمله على أدنى، وأدنى في موضع نصب، قال أبو عبيدة أدنى أقرب، فكأنّه قال: (إنّ ربك يعلم أنّك تقوم أدنى من ثلثي الليل، وتقوم نصفه وثلثه)، ومَن جرّ فإنّه يحمله على الجار، قال أبو الحسن: وليس المعنى عليه فيما بلغنا؛ لأنّ المعنى يكون على أدنى من نصفه وأدنى من ثلثه، قال وكان الذي افترض الثلث وأكثر من الثلث، قال فأمّا الذين قرأوا بالجر فعلى أن يكون المعنى أنّكم إنْ لم تؤدوا ما فرض الله عليكم فقوموا أدنى من ثلثي الليل، ومن نصفه ومن ثلثه"[2].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق حديثًا عن قراءتين كريمتين الأولى منهما بالنصب، والثانية بالجرّ، أمّا قراءة النصب؛ فحُجّة مَن قرأ بها أنّه جعلها بدلًا من قوله: أدنى، أو قدّر لها فعلًا مشابهًا للفعل العامل في "أدنى"، وحُجّة من قرأ بالجر أنّه حمله على العطف على قوله: من ثلثي الليل، فكان حقه الجر[3].

---

(1) سورة المزمل، آية: 20.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 10، ص: 131.

(3) ابن خالويه. الحُجّة للقراءات السبع، ص: 355.

وكما مرّ بنا سابقًا فإنّ اختلاف القراءتين لا يرتبط باختلاف العلامة الإعرابيّة فحسب دون سواها من المعاني والدلالات المرتبطة بهذه العلامات الإعرابية، بل لا بدَّ من كون تلك العلامات الإعرابية دالة على المعنى، فمعنى قراءة النصب: أنّك تقوم أدنى من ثلثي الليل، وتقوم نصفه، وثلثه؛ أي أن القيام نصف الليل، أو ثلث الليل، في حين أن قراءة الجر تعني: أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل، وأدنى من نصفه، وأدنى من ثلثه، فالقيام أقلّ من النصف، وأقلّ من الثلث، في حين أنه في القراءة الأولى جاء بالنصف والثلث، ومن هنا اختلف المعنى بين القراءتين الكريمتين[1].

ونجد في تفسير الماتريدي ترجيحًا لقراءة الجرّ على قراءة النّصب؛ وذلك إذ يقول نقلًا عن أبي عبيدة: "الصواب أنْ يقرأ: (وَنِصْفِهِ وثُلُثِهِ) بالخفض؛ على معنى إضافة (أَدْنَى) إليها، فكأنّه يقول: إنّ ربّك يعلمُ أنّك تقوم أدنى من ثلثي الليل، وأدنى من نصفه، وأدنى من ثلثه، و(أَدْنَى) يكون على الزيادة والنقصان جميعًا؛ لأنّ فضل ما بين الثلث، إلى النصف هو السدس، فإذا زاد على الثلث أقل من نصف السدس، فهو إلى الثلث أدنى، وكذلك إذا نقص من الثلث شيئًا قليلًا، فهو إلى الثلث قريب؛ فيكون إليه أدنى، وكذلك الفضل فيما بين النصف إلى الثلثين هو السدس، فإذا زاد على النصف أكثر من نصف السدس، فهو إلى الثلثين أدنى، وإذا نقص من نصف السدس فهو إلى النصف أدنى وأقرب"[2].

وعلى الرغم من أنّ الماتريدي قد رجّح قراءة الجر على قراءة النصب، إلا أنّ أهل التفسير والعلم يرون أنّ كلتا القراءتين مرجوحة؛ لأنّ لكلّ منهما وجهًا في

---

(1) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر (1989م). أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر سليمان قدارة، دار عمار، عمان. الأردن، ودار الجيل، بيروت. لبنان، ط 1، ج: 1، ص: 172.

(2) الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود (2005م). تأويلات أهل السنة، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط 1، ج: 10، ص: 288.

العربية، علاوة على أنّ قراءة النصب تدلّ على ما تدلّ عليه قراءة الجرّ؛ لأنّ من قام أدنى من ثلثي الليل فقد قام نصفه، ومَن قام أدنى من نصف الليل فقد قام ثلثه، ومِن هنا فإنّ قراءة النصب مُشتملة على قراءة الجرّ، وكلتاهما مرجوحة[1].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يأتي:

أولًا: ذكر الطبرسيّ القراءتين الكريمتين فحسب، دون أنْ يُرجّح إحداهما على الأُخرى.

ثانيًا: قام الطبرسيّ بإيراد الحُجّة لكلّ من القراءتين الكريمتين، وكلتا الحجتين مقبولة في العربية، سواء في قراءة النصب، أم في قراءة الجرّ، كما أنّ المعنى يتقارب بينهما.

ومن القراءات التي انتقل فيها الإعراب من النصب إلى الجرّ ما جاء أيضًا في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ**﴾[2]. يقول الطبرسيّ عن قراءة "لؤلؤاً" في الآية الكريمة: " قرأ أهل المدينة وعاصم ﴿**ولؤلؤا**﴾ بالنصب، وفي سورة فاطر مثله والباقون بالجرّ في الموضعين إلا يعقوب فإنّه قرأ هاهنا بالنصب، وفي فاطر بالجرّ... ووجه الجرّ في لؤلؤ أنّهم يحلون فيها من أساور من ذهب ومن لؤلؤ، ووجه النصب أنّه على ويحلون لؤلؤًا، ويجوز أن يكون عطفًا على موضع الجارّ والمجرور؛ لأنّ المعنى في يحلون فيها من أساور يُحلّون أساور، وقال ابن جنّي: يحلون من حَلِيَ يَحْلَى، يقال: لم أحل منه بطائل؛ أي لم أظفر، ويجوز أن

(1) انظر: ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله (1416هـ). **التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي**، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 2، ص: 425.

(2) سورة الحج، آية: 23.

يكون من قولهم: امرأة حالية أي ذات حلي"[1].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق حديثًا عن قراءتين كريمتين، الأولى: بنصب "لؤلؤاً" وهي على توجيه أن تكون منصوبة بـ "يُحلّون"، أو عطفًا على موضع النصب في "من أساور"؛ لأنّ التقدير فيها: يحلون أساورَ، فربّما عُطف على موضع النصب فيها، أمّا القراءة الثانية، فهي: لؤلؤٍ بالجرّ، وهي على تقدير: يحلون فيها من أساور من ذهب ومن لؤلؤ[2].

وواضح لنا من خلال القراءة القرآنية الكريمة ذلك الفرق المرتبط باختلاف القراءتين من حيث العلامة الإعرابيّة، فإحداهما قُرئت بالنصب، والأخرى قُرئت بالجرّ، ممّا يعني اختلاف المعنى وفقًا لاختلاف القراءة الكريمة؛ لأنّ علامة النصب تدلّ على المفعوليّة، في حين أن الكسرة علامة الإضافة[3]، فلا بدّ من اختلاف المعاني وفقًا لاختلاف الموقع الإعرابي والوظيفة النحويّة.

فقراءة "لؤلؤًا" بالنصب يدلّ على أنّ العامل فيها "يُحلّون" والمعنى أنّهم يحلون أساور من ذهب، ويُحلون لؤلؤًا، يعني أنّ اللؤلؤ حليتهم فيها، أمّا قراءة الجرّ فتدل على أنّ الأساور التي يحلون بها من الذهب رُصِّعت باللؤلؤ، فاللؤلؤ داخل في حلية الأساور، وليس هو بذاته حلية[4].

---

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 7، ص: 109.

(2) انظر: الفارسي. الحُجّة للقراء السبعة، ج: 5، ص: 268.

(3) انظر: ابن الوراق. علل النحو، ص: 177.

(4) انظر: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد (1994م). الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرا، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، قدمه وقرضه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 3، ص: 264.

فاختلاف القراءة القرآنية الكريمة ليس مجرد اختلاف في طبيعة العلامة الإعرابية فحسب، بل لكلٍّ من هاتين العلامتين دلالة تدلّ عليها، وبناء عليه كان التقدير المفترق بين هذه وتلك؛ إذ إنّ قراءة النصب تدلّ على أنّ "لؤلؤاً" مفعولًا به، وقراءة الجرّ تدلّ على أنّها معطوفة على المجرور؛ لذا فهي تأخذ حكمه[1].

وبناء على ما سبق يُمكننا أن نتوصل إلى ما يأتي:

أولًا: تحدث الطبرسيّ عن القراءتين الكريمتين وبيّن وجه كلٍّ منهما، غير أنّه لم يُرجّح إحداهما على الأخرى.

ثانيًا: يترتّب على اختلاف القراءة القرآنية الكريمة اختلاف في المعنى والدلالة، فليس الأمر مُجرّد اختلاف في علامة إعرابية فحسب، بل لا بدّ من أثر في الدلالة، فقراءة النصب تدلّ على أنَّ اللؤلؤ حلية للمؤمنين، في حين أن قراءة الجرّ تدلّ على أنّ الذهب مُرصّعة باللؤلؤ.

2.3.2 التحوّل من الجرّ إلى النصب

ولم أعثر إلّا على موضع واحد تحولت فيه القراءة من الجرّ إلى النصب، وذلك في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**﴾[2].

يتحدث الطبرسيّ عن قراءة "الخوف" في الآية الكريمة، فيقول: " قرأ عباس بن الفضل عن أبي عمرو والخوف بالنصب والباقون بالجرّ... ومَن قرأ والخوف

(1) انظر: الجوزي. زاد المسير في علم التفسير، ج: 3، ص: 229.

(2) سورة النحل، آية: 112.

بالنصب؛ فإنّه حَمَلَه على الإذاقة، والخوف لا يذاق على الحقيقة، فحَملُه على اللباس أولى"[1].

تضمّن كلام الطبرسيّ السابق حديثًا عن تحوّل القراءة القرآنية الكريمة من حالة الجرّ إلى حالةِ النصبِ، وذلك وفقًا لقراءتين كريمتين الأولى: وتُعزى لأبي عمرو بن العلاء يرويها عنه العباس بن الفضل، وهي "والخوفَ" بالنصب، وقرأ عامة القُرّاء "والخوفِ" بالجرِّ دون النصب، وحُجّة مَن قَرأ بالجرّ أنّه عطفه على الجوع، فكان حقه الجر، في حين أن حُجّة مَن قرأ بالنصب أنّه أجراه مفعولًا به للإذاقة، أي: أذاقهم لباس الجوع، وأذاقهم الخوفَ، أو على تقدير "لباس"؛ أي: أذاقهم لباس الجوع ولباس الخوف، فلما حُذف المضاف أُعرب المضاف إليه بإعرابه[2].

ويترتّب على اختلاف الحالة الإعرابية بين هاتين القراءتين اختلاف في المعنى والدلالة، وذلك أنّ القراءة بالجرّ تعني أنّهم ذاقوا لباس الجوعِ، ولباس الخوف، فحذف "لباس" الثانية، وأعرب المضاف إليه إعراب المضاف، وهذا أمر شائع، ومما يُؤيّد هذه القراءة أنّه قُرئ في الشواذ أيضًا: أذاقهم لباس الخوف والجوع، فهذه القراءة تؤيّد تلك، في حين أن قراءة النصب توجّه على إضمار الفعل؛ أي: فأذاقهم الله لباس الجوع، وأذاقهم الخوف[3].

---

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 6، ص: 163.

(2) انظر: الأزهري. معاني القراءات، ج: 2، ص: 83 ـ 84.

(3) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط 3، ج: 2، ص: 640.

ووفقًا لتوجيه قراءة النصب في الآية الكريمة لا يُمكن القول بإذاقة الخوف؛ لأنّ الخوف لا يتذوّقه الإنسان، أمّا الجوع فإنّه يتذوقه، وبالرّغم من التأويل المجازي لذلك إلا أنّ الأمر يبقى بعيدًا، فمن هنا تضعف قراءة النصب[1].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يأتي:

أولًا: ذكر الطبرسيّ هاتين القراءتين التي تحوّلت فيها القراءة الثانية من الجرّ إلى النصب، غير أنّه في هذه المرّة رجّح قراءة الجرّ على قراءة النصب.

ثانيًا: يرتبط باختلاف القراءة اختلاف في المعنى والدلالة، فقراءة الجرّ تدلّ على العطف على لباس الجوع، أو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أمّا قراءة النّصب فتدلّ على إضمار الفعل.

ثالثًا: يرى الباحث أنّ قراءة الجرّ أولى من قراءة النصب؛ لأنّ الإذاقة لا تكون في الخوف، في حين أنها تكون في الجوع، كما أنّ جمهور القُراء قرأوا بهذه القراءة، ولم يقرأ بالنصب سوى راوٍ واحد عن أبي عمرو بن العلاء.

4.2 التحوّل بين النصب والجزم

1.4.2 التحول من النصب إلى الجزم

يظهر هذا التحوّل في قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿**إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[2].

(1) ابن عادل الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب، ج: 12، ص: 175.

(2) سورة البقرة، آية: 282.

يقول الطبرسيّ في بيان إعراب الفعل "يضارَّ": " قرأ أبو جعفر ولا يُضارٌ بتشديد الراء وتسكينها، والباقون لا يُضارَّ بالنصب والتشديد... وأمّا قوله لا يضار ففيه قولان، أحدهما: أن أصله لا يضارر فأدغمت الراء في الراء، وفتحت لالتقاء الساكنين؛ فيكون معناه لا يكتب الكاتب إلا بالحق ولا يشهد الشاهد إلا بالحق، الثاني: أن أصله لا يضار بفتح الراء الأولىٰ فأدغمت فيكون المعنىٰ لا يدع الكاتب علىٰ وجه يضرّ به، وكذلك الشاهد الأوّل أُبين، وأمّا قراءة أبي جعفر بتسكين الراء مع التشديد ففيه وجهه أنه أجرىٰ الوصل مَجرىٰ الوقف"[1].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق علىٰ حديث عن قوله: ولا يُضارّ، فبيّن أن جمهور القراء قرأوا بالفتح في الراء من آخره، في حين أن أبا جعفر قرأ بالتسكين، وهو إجراء منه للوصل مجرىٰ الوقف[2].

وقع علىٰ الفعل "يُضارّ" تحول صوتي صرفي قبل أن تقعَ عليه القراءة الكريمة، وذلك أن هذا الفعل بصيغته الحالية يدلّ علىٰ شيئين هما: إما البناء للمعلوم، أو البناء للمجهول، أما أن يدلّ عليهما معًا فلا، وذلك أنّ أصلَ الراء المُشدّدة التي انتهىٰ بها الفعل "يضارّ" راءان، فإذا عُدَّت الأولىٰ مكسورة، أي: يُضارِرٌ، كان الفعل مبنيًا للمعلوم، وإذا عُدتْ الأولىٰ مفتوحة، أي: يُضارَرٌ، كان الفعل مبنيًا للمجهول، وبناء علىٰ ذلك فإنَّ المعنىٰ يختلف باختلاف الحالة التأويلية التي يمكن لنا أن ننظر إليها في هذا الفعل[3].

وبناء علىٰ هذا الاختلاف في طبيعة التأويل الصّوتيّ الصّرفيّ لهذا الفعل؛ فثمة اختلاف أيضًا في الجانب الدلاليّ، فإنّ البناء للمعلوم يعني أنَّ الشاهد أو الكاتب إذا

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 2، ص: 169.

(2) انظر: الفارسي. الحُجّة للقراء السبعة، ج: 2، ص: 334.

(3) انظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ج: 1، ص: 384.

دُعي للشهادة أو الكتابة فاعتذر؛ فإنّ صاحب العقد يُلزمه بذلك؛ لأنّ الكاتب والشاهد مأموران بالشهادة والكتابة، أمّا في حال البناء للمجهول، فالمعنى أنّ الشاهد والكاتب لا يضران بصاحب العقد إذا دُعوا للشهادة أو الكتابة باعتذارهما؛ أي أنّهما يقع منهما الضرر على صاحب العقد إذا ما دُعوا، فيظهر من ذلك اختلاف المعنى بين القراءتين[1].

أمّا في ما يتعلق بقراءة أبي جعفر فإنّ علماء القراءات يشيرون إلى أنّها قُرئت بالتخفيف لا بالتشديد؛ أي: لا يضارٌ، وهو إجراء لها مجرى الوقف، ومن بينهم الهذلي[2]، وابن الجزري[3].

وأيًا يكن الأمر من اختلاف في تفصيلات الحديث عن القراءة الكريمة فإنّ ما يَهمّنا مِن ذلك توجيهها؛ إذ إنّهم ذكروا أنّ وجه هذه القراءة أنّ أبا جعفر أجرى الوصل مجرى الوقف، فوقف عليها بالتسكين في حال التضعيف، أمّا في حال التخفيف فقد جاء بالكلام على وجهه.

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يأتي:

أولًا: تحدث الطبرسيّ عن القراءتين الكريمتين، وبيّن وجه كل منهما، غير أنّه لم يرجح أيًا منهما على الآخر.

ثانيًا: ترتب على اختلاف القراءة حالة تصويتيّة فحسب، غير أنّه لم يترتّب على تحوّلها معنى جديد يبتعد عن المعنى الأصلي للكلام، ومن ناحية ثانية فإنّ ما كان له

(1) انظر: الثعلبي. الكشف والبيان، ج: 2، ص: 297.

(2) الهذلي، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة (2007م). الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر، ط 1، ص: 505.

(3) ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد (2000م). تحبير التيسير في القراءات العشر، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمان ـ الأردن، ط 1، ص: 316.

الأثر في المعنى طبيعة التأويل الصرفيّ، لهذا الفعل بوصفه مُضعّفًا في آخره؛ أي تأويله على البناء للمجهول، أم على البناء للمعلوم كما بيّنا سابقاً.

ثالثًا: يرى الباحث أن قراءة النصب أوجه وأولى من قراءة الجزم؛ لموافقتها أصلًا في العربية، وهو عدم التقاء الساكنين، كما أنّ جمهور القُراء السبعة قرأوا بهذه القراءة دون قراءة الجزم، ولم يقرأ بالجزم سوى أبي جعفر.

وفي موضع آخر يتحدث الطبرسيّ عن قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿**أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي**﴾[1].

يُبينُ الطبرسيّ قراءتين كريمتين في قوله: ولتصنع، وذلك إذ يقول: " قرأ أبو جعفر ولتصنع بالجزم، والباقون بكسر اللام والنصب... قوله: "ولتصنع" بالجزم مثل: قولهم ولتعن بحاجتي، فالمأمور غائب غير مُخاطب؛ لأنّ العاني بالحاجة غير المخاطب، وليس ذلك مثل قوله: "فليفرحوا" فإنّ المأمور هناك مخاطب به، "ولتصنع على عيني". قال أحمد بن يحيى: معناه لتكون حركتك وتصرفك على عين مني"[2].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق حديثًا عن القراءتين الكريمتين، الأولى: قراءة الجمهور بالنصب، والثانية قراءة أبي جعفر بالجزم، وقراءة الجزم على اعتبار اللام لام الأمر، لا لام التعليل[3].

ومعنى القراءة التي قرأ بها الجمهور أنّ الله سبحانه وتعالى حبا موسى ـ عليه السلام ـ بعنايته ولطفه؛ أي كان بمثابة مَن يربو أمام عيني مربيه، فهو يربو بأحسن

(1) سورة طه، آية: 39.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 7، ص: 15.

(3) انظر القراءة في: الأزهري. معاني القراءات، ج: 2، ص: 146.

الأحوال، وينمو بأفضل الطرق والسُبل، ومِن هنا كان التعليل الإلهي بأنّ موسىٰ ـ عليه السلام ـ يُصنع علىٰ عيني الله سبحانه وتعالىٰ، وهذا دليل علىٰ عنايته سبحانه، ولطفه به[1].

وقراءة الجزم علىٰ اعتبار أنّ اللام لام الأمر، لا لام التعليل، لمّا كان الكلام مستقيماً؛ إذ كيف يؤمر موسىٰ ـ عليه السلام ـ بأن يُصنع علىٰ عين الله سبحانه وتعالىٰ، وعينه سبحانه في هذا السياق حقيقة لا مجاز، وهي الدلالة علىٰ عنايته وفضله الذي تفضل به علىٰ نبيه الكريم موسىٰ ـ عليه السلام، في حين أن قراءة النصب تدلّ علىٰ تعليل ما كان من أمر عنايته سبحانه وتعالىٰ بنبيه الكريم[2].

فمن هنا يظهر أنّ القراءة الكريمة مشتملة علىٰ الوجهين، وجه النصب ووجه الجزم، غير أنّ قراءة الجزم تدلّ علىٰ ما لا تدلّ عليه قراءة النصب، فقراءة النصب تدلّ علىٰ تعليل ما كان من أمر عنايته سبحانه وتعالىٰ لموسىٰ ـ عليه السلام ـ وعلاوة علىٰ ذلك؛ فإنّ قراءة الجزم تعني خطاب الله لموسىٰ؛ أي: لتصنع أنت علىٰ عيني، فيكون الفاعل مخاطبًا وهو موسىٰ عليه السلام، وهذا بعيد في سياق الآية الكريمة[3]، الأمر الذي جعل الأزهري يُرجّح قراءة النصب علىٰ قراءة الجزم[4].

ومن خلال ما سبق يَخلص الباحث إلىٰ ما يلي:

أولًا: أورد الطبرسيّ قراءتين كريمتين، وبيّن حُجّة من قرأ بالجزم؛ لأنّها هي القراءة الشاذة عن قراءة الجمهور.

---

(1) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (2003). الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ج 3 ص: 252.

(2) السهيلي. نتائج الفكر في النحو، ص: 228.

(3) انظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1268.

(4) الأزهري. معاني القراءات، ج: 2، ص: 146.

ثانيًا: بيّن الطبرسيّ الفرق بين القراءتين من حيثُ المعنى، وذلك حين تحدّث عن معنى قراءة الجزم.

ثالثًا: يرجّح علماء القراءات قراءة النصب على قراءة الجزم، وهو ما يراه الباحث مناسباً؛ إذ إنّ قراءة النصب توافق سياق الآية الكريمة، والله أعلم.

2.4.2 التحول من الجزم إلى النصب

يذكر الطبرسيّ في قراءة قوله سبحانه وتعالى في محكم التنزيل: ﴿ **وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ** ﴾[1].

القراءة القرآنية الكريمة الواردة في الفعل "وليحكمٌ"، فيقول: "قرأ حمزة وحده (وليحْكمَ) بكسر اللام ونصب الميم، والباقون (وليحكم بالجزم وسكون اللام على الأمر. وحُجّة حمزة أنّه جعل اللام مُتعلّقًا بقوله: (وآتيناه الإنجيل)، فإنّ معناه وأنزلنا عليه الإنجيل فصار بمنزلة أنزلنا عليك الكتاب ليحكم. وحُجّة مَن قرأ بالجزم إنّه بمنزلة قوله: (وأن احكم بينهم بما أنزل الله)، فكما أمر النبي ﷺ بذلك فكذلك أمروا به بالإنجيل"[2].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على قراءتين كريمتين الأولى: قراءة حمزة الزيات "ولِيحْكمَ" بالنصب، على اعتبار أنّ اللام هاهنا لام التعليل، وقراءة الجمهور: "ولْيحكمٌ" بسكون اللام وجزم الفعل، على اعتبار أنّ اللام هاهنا لام الأمر[3].

واختلاف القراءتين السابقتين في الآية الكريمة يترتّب عليه اختلاف في المعنى والدلالة، فقد اختلف العامل من جهة، والعلامة الإعرابية من جهة أخرى، فإنّ

---

(1) سورة المائدة، آية: 47.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 3، ص: 261.

(3) انظر القراءة في: ابن خالويه. الحُجّة في القراءات السبع، ص: 131.

القراءة بالنصب تمثل إخبارًا عن بني إسرائيل، حين أنزل الله سبحانه وتعالى عليهم الإنجيل، وبيّن علة إنزاله إليهم، وهي أنْ يحكموا بين الناس بالعدل، أمّا قراءة الجزم، فإنّها على سبيل الأمر لا على سبيل الإخبار، فهي كأمره ـ سبحانه وتعالى ـ النبي الكريم ﷺ أن يحكم بين الناس بالعدل بكتاب الله تعالى، فهذا على الحكاية عن بني إسرائيل؛ أي أنّ الله أنزل إليهم الإنجيل، وأمرهم أن يحكموا بين الناس بالعدل[1].

وبيّن أهل التفسير أنّ الاختيار في القراءة القرآنية الكريمة ضمن هذه الآية قراءة الجزم؛ لأنّ عامّة القُراء عليه، ولأنّ ما بعده من التهديد والوعيد يدلّ على أنّه إلزام من الله ـ سبحانه وتعالى ـ بالحكم بالإنجيل، فكان اختيار الجزم أولى من اختيار النصب على اعتبار الإخبار عن بني إسرائيل[2].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يأتي:

أولًا: بيّن الطبرسيّ القراءتين الكريمتين ضمن الآية الكريمة، وبيّن وجه كل منهما، غير أنّه لم يرجح أيًا منهما على الأخرى.

ثانيًا: يختلف المعنى بين قراءة النصب وقراءة الجزم، ففي قراءة الجزم كان المعنى على الأمر لبني إسرائيل في زمانهم ذاك، بأنْ يحكموا بينهم بالعدل بالإنجيل،

---

(1) القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 6، ص: 209.

(2) انظر مثلاً: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (1414هـ). فتح القدير، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق ـ سوريا، وبيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 2، ص: 55، والقنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان (1992م). فتح البيان في مقاصد القرآن، عني بطبعه وقدم له وراجعه: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا ـ بيروت، ج: 3، ص: 440.

شأنهم في ذاك شأن المسلمين من بعدهم، أمّا معنى قراءة النصب فعلى الإخبار عن بني إسرائيل؛ أي أنّهم لما أنزل عليهم الإنجيل أُمروا بأنْ يحكموا بينهم بالعدل.

ثالثًا: يرى الباحث أن القراءة الراجحة هي قراءة الجزم لما تقدم تعليله من أنّ جمهور القراء قرأوا به، وأنّ ما بعد هذه الآية من التهديد والوعيد دليل على إلزام بني إسرائيل بهذا الأمر الإلهي.

وفي موضع آخر يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ**﴾[1]. يتحدث الطبرسيّ عن جزم الفعل "أكن" في الآية الكريمة فيقول: "قرأ أبو عمرو وأكون بالنصب والباقون ﴿وأكن﴾ بالجزم. ومَن قَرأ "وأكن" عطفه على موضع قوله ﴿فأصّدّق﴾؛ لأنّه في موضع فعل مجزوم، ألا ترى أنّك إذا قلت: أخرني أصدق، كان جزمًا بأنه جواب الجزاء، وقد أغنى السؤال عن ذكر الشرط، والتقدير: أخرني فإنك إن تُؤخرني أصدق، فلما كان الفعل المنتصب بعد الفاء في موضع فعل مجزوم بأنّه جواب الشرط حمل قوله: "وأكن" عليه"[2].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق حديثًا عن قراءتين كريمتين هما: الأولى: قراءة أبي عمرو: (وأكونَ) بالنصب، والثانية: قراءة الجمهور: (وأكنْ)، بالجزم، فأمّا قراءة أبي عمرو فعلى باب الظاهر؛ أي أنّه عطف "أكون" على اللفظ في "فأصدقَ"، أمّا قراءة الجمهور بالجزم؛ فعلى العطف على موضع الجزم في (وأصدقَ)، فجاء الفعل مجزومًا على الموضع لا على اللفظ[3].

---

(1) سورة المنافقون، آية: 10.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 10، ص: 15.

(3) انظر: الأزهري. معاني القراءات، ج: 3، ص: 71 ـ 72.

ووجه قراءة أبي عمرو أنّه لما كان تركيب الجملة تركيب طلب شبيه بالشرط، كان الفعل المضارع "فأصدق" مجزومًا لو لم تدخله الفاء، فلو بقي دون فاء لكان مجزومًا، فلما جاء الفعل "أكن" بعده معطوفًا عليه جاء معطوفًا على "أصدق" لو لم تدخله الفاء؛ أي على موضع الجزم فيه لا على لفظه، وهو كثير في كلام العرب، وقد يُسميه النحاة العطف على التوهم[1].

أما قراءة أبي عمرو بالنصب فإنّها جاءت على لفظ الفعل (فأصدق)؛ إذ إنّ ظاهره منصوب، فكان حق المعطوف عليه النصب، وهو ما قرأ به أبو عمرو كما رأينا، فالفعل (أكون) في قراءة أبي عمرو على بابه من العطف على اللفظ[2].

وهذا القول الذي قال به سيبويه والمبرد نجده عند أكثر النحاة؛ إذ قال به الزمخشري[3]، وابن يعيش[4]، وابن مالك[5]، وابن عقيل[6]، والصبان[7]، وغيرهم من النحاة.

إنّ ما جرى في القراءة القرآنية الكريمة ما هو إلا اختلاف في الحمل على التوهم أو الحمل على الظاهر، فإنّ قراءة النصب حملت الكلام على ظاهره، أو على اللفظ، فالعطف على المنصوب لا بدّ أن يكون منصوبًا، وهو ما جرى في قراءة النصب، في حين أن قراءة الجزم تؤول بالحمل على المعنى، أو الموضع، وهو ما يُطلق عليه العطف على التوهم؛ أي توهم وجود عامل الجزم في الفعل "فأصدق"، وهو ما

(1) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 100 ـ 101.

(2) انظر: المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 339.

(3) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 336.

(4) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 109.

(5) ابن مالك. شرح التسهيل، ج: 4، ص: 47.

(6) ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 4، ص: 14.

(7) الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 3، ص: 443.

جعل الفعل (أكن) مجزومًا في قراءة الجزم؛ إذ إن العطف على التوهم هو السبب في جزمه[1].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يأتي:

أولًا: اشتمل كلام الطبرسيّ السابق حديثًا عن قراءتين كريمتين، ذكرهما، ومِن ثمَّ قام بتوجيه كل واحدة منهما، وبيّن مدى درجها على لسان العرب.

ثانيًا: لم يظهر لنا صراحة ترجيح الطبرسيّ لأيٍّ من هاتين القراءتين، غير أنّه بدا مائلًا إلى قراءة الجمهور.

ثالثًا: يرى الباحث أنّ القراءة الراجحة هي قراءة الجمهور؛ لأنّها قرأ بها سائر القراء، ولأنّ ما جاءت به يوافق لسان العربية.

وفي نهاية هذا الفصل يثبت الباحث النتائج الآتية:

أولًا: كانت القراءات القرآنية التي تعلقت بالنصب كعلامة إعرابية أكثر القراءات ورودًا عند الطبرسيّ، وهو أمر لا يُستغرب منه؛ إذ إنّ المنصوبات في العربية لها الحظ الأوفر والنصيب الأعلى في أبواب النحو العربي.

ثانيًا: قلما نجد الطبرسيّ يرجح شيئًا من القراءات، حتى لو كانت القراءة ظاهرة الرّجحان، إلا أنّه في غالب الأحيان يحجم عن ترجيح قراءة على أخرى، ويكتفي بإيرادها وإيراد الحُجّة لها.

ثالثًا: تقارن منهج الطبرسيّ في التعاطي مع القراءات، فتارة نجده يورد القراءات للقراء السبع فحسب، فلا يذكر قراءة شاذة في الموضع نفسه، وتارة أخرى نجده يذكر القراءة ويأتي بقارئ من العشرة، أو من الشواذ، فالمنهجية التي يسير وفقها الطبرسيّ في إيراد القراءات القرآنية غير متسقة.

---

(1) انظر: الفقرا. العطف على التوهم، ص: 339.

الفصل الثالث

التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية الواردة في باب التوابع وحروف المعاني

ينهض هذا الفصل بالحديث عن القراءات القرآنية التي وردت عند الطبرسيّ في باب التوابع وحروف المعاني، وبيان توجيهاته التي ارتكز عليها في الحديث عن تلك القراءات القرآنية.

1.3 النعت

النعت واحد من التوابع، يقع فيه النعت تابعًا للمنعوت في عدة أشياء، هي: التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والعلامة الإعرابية؛ لذا فإنّ النعت يأخذ إعراب منعوته، ويتبعه في ذلك[1]، وثمة مواضع في كتاب الطبرسيّ تحدث فيها عن القراءة القرآنية التي اشتملت على النعت، ومن بين تلك المواضع ما جاء في حديثه عن قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ **الْمَجِيدُ**﴾[2]، إذ يقول الطبرسيّ في قراءة "المجيدُ" في الآية الكريمة: " قرأ أهل الكوفة غير عاصم وقتيبة: المجيد بالجرّ، والباقون بالرفع... فمن رفع المجيد كان متبعًا قوله: ﴿**ذو العرش**﴾، ومن جرّ فمن النحويين مَن جعله وصفًا لقوله ﴿**ربك**﴾ في ﴿**إنَّ بطشَ ربّكَ**﴾، قال: ولا أجعله وصفًا للعرش، ومنهم مَن قال: صفة للعرش، قال أبو زيد: يُقال: مجدت الإبل تمجد مجودا، إذا رعت في أرض مُكْلِئة وشَبِعَتْ، وأمجدت الإبل إذا أشبعتها، وقالوا في كل شجر نار واستمجد المرخ والعفار؛ أي صار ماجدا في إيرائه النار، وقيل: استمجد العفار، إذا كثر ناره وصفت"[3].

(1) انظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1155.

(2) سورة البروج، آية: 15.

(3) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 10، ص: 245.

يتضح لنا من خلال كلام الطبرسيّ السابق أنّه لا فرق في اعتبار "المجيد" وصفًا في كلتا القراءتين، ولكن الفرق بين هذه وتلك يرجع إلى المنعوت، فإنّ قراءة الرفع منعوتها: ذو العرش، في حين أن منعوت قراءة الجرّ مختلف فيه، فمن قائل بأنه "ربك" من قوله: "إن بطش ربِّك"، ومن قائل بأنه "العرشِ" في الآية نفسها[1].

وقد بيّن الخليل بن أحمد الفراهيدي توجيه هذه الآية الكريمة، وتطرّق إلى القراءة بالخفض فيها، فيظهر أنّ الخفض فيها على القرب والجوار، كنحو ما قالت العرب: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فجرت: خربٍ، على مجاورة "ضَبٍ" وقربها منه، والأولى أن يكون حقها الرفع؛ لأنّها نعت للجحر، وليس للضّبِّ، فكذلك الحال هاهنا، فإنّ القراءة جاءت بالخفض على مجاورتها لـ "العرشِ" ولقربها منه، فكانت مجرورة، والأولى الرفع؛ لأنّها نعت لـ "ذو" التي في صدر الآية الكريمة، ولكن ما جرى في القراءة ما هو إلا مجاراة للجوار والقرب في الكلمة[2].

غير أنّ هذا النمط من الجرِّ على الجوار والقرب ضعيف في العربية، وكما بيّنا سابقًا فإنّ الأولى أنْ يكون الرفع على النعت، وممّا يقوي ذلك مجيء "فعالٌ" مرفوعة أيضًا، وهي تابعة لـ "المجيدُ" فكان تبعيتها بالرفع ظاهرة، مما يقوّي قراءة الرفع على قراءة الجرّ[3].

ويعني ذلك أن إقحام النعت بين الأخبار المتعددة في الآية الكريمة وما قبلها تقدير ضعيف في النحو، والأَولى ألّا نلجأ إليه، غير أنّ توجيه القراءة القرآنية الكريمة دعا إلى ذلك، ولا بدّ من إيجاد وجه لها كي تستقيم؛ إذ لا بدَّ من موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه، حتى لو كان ذلك الوجه ضعيفًا، فمن هنا كان الوجه

(1) ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 367.

(2) الفراهيدي. الجمل في النحو، ص: 196.

(3) انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 46.

جعل "المجيد" جرًّا نعتًا للعرش أو لقوله: ربِّك، في الآية السابقة، أمّا على الرفع فهو نعت لـ "ذو العرش"[1].

وبناء على ما سبق يتضح لنا ما يأتي:

أولًا: تناول الطبرسيّ الحديث عن القراءة القرآنية الكريمة في الآية السابقة من وجهة نظر نحوية بحتة، ولم يتناول الحديث عن المعاني بشكل أكثر تفصيلاً؛ إذ لا بدَّ من تأثير القراءة القرآنية في المعنى في الآية الكريمة.

ثانيًا: لم يرجّح الطبرسيّ أيًا من القراءتين الكريمتين، بل اكتفى بذكرهما، وذكر وجه كل منهما، معتمدًا في ذلك كله على الجانب التركيبي.

ثالثًا: يرى الباحث أن قراءة الرفع أولى من قراءة الجر وأوجه؛ وذلك لأنّ القراءة بالجر تجعل النعت مقحمًا بين المرفوعات التي هي أخبار متعددة، وهو تركيب يدخل شيئًا من الضعف على تعدد الخبر، فقد فُصِل بين الخبر والخبر التالي بنعت مجرور؛ لذا فمن الأولى أنْ تترجّح قراءة الرفع، علاوة على أنّها قراءة الجمهور.

وفي موضع آخر يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ** ﴾[2].

يتحدث الطبرسيّ عن قراءة "حمالةَ" في الآية الكريمة، فيقول: "قرأ عاصم ﴿ حمالةَ الحطب ﴾ بالنصب والباقون بالرفع. وأمّا (حمّالةُ الحطب) فمن رفع جعله وصفًا لقوله ﴿ وامرأته ﴾، ويدلّ على أنّ الفعل قد وقع كقولك: مررت برجل ضارب عمرا أمس، فهذا لا يكون إلا معرفة ولا يقدر فيه إلا الانفصال، كما يقدّر في هذا النحو إذا لم يكن الفعل واقعًا، وأمّا ارتفاع امرأته فيحتمل وجهين (أحدهما) العطف على فاعل سيصلى التقدير، سيصلى نارًا هو وامرأته إلا أنّ الأحسن ألا

(1) انظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ج: 1، ص: 326.

(2) سورة المسد، آية: 4.

يؤكد لما جرىٰ من الفصل بينهما، ويكون ﴿حمالة الحطب﴾ علىٰ هذا وصفًا لها، ويجوز في قوله ﴿في جيدها﴾ أن يكون في موضع حال، وفيها ذكر منها ويتعلق بمحذوف، ويجوز فيه وجه آخر وهو أن يرتفع امرأته بالابتداء، وحمالة وصف لها، وفي جيدها خبر المبتدأ، وأما النّصب في ﴿حمالة الحطب﴾ فعلىٰ الذم لها؛ كأنّها كانت اشتهرت بذلك فجرت الصفة عليها للذم لا للتخصيص والتخليص من موصوف غيرها"[1].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق علىٰ قراءتين كريمتين، هما: قراءة عاصم: حمالةَ، بالنصب، وقراءة باقي السبعة: حمالةُ، بالرفع، فأمّا من قرأ بالنصب فهو علىٰ معنىٰ الذم لها، أي: اذكر حمالةَ الحطب، أما قراءة الرفع فهي مرفوعة بقوله: وامرأته، أي علىٰ الخبر، وقيل: إنها مرفوعة علىٰ النعت، والخبر "في جيدها"[2].

وما ذهب إليه الأزهري من اعتبار "حمالةَ" بالنصب علىٰ الذم، وبالرفع علىٰ الخبر في القراءة الثانية ذهب إليه سيبويه في حديثه عن هذه الآية الكريمة؛ إذ بيّن أنّ من العرب من ينصب في الكلام علىٰ تقدير الفعل، قاصدًا بذلك الذم، فالتقدير في هذا: وأذكر حمالةَ الحطب، ذمًا لها وتقريعاً[3].

وممن تابع سيبويه في ما ذهب إليه الزمخشري[4]، وابن يعيش[5]، وابن مالك[6]، وابن هشام الأنصاري[7]، وغيرهم.

---

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 10، ص: 378 ـ 379.

(2) الأزهري. معاني القراءات، ج: 3، ص: 171.

(3) سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 70.

(4) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 70.

(5) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 1، ص: 370.

(6) ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 3، ص: 20.

(7) ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 828.

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يأتي:

أولًا: ذكر الطبرسيّ هاتين القراءتين الكريمتين، ولم يفصل الحديث في توجيههما من حيث الناحية الدلالية، بل اكتفى بذكر الجانب التركيبي المعتمد عليه دائمًا في توجيه القراءات الكريمة، وكان يركز على المسائل النحويّة وتفسيرها.

ثانيًا: يرى الباحث أن قراءة الرفع أولى من قراءة النصب؛ لأنّ قراءة النصب تستوجب تقدير محذوف، والأولى المصير إلى الظاهر لا إلى التقدير، كما أن القراءة قرأ بها جمهور القُراء عدا عاصم بن أبي النجود، فالأولى ترجيح قراءة الجمهور.

وثمة مواضع لا تختلف عن هذين الموضعين في التأويل والتوجيه، ومن بينها ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاء وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ**﴾[1].

يقول الطبرسيّ في توجيه قراءة "غير" في الآية الكريمة: "قرأ أهل الكوفة غير عاصم وأبي جعفر: غيرِ الله، بالجرّ، والباقون بالرفع. مَن قرأ غيرِ الله بالجرّ جعله صفة على اللفظ والخبر ﴿يرزقكم من السماء والأرض﴾، ومن قرأ ﴿غير الله﴾ بالرفع احتمل وجوها (أحدها) أن يكون خبر المبتدأ، (والآخر) أن يكون صفة على الموضع والخبر مضمر، تقديره هل خالق غير الله في الوجود أو العالم. (والثالث) أن يكون غير استثناء والخبر مضمر، كأنّه قال: هل من خالق إلا الله، ويدل على جواز الاستثناء قوله ما من إله إلا الله"[2].

ومن بين المواضع كذلك ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾[3].

---

(1) سورة فاطر، آية: 3.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 8، ص: 175 ـ 176.

(3) سورة الرحمن، آية: 78.

ذكر الطبرسيّ في هذه الآية الكريمة: " أن ابن عامر قرأ: ذو الجلال، بالرفع، وقرأ الباقون بالجرّ. فمَن قرأ ﴿ذي الجلال﴾، فجرّ، جعله صفة لربّكِ، وزعموا أنّ ابن مسعود قرأ: ﴿ويبقى وجه ربك ذي الجلال والإكرام﴾، بالياء في كلتيهما... ومن رفع أجراه على الاسم"[1].

2.3 البدل

لقد برزت في القراءات القرآنية عدة توجيهات تدخل في باب البدل، وحظي هذا الموضوع باهتمام عند الطبرسيّ، وبرز جليًا عند حديثه عن القراءات القرآنية، والتي يمكن أن تدخل في هذا الباب، ومن مظاهر ذلك عنده توجيه قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا**﴾[2].

يتحدث الطبرسيّ عن قراءة "قليل" بالرفع والنصب، فيقول: " قرأ ابن عامر وحده: إلا قليلًا، بالنصب، وهو كذلك في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون بالرفع، والوجه في قوله: (إلا) قليل الرفع على البدل، فكأنه قال: ما فعله إلا قليل، فإنّ معنى ما أتاني أحد إلا زيد، وما أتاني إلا زيد واحد، ومن نصبه، فإنّه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، فإن قولك: ما أتاني أحد، كلام تام، كما أن جاءني القوم كذلك، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب"[3]، والنصب أو الحمل على البدل مسألة يجيزها النظام النحوي في العربية.

---

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 9، ص: 268.

(2) سورة النساء، آية: 66.

(3) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 3، ص: 92 ـ 93.

كما يظهر لنا من خلال كلام الطبرسيّ السابق فإنّه تحدث عن قراءة ابن عامر الشامي وحده؛ إذ قرأ: (إلا قليلًا منهم)، في حين قرأ باقي السبعة: إلا قليلٌ منهم، وحُجّة من قرأ بالرفع أنّه أجرىٰ النفي مجرىٰ الإيجاب من حيث إنّ قولَنا: ما جاءني أحد إلا زيد، هو نفسه قولنا: ما جاءني إلا زيد، فكما اتفقوا علىٰ الرفع في الثاني، أجروا الأوّل مجرىٰ الثاني، أمّا قراءة ابن عامر فحُجّته أنّه لو قيل: جاءني القوم إلا زيدًا، لكان النصب حق "زيد"، فلما كان النصب في حال الإيجاب هو الأرجح، جعلوه في حال النفي كذلك، فقالوا: ما جاءني أحد إلا زيدًا، بالنصب إجراء للنفي مجرىٰ الإيجاب[1].

اعتمد الطبرسيّ في توجيه القراءة القرآنية الكريمة علىٰ حُجّة نحويّة تركيبية ظاهرة في اعتبار أن النصب في قراءة ابن عامر الشاميّ جاءت من وجهة نظر نحوية تركيبية، في حين أن الرفع كانت قراءة الجمهور، وتوجيهها علىٰ البدل، أما قراءة النصب فإنها توجه علىٰ الاستثناء؛ إذ قاس ابن عامر الشامي ومن قرأ بقراءته تلك قوله: (ما فعلوه إلا قليل منهم)، علىٰ نحو قولنا: ما جاء أحد إلا زيد؛ إذ إنّ "زيداً" في مثل هذه الحالة التركيبية تأخذ حكمين: إمّا الرفع علىٰ البدلية، أو النصب علىٰ الاستثناء، فمن رفع جعل قولنا: ما جاء أحد إلا زيد، بمثابة قولنا: ما جاء إلا زيد، فكان حقه الرفع، أمّا من نصب فإنه جعل قولنا: ما جاء القوم إلا زيدًا، بمثابة: جاء القوم إلا زيدًا، فأجرىٰ المنفي مجرىٰ المثبت في حكم ما بعد "إلا"[2].

وعلىٰ الرغم من جواز النصب والرفع في نحو هذا التركيب، إلا أنّ الرفع علىٰ البدل أرجح عند أكثر النحويين؛ لأنّ قولنا: ما جاء أحد إلا زيدٌ، هو نفسه: ما جاء

(1) الفارسي. الحُجّة للقراء السبعة، ج: 3، ص: 168 ـ 169.

(2) سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 311.

إلا زيدٌ، فلما كان "زيد" في المثال الثاني لا يقع عليه إلا الرفع، كان الأولى في حال النفي أن يبقى مرفوعًا، ولا يجري في ذلك مجرى الإيجاب لو كان مستثنى[1].

والحمل على البدل في مثل هذه القراءة الكريمة لغة بني تميم، ومن ذلك قولهم:

وَبَلْـــدَةٍ لَـــيْسَ بِهَـــا أَنِـــيْسُ إِلّا الْيَعَـــــافِيْرُ وَإِلّا الْعِـــــيْسُ

إذ ارتفع "العيسُ" بعد "إلا" على البدل، وهو الراجح من كلام النحاة[2].

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نلحظ أن الطبرسيّ يرجّح قراءة الرفع على قراءة النصب، وذلك أنه توسّع في الحديث عنها من ناحية، وبيّن كافة جوانبها من ناحية أُخرى، ثم إنّه أجمل الحديث عن قراءة النصب، ولم يتطرق كثيرًا لبيان وجهها النحويّ، كما يرى الباحث أنّ قراءة الرفع أرجح من قراءة النصب لما يأتي:

أولًا: لأنّ قراءة الرفع في معناها تساوي الكلام المنقطع، يعني ذلك أن قولنا: ما جاء أحد إلا زيد، هو نفسه قولنا: ما جاء إلا زيدٌ، فكما كان حق "زيدٌ" في المثال الثاني الرفع، ترجّح أنَ يكون حقه الرفع كذلك في المثال الأول.

ثانيًا: أنّ قراءة الرفع هي قراءة الجمهور؛ إذ لم يقرأ بالنصب سوى ابن عامر الشامي كما رأينا، وقراءة الجمهور أولى بالاتباع من قراءة واحد من السبعة.

ومن المواضع التي وردت في البدل ما جاء في توجيه قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿**الَر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ** (1) **اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ** (2) **الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُوْلَئِكَ فِي ضَلاَلٍ بَعِيدٍ**﴾[3].

(1) انظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 363.

(2) انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 256.

(3) سورة إبراهيم. آية: 1 ـ 3.

يُبين الطبرسيّ ما ورد في قراءة اسم الجلالة "الله" في الآية الكريمة، فيقول: (الله الذي...)، بالرفع مدني شامي، والباقون بالجرّ. فمن قرأ بالجرّ جعله بدلًا من الحميد، ولم يكن صفة؛ لأنّ الاسم وإن كان مصدرًا في الأصل والمصادر يوصَف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين، فكذلك كان هذا الاسم في الأصل الإله، ومعناه ذو العبادة، أي العبادة تجب له، قال أبو زيد: التألّه التنسك... فهذا في أنّه في الأصل مصدر قد وصف به، مثل: السلام، والعدل، إلا أنّ هذا الاسم غلب حتى صار في الغلبة لكثرة استعمال هذا الاسم كالعلم، وقد يغلب ما أصله الصفة فيصير بمنزلة العلم... ومن قرأ بالرفع، قطعه من الأوّل وجعل الذي الخبر، أو جعله صفة وأضمر الخبر"[1].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على قراءتين كريمتين هما: الأولى: قراءة نافع المدني، وابن عامر الشامي: (اللهُ الذي)، برفع لفظ الجلالة، في حين قرأ باقي السبعة: (الله الذي)، بجر اسم الجلالة "الله" على البدل، فمن قرأ بالرفع فإنّه ابتدأ كلامًا جديدًا، فقطع "الله" عما قبله، فكان مبتدأ، ومن قرأ بالجرّ، أتبع اسم الجلالة "الله" لما قبله، فكان بدلاً؛ إذ لا يصلح أن يكون صفة[2].

ويجوز عد اسم الجلالة "الله" خبرًا في قراءة الرفع، والمبتدأ محذوف، والتقدير فيه: هو الله الذي، ولكن مع وجود هذا التقدير الجديد لا يخرج كون الجملة ابتداء جديدًا مُنقطعًا عن الكلام الأول[3].

والقراءة بالجرِّ تكون على البدل لا على الصفة، لأنّ اسم الجلالة "الله" دال على

(1) أبو علي الفارسي. الحُجّة للقراء السبعة، ج: 6، ص: 44 ـ 45.

(2) انظر: الأزهري. معاني القراءات، ج: 2، ص: 61.

(3) ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 3، ص: 322.

المصدر، والأصل ألا يوصف بالمصادر؛ لذا كان الأولى أن يكون بدلاً[1]، فالمصدر لا يوصف به إلا ما كان مسموعًا عن العرب، ولا يقاس على تلك المسموعات ما شاكلها من كلام العرب، فإنّ الوصف بالمصدر أو العدد لا يطّرد في كلام العرب[2].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يأتي:

أولًا: اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على حديث عن قراءتين كريمتين، تمثل الأولى قراءة الجمهور، والثانية: قراءة نافع المدني وابن عامر الشامي، وقد بيّن الطبرسيّ وجه كل منهما، وفصّل الحديث في وجه قراءة الجرّ؛ إذ هي على البدل، وإن التبس البدل بالصفة، فكان يتوجّب عليه أن يفرّق بين الصفة والبدل؛ كي يكون توجيهه للقراءة الكريمة توجيهًا سليمًا مقبولاً.

ثانيًا: يرى الباحث أنّ قراءة الجرّ أولى وأوجه من قراءة الرفع؛ لأنّ قراءة الرفع تستوجب قطع الكلام التالي عن السابق، وابتداء جملة جديدة، في حين أن قراءة الجرّ تستوجب ربط الكلام الأوّل بالتالي، وهو ما يدلّ عليه السياق، وعلاوة على ذلك فإنّ قراءة الجر تمثل قراءة الجمهور.

وممّا يُحمل على البدل قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاء ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[3].

---

(1) النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين (1416هـ). غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 4، ص: 170.

(2) انظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ج: 3، ص: 315.

(3) سورة النور، آية: 58.

يتحدث الطبرسيّ عن قراءة "ثلاث عورات" في الآية الكريمة، فيقول: " قرأ أهل الكوفة غير حفص: ثلاثَ عورات، بالنصب، والباقون بالرفع... فمن رفع كان خبرًا لمبتدأ محذوف، كأنّه قال: هذا ثلاث عورات، فأجمل بعد التفصيل، ومن نصب جعله بدلًا من قوله: ﴿ثلاث مرات﴾، فإن قلت: فإنّ قوله: ﴿ثلاث مرات﴾ زمان بدلالة أنّه فسر بزمان، وهو قوله: ﴿من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء﴾، وليس العورات بزمان، فكيف يصحّ وليس هي هو؟ قيل: يكون ذلك على أن تضمر الأوقات، كأنّه قال: أوقات ثلاث عورات، فلمّا حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعراب المضاف، والعورات جمع عورة، وحكم ما كان على فعله من الأسماء تحريك العين في الجمع، نحو: جَفْنَة وجَفَنات، إلا أنّ عامة العرب كرهوا تحريك العين فيما كان عينه واوا أو ياء؛ لما كان يلزم من الانقلاب إلى الألف، فأسكنوا وقالوا: عَورات، وبَيضات، إلا أنّ هُذيلًا حركوا العين منها، فقالوا: عوَرات، ولوَزات"[1].

يظهر لنا من خلال كلام الطبرسيّ السابق أنّه تناول الحديث عن قراءتين كريمتين هما: قراءة الرفع وقراءة النصب في "ثلاث عورات"، فمن قرأ بالرفع فإنه جعل "ثلاث" خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: "هذه" وذلك أنّه بعد أن فصّل الحديث فيما سبق بالعورات الثلاث عقّب بقوله: ثلاثُ عورات، أي: إنّ تلك الأوقات الثلاثة هي ثلاث عورات لكم، فكان خبرًا بعد تفصيل، أمّا من قرأ بالنصب، فإنّه أبدل "ثلاثَ عورات" من ثلاث مرات، وثمة إشكال في هذا الإبدال؛ إذ إنّ "ثلاث مرات" وقت، و"ثلاث عورات" ليس بوقت، فكان توجيه ذلك بإضمار الأوقات، والتقدير: ثلاث أوقات عورات، فحسن البدل منه[2].

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 7، ص: 214.

(2) الفارسي. الحُجّة للقراء السبعة، ج: 5، ص: 332 ـ 333.

وقُدر لفظ "الأوقات" في توجيه قراءة النصب؛ كي تتوافق في تركيبها ومعناها مع ما أبدلت منه؛ إذ لا يجوز إبدال الاسم من الوقت ما لم يكن دالًا على الوقت، ومن هنا قُدّر المحذوف بـ "أوقات"؛ كي تتوافق في جنسها الدال على المعنى مع ما أبدلت منه[1].

واعتمد توجيه قراءة النصب في الآية الكريمة بالإضافة إلى تقدير المحذوف؛ كي تتوافق الكلمة مع ما أبدلت منه، اعتمد أيضًا على قاعدة نحوية تتمثل في حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، فيأخذ إعرابه، وذلك يقع في العربية بشرط أمن اللبس، وهو كقولك: سألت البيت، وأنت تريد: سألت أهلَ البيتِ، ولكن لما أمنَ اللبس حذفت المضاف، وبقي المضاف إليه مكانه، وأعرب بإعرابه، وهذا ما جرى في الآية الكريمة؛ إذ التقدير: أوقاتَ ثلاثِ عورات لكم، فلما أمنَ اللبس حُذف المضاف، وبقي المضاف إليه مُعربًا بإعرابه[2].

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى ما يلي:

أولًا: اعتمد الطبرسيّ في توجيه القراءتين الكريمتين على الناحية التركيبية البحتة، ولم يتطرق للحديث عن جوانب المعنى.

ثانيًا: لم يرجح الطبرسيّ أيًا من القراءتين، بل اكتفى بإيرادهما وتوجيههما.

ثالثًا: يرى الباحث أنَّ قراءة الرفع أولى من قراءة النصب وأَوْجَه؛ لأنّها لا تستوجب تقدير شيء محذوف، بل هي على الابتداء والإخبار، وهو أقرب إلى المعنى من تقدير "أوقات" في قراءة النصب، وعلاوة على ذلك فإنّ قراءة الرفع قراءة جمهور السبعة عدا أهل الكوفة، والله أعلم.

---

(1) ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 4، ص: 194.

(2) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 190 ـ 191.

ومن الآيات الكريمة التي جاءت متضمنة لقراءة وُجّهت على البدل ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾[1].

يقول الطبرسيّ في توجيه تفسير هذه الآية الكريمة، ذاكرًا ما جاء فيها من القراءات القرآنية: " قرأ أهل الكوفة: (ربِّ السماوات)، بالجرّ، والباقون بالرفع.

والرفع فيه على أحد أمرين: إمّا أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوف، أي: هو رب السماوات، وإمّا أن يكون مبتدأً وخبره الجملة التي عاد الذكر منها إليه، وهو قوله: ﴿ لا إله إلا هو ﴾، ويُقويّه قوله: ﴿ رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو ﴾، ومَن قرأ بالجرّ جعله بدلا ﴿ من ربك ﴾ المتقدم ذكره، قال أبو الحسن: الرفع أحسن وبه يقرأ"[2].

3.3 العطف

العطف واحد من الأنماط النحوية القائمة على أساس التبعية؛ إذ يتكون العطف من معطوف ومعطوف عليه، ويفصل بينهما أداة هي حرف العطف؛ إذ يمثل حرف العطف الرابط بين المعطوف والمعطوف عليه، وبناء على هذه الرابط يتكون التركيب بين المتعاطفين، كما أنّ العلامة الإعرابية تتشابه بينهما؛ أي المعطوف والمعطوف عليه، علاوة على التأنيث والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع، فكل هذه تتشابه بين المتعاطفين على أساس من التناسب بين التابع ومتبوعه.

ومن هذه المواضع التي وُجهت قراءتها ضمن باب العطف ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾[3].

---

(1) سورة الدخان، آية: 7.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 9، ص: 75.

(3) سورة البقرة، آية: 210.

ورد في هذه الآية الكريمة قراءة "الملائكة" بالجرّ بدلًا من الرفع، وذلك كما يظهر في قول الطبرسيّ: "قرأ أبو جعفر والملائكة بالجرّ والباقون بالرفع... وحُجة مَن قرأ والملائكة بالجرّ؛ فإنّه عَطَفها على الغمام؛ أي في ظلل من الغمام، وفي ظلل من الملائكة؛ أي جماعة من الملائكة وقراءة السبعة بالرفع عطفًا على قوله الله؛ أي إلا أن يأتيهم الله وإلا أن يأتيهم الملائكة"[1].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على قراءة قرآنية كريمة لأبي جعفر، وهو ليس من السبعة، بل هو من العشرة؛ إذ قرأ: والملائكةِ، بالجر وليس بالرفع، في حين قرأ باقي السبعة بالرفع[2].

وواضح لنا من خلال ما سبق أنّ القراءة الكريمة متعلقة بالعطف؛ إذ إنّ الحالة الإعرابية للملائكة قد وصلت من خلال حرف العطف، ولكلّ وجه من القراءة توجيهه المعتمد على العطف بالدرجة الأولى، وليس على أي شيء آخر؛ إذ لا بدَّ من الوصول إلى المعطوف عليه الذي يمثل الحالة الإعرابية التي تكونت لـ "الملائكةِ" في الآية الكريمة، فإنّ قراءة الرفع التي عليها جمهور القراء عُطفت فيها "الملائكة" على اسم الجلالة "الله"، والمعنى: إلا أن يأتيهم الله وتأتيهم الملائكة، في حين أن قراءة الجرّ فإن "الملائكة" معطوفة إمّا على "ظلل"، أو على "الغمام"، ويختلف تقدير حرف الجرّ وفقًا لأيهما عُطفت عليه، فإن عُطفت على "ظلل" كان التقدير: في ظلل من الغمام وفي الملائكة، أمّا إذا كان العطف على "الغمام" فإنّ التقدير: في ظلل من الغمام ومن الملائكة[3].

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 2، ص: 46.

(2) النيسابوري. المبسوط في القراءات العشر، ص: 145.

(3) أبو حيان. البحر المحيط، ج: 2، ص: 345.

وكما تبيّن فإنّ القراءة بالرفع تستوجب معطوفًا عليه مرفوعًا، والقراءة بالجر تستوجب معطوفًا عليه مجرورًا، وهو ما كان عليه توجيه القراءة الكريمة ضمن الآية السابقة، وعلى الرغم من توجيه قراءة الجرّ توجيهًا لغويًا سليمًا، إلا أن العلماء أشاروا إلى أنّ قراءة الرفع أجود من قراءة الجر[1].

يتضح لنا أن الطبرسيّ قد ذكر هاتين القراءتين في لفظ "الملائكة" في الآية الكريمة، وبيّن حُجة كل منهما، وفصّل الحديث في حُجة قراءة الجرّ؛ لأنّها شاذة عن قراءة الجماعة؛ لذا استوجبت كثيرًا من التبيين، ولكنه لم يذكر تقدير المعنى في الآية الكريمة بناء على القراءتين.

وفي موضع آخر يتعلق بالعطف، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ**﴾[2]. يقول الطبرسيّ في قراءة الفعل: فيغفر، والفعل: ويعذب: " قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب: فيغفرُ، ويعذبُ، بالرفع، وقرأ الباقون بالجزم فيهما. فمن جزم أنه أتبعه ما قبله ولم يقطعه منه، وهذا أشبه بما عليه كلامهم، ألا ترى أنّهم يطلبون المشاكلة ويلزمونها، فمن ذلك إن كان معطوفًا على جملة من فعل وفاعل واشتغل عن الاسم الذي من الجملة التي يعطف عليها الفعل يختار فيه النصب، ولو لم يكن قبله الفعل والفاعل لاختاروا الرفع... فكذلك ينبغي أن يكون الجزم أحسن؛ ليكون مشاكلًا لما قبله منه على أحد وجهين: إمّا أن يجعل الفعل خبرًا لمبتدأ محذوف، وإمّا أن يعطف جمله من فعل وفاعل على ما تقدمها"[3].

---

(1) الشوكاني. فتح القدير، ج: 1، ص: 242.

(2) سورة البقرة، آية: 284.

(3) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 2، ص: 176.

تضمن كلام الطبرسيّ السابق حديثًا عن عطف جملة على جملة، وذلك من خلال القراءة القرآنية الكريمة التي قرأ فيها عاصم بن أبي النجود، وابن عامر الشامي: فيغفر، ويعذب، بالرفع، في حين قرأ باقي السبعة بالجزم، وحُجّة من رفع أنّه جعل قوله: إن تبدوا... شرطًا، وقوله: يحاسبكم به الله، جوابًا للشرط، ثم إنه ابتدأ جملة جديدة بالرفع، فقال: فيغفرُ لمن يشاء، ويعذب من يشاء، أمّا حجة من قرأ بالجزم فإنّه أجرى الفعلين: "يغفر، ويعذب" جزمًا على العطف على "يحاسبْكم"، فالعطف على المجزوم مجزوم أيضاً[1].

يُبين سيبويه أن كلًا من القراءتين الكريمتين بالجزم والرفع صحيح، وهو مسموع عن العرب، فإنّ العطف على جواب الشرط المجزوم إذا كان بالواو، أو بالفاء، أو بـ "ثم" جاز لك فيه وجهان: الأول: الرفع، وهو ما عليه قراءة الرفع، والجزم: وهو ما عليه قراءة الجزم[2].

وبيّن المبرد الأمر ذاته في مثل هذه الحالة التركيبية المتعلقة بأسلوب الشرط في اللغة، بل زاد على ذلك وجه النصب على إضمار "أن"، يعني ذلك أن الوجوه الإعرابية الثلاثة جائزة في مثل هذه الحالة، يجوز لك أن تقول: إن تأتني أكرمْك، وأغفرُ لك، أو: وأغفرٌ لك، أو وأغفرَ لك، فالحالات الثلاثة جائزة، والجزم أوجه وأولى؛ لأنّه من مشاكلة الكلام بعضه إلى بعض[3]، وابن مالك[4].

(1) انظر: حجة القراءات، ص: 152.

(2) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 90.

(3) المبرد. المقتضب، ج: 2، ص:23.

(4) ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 4، ص: 45.

وقد تابع سيبويه والمبرد أكثرُ النحويين في هذه القاعدة، ومن بينهم ابن يعيش[1]، والسيوطي[2]، وغيرهم.

والطبرسيّ ذكر القراءتين الكريمتين، غير أنّه اتكأ في كلامه الأكثر على قراءة الجزم دون قراءة الرفع؛ إذ لم يفصّل الحديث في قراءة الرفع، في حين أنه فصّله في قراءة الجزم، وهذا يعني أن الطبرسيّ يرجح قراءة الجزم على قراءة الرفع، وهو ما يراه الباحث كذلك، فإن قراءة الجزم أرجح من وجوه هي:

أولًا: لأنّها تقوم على أساس المشاكلة بين الفعلين المعطوفين من جهة، وجواب الشرط من جهة أخرى، واللغة تسعى إلى التشاكل في كثير من ملامحها.

ثانيًا: أن العطّف بالجزم أقرب من الاستئناف؛ لأنّ أساس العطف قائم على التماثل بين المتعاطفين في العلامة الإعرابية، والعدد، والتذكير والتأنيث؛ لذا فقراءة الجزم أرجح.

ثالثًا: علاوة على هذا كله فإنّ قراءة الجزم هي قراءة الجمهور، في حين أن قراءة الرفع قراءة عاصم وابن عامر الشامي، والمصير إلى قراءة الجمهور أولى من المصير إلى قراءة فرد أو اثنين من السبعة، والله أعلم.

وفي موضع آخر يقول الطبرسيّ في توجيه قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾[3].

(1) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 284.

(2) السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 400.

(3) سورة المائدة، آية: 57.

" قرأ أهل البصرة والكسائي: والكفَّار بالجرّ، وقرأ الباقون بالنصب. حُجّة مَن قرأ بالجر أنّه حمل الكلام على أقرب العاملين، وهو عامل الجرّ، وحُجّة من نصب أنّه عطف على العامل الناصب، فكأنّه قال: لا تتخذوا الكفار أولياء"[1].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على قراءتين كريمتين هما: الأولى: قراءة أهل البصرة والكسائي: والكفارِ، بالجرّ، والثانية: قراءة باقي السبعة: والكفارَ، بالنصب، أمّا من نصب فقد أجراه عطفًا على قوله: لا تتخذوا الذين... والكفارَ أولياء، فكان حقه النصب، أما من جرّ فقد عطفه على ما قبله من حرف الجر، والتقدير: من قبلكم ومن الكفار[2].

ولا يتعلق الأمر بمجرد اختلاف في القراءة القرآنية، واختلاف في طبيعة العامل، بل لا بدَّ من أثر في المعنى لهذا الاختلاف في القراءتين الكريمتين، وذلك أنّ قراءة النصب تعني ألا يتخذ الذين آمنوا الكفار أولياء، في حين أن قراءة الجرّ تعني أنّ الكفار داخلين في الذين استهزأوا بالدين، واتخذوه لعبًا ولهوًا، ومن هنا يظهر الاختلاف في المعنى بين القراءتين الكريمتين[3].

وتقوم هذه المسألة في تركيبها النحوي على أساس من التمازج التركيبي بين عاملين اثنين، كل منهما يطلب المعمول "الكفار" وذلك أنّه قد يصلح أن يكون "تتخذوا" هو العامل، فيكون حق "الكفار" النصب، وقد يصلح أن يكون "من قبلكم" هو العامل، فيكون حق "الكفار" الجرّ، غير أنّ أقربهما هو حرف الجر، ومن هنا فإن أكثر النحاة قالوا بأن أولى العاملين بالعمل هو الأقرب إلى المعمول؛ أي أنّ

---

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 3، ص: 276.

(2) ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 230 ـ 231.

(3) انظر: الإيجي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (2004م). جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1، ج: 1، ص: 478.

حرف الجرّ أولىٰ بالعمل، وعلىٰ هذا كان كلام أهل البصرة، وتابعهم به الكسائي، في حين أن القُرّاء أكثرهم من الكوفة، فقرأوا بالنصب بدلًا من الجر، وهو علىٰ اعتبار العامل الأول، وهو قوله تعالىٰ: (تتخذوا) فكان حق (الكفار) النصب في قراءة الجمهور[1].

وبناء علىٰ ما سبق يتضح لنا أنّ الطبرسيّ قد أورد حديثًا مقتضبًا عن القراءتين الكريمتين، قراءة النصب وقراءة الرفع، ولم يتوسع كثيرًا في توجيه هاتين القراءتين؛ إذ هما من قبيل تنازع عاملين معمولًا واحدًا، ولكن هذا المعمول جاء من طريق العطف، فكان إما معطوفًا علىٰ هذا، أو معطوفًا علىٰ ذاك، وبه جاءت القراءتان.

ويرىٰ الباحث أن قراءة النصب أرجح من قراءة الجرّ للأسباب الآتية:

أولًا: لأنّ قراءة النصب وإن كانت عطفًا علىٰ العامل الأول، إلا أنّها في المعنىٰ أشمل من القول بقراءة الجر، وذلك أن قراءة الجر تدخل الكفار في الذين استهزأوا، في حين أن قراءة النصب تجعل من هؤلاء الكفار مطلوبين للفعل "تتخذوا" فيكون المعنىٰ علىٰ ذاك: تتخذوا الكفار أولياء، وهو ما دلت عليه القراءة بالجرّ، وفيه زيادة؛ لذا فهي أولىٰ.

ثانيًا: أنّ قراءة النصب تمثل قراءة الجمهور، وكما مرَّ سابقًا فإنّ قراءة الجمهور أولىٰ من قراءة فرد أو اثنين، والله أعلم.

ومن المواضع التي اعتمد فيها توجيه القراءة القرآنية الكريمة علىٰ العطف ما جاء في حديث الطبرسيّ عن قوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿**وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾[2].

(1) انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 71.

(2) سورة المائدة، آية: 45.

يقول الطبرسيّ في قراءة الآية الكريمة: " قرأ الكسائي: العينُ، وما بعده كله بالرفع، وقرأ أبو جعفر وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو كلها بالنصب، إلا قوله (والجروح قصاص) فإنّهم قرأوا بالرفع، والباقون ينصبون جميع ذلك. وحُجة من نصب العين وما بعده أنه عطف ذلك كله على أن يجعل الواو للاشتراك في نصب أن، ولم يقطع الكلام عمّا قبله، كما فعل ذلك مَن رفع، وأمّا من رفع بعد النصب، فقال: إن النفس بالنفس والعين بالعين، فإنّه يحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون الواو عاطفة جملة على جملة كما يعطف المفرد على المفرد، والثاني: إنّه حمل الكلام على المعنى؛ لأنّه إذا قال: (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس)، فمعناه: قلنا لهم النفس بالنفس، فحمل العين بالعين على هذا... والوجه الثالث: أن يكون عطف قوله: (والعين بالعين) على الذكر المرفوع في الظرف الذي هو الخبر، وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل... فمن رفعه فإنّه يحتمل هذه الوجوه الثلاثة التي ذكرناها"[1].

وفي موضع آخر مشابه للموضع السابق يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾[2]. يتحدث الطبرسيّ عن قراءة "والأنصار" فيقول: " قرأ يعقوب: والأنصار، بالرفع وهي قراءة عمر بن الخطاب والحسن وقتادة، والقراءة المشهورة: والأنصارِ، بالجرّ". فمن قرأ بالرفع عطفه على قوله: "السابقون"، ومن قرأ بالجرّ عطفه على: "المهاجرين"[3].

---

(1) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 3، ص: 259.

(2) سورة التوبة، آية: 100.

(3) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 5، ص: 81.

فكلام الطبرسيّ السابق يشير إلى اختلاف في العطف؛ إذ إن قراءة الرفع تستوجب العطف على مرفوع، وقراءة الجر تستوجب العطف على مجرور، والكلام الذي قيل في القراءة السابقة نفسه على هذه القراءة.

وكذلك الحال في قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ**﴾[1].

إذ يقول الطبرسيّ في قراءة الفعلين: ويضيق، ولا ينطلق: " قرأ يعقوب (ويضيق صدري ولا ينطلق) بالنصب فيهما، والباقون بالرفع... من قرأ ﴿يضيق﴾ ﴿ولا ينطلق﴾ بالرفع عطف على ﴿أخاف﴾، ومن قرأ بالنصب عطف على ﴿أن يكذبون﴾، أي: أخاف أن يكذبون وأن يضيق صدري ولا ينطلق لساني"[2].

4.3 "أنْ" المخففة

وتظهر هذه المسألة في قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[3].

---

(1) سورة الشعراء، آية: 13.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 7، ص: 256.

(3) سورة البقرة، آية: 282.

وتظهر القراءة الكريمة في قوله: أن تضل إحداهما، وذلك في قول الطبرسيّ: "قرأ حمزة وحده (إن تضل) بكسر الهمزة، والباقون بفتحها. والوجه في قراءة حمزة بكسر الهمزة هو أنّه جعل (أن) للجزاء، والفاء في قوله جواب الجزاء، وموضع الشرط وجزاؤه رفع بكونهما وصفًا للمنكورين، وهما المرأتان في قوله: (فَرَجُلٌ وامْرَأَتانِ)، خبر ومبتدأ محذوف، وتقديره: فمن يشهد فرجل وامرأتان، ويجوز أن يكون رجل مرتفعًا بالابتداء، وامرأتان معطوفتان عليه، وخبر الابتداء محذوف، وتقديره: فرجل وامرأتان يشهدون، وقوله: ممن ترضون من الشهداء، فيه ذكر يعود إلى الموصوفين الذين هم رجل وامرأتان، ولا يجوز أن يكون فيه ذكر لشهيدين المتقدم ذكرهما لاختلاف إعراب الموصوفين، ألا ترى أنّ شهيدين منصوبان ورجل وامرأتان إعرابهما الرفع، فإذا كان كذلك علمت أنّ الوصف الذي هو ظرف إنّما هو وصف لقوله (فرجل وامرأتان) دون من تقدم ذكرهما من الشهيدين، والشرط وجزاؤه وصف لقوله وامرأتان، وأنّ الشرط جملة يوصف بها، كما يوصل بها، في قوله: ﴿**الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة**﴾[1]. واللام التي هي في قوله أنْ تضل فيمن جعل (أنْ) جزاء في موضع جزم، وإنّما حُرّكت بالفتح لالتقاء الساكنين، ولو كسرت للكسرة قبلها لكان جائزا في القياس"[2].

اشتمل كلام الطبرسيّ السابق على قراءة لحمزة الزيات تحولت فيه "أن" المخففة من فتح الهمزة إلى كسرها، فانتقل المعنى بناء على ذلك إلى معنى الشرط؛ إذ "إنْ" شرطية، والفعل "تضلَّ" بعدها مجزوم، غير أنّه تحرك بالفتح لالتقاء الساكنين،

(1) سورة الحج، آية: 41.

(2) الطبرسيّ. مجمع البيان، ج: 2، ص: 167 ـ 169.

ويجوز أن يتحرك بالكسر، أمّا قراءة الفتح "أنْ" فقد أراد إدخال اللام، والتقدير: لئلا تضل[1].

ومعنى قراءة حمزة بالكسر: إنْ تضل إحداهما فمن أجل أن تذكرها الأخرى، أمّا معنى قراءة الجمهور فهو: أن تنسى إحداهما، فتذكرها الذاكرة[2].

وقراءة الجمهور جاءت لتدلّ على سبب وجود التذكير، وهو الإضلال؛ إذ قد يقول قائل: لماذا ذُكر الإضلال هاهنا؟ فيكون الجواب أنّه سبب الإذكار، فإن ذكر الضلال هاهنا ليس من أجل الضلال، بل من أجل التذكير، كقول القائل: أعددته من أجل أن أدعم الحائط أنْ يميل، فليس الإعداد طلبًا لميلان الحائط، بل إنّه إخبار عن علة ذلك الدعم، فكذلك هاهنا، فقد أخبر سبحانه وتعالى عن علة التذكير وهو "أنْ تضل"، وليس طلبًا للتذكير[3].

والتركيب (أن تضل) وفقًا لقراءة الجمهور يستوجب لامًا محذوفة لإتمام المعنى، والتقدير: لأنّ تضل إحداهما، فإنّ اللام هاهنا هي المبينة للمعنى، وهو ما أشار إليه سيبويه في كلامه[4].

وبناء على ما سبق يمكننا أنْ نلحظ أنّ القراءتين الكريمتين قريبتان من بعضهما في المعنى، فإنّ قراءة الجمهور ذكرت العلة قبل ذكر السبب، وعلة التذكير هي "أنْ تضل إحداهما"، في حين أن قراءة حمزة الزيات ذكرت الشرط والجواب، فإن ضلت إحداهما ذكرتها الأُخرى، فالقراءة على ذلك معتمدة على الشرط والجواب في الوصول إلى المعنى، وهو ما بيّنه الطبرسيّ في شرحه الطويل للقراءة الكريمة.

---

(1) انظر: ابن خالويه. الحُجّة في القراءات السبع، ص: 104.

(2) الأزهري. معاني القراءات، ج: 1، ص: 234 – 235.

(3) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 53.

(4) السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: 2، ص: 85.

وفي نهاية هذا الفصل نتوصل إلى النتائج الآتية:

1. لم يكن الطبرسيّ مُرجحًا للقراءات القرآنية التي وردت في باب التوابع وحروف المعاني، بل كان مُكتفيًا بذكر القراءة الكريمة، وبذكر وجهها، وقليلًا ما يتطرق إلى الحديث عن المعاني.

2. اعتمد الطبرسيّ في توجيه القراءات القرآنية على الجانب التركيبي النحويّ، ولم يعتمد على النواحي الدلالية السياقية.

3. إنّ أكثر العلماء السابقين الذين أخذ عنهم الطبرسيّ في حديثه عن توجيه القراءات القرآنية هو أبو علي الفارسي، وخاصة من كتابه: الحُجّة للقراء السبعة؛ إذ أشار الطبرسيّ إليه صراحة في غير موضع من مواضع توجيه القراءات القرآنية الكريمة.

4. كان الحديث عن القراءات القرآنية ضمن حروف المعاني قليلًا جدًا كما رأينًا، وذلك لقلة التحوّل النُطقي بهذه الحروف، فلم يعثرْ الباحث على أمثلة كثيرة على هذا النمط من التراكيب، بل وجد موضعًا واحدًا تناول فيه الطبرسيّ الحديث عن واحد من حروف المعاني.

الخاتمة

وفي نهاية هذا الكتاب لا بدّ للباحث أن يشير إلى أهم النتائج التي توصل إليها، وذلك كما يأتي:

يعتمد الطبرسيّ على الناحية التفسيرية قبل كلَّ شيء في إيراد حديثه عن الآية القرآنية الكريمة، فهو يبدأ حديثه بتناول الآية من حيث جوانبها التفسيرية، ثمّ يتناول القراءات القرآنية ويُبينها، ثمّ يورد ما جاء فيها من لغات العرب إن وجد، ثمّ يتناول القضايا اللغوية العامة، وهكذا يتناول الطبرسيّ آيات القرآن الكريم تفسيرًا وتبيينًا، ويورد القراءة الكريمة معزوة لصاحبها دون أن يفصّل كثيرًا في الحديث عنها، وهذا المنهج العام لإيراد القراءات القرآنية الكريمة وتوجيهها في كتابه مجمع البيان.

تناول الفصل الأوّل من هذا الكتاب الحديث عن القراءات القرآنية وتوجيهاتها عند الطبرسيّ في باب المرفوعات، وهي عناصر الإسناد، وتتمثل بالمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل؛ إذ وردت مجموعة من القراءات القرآنية التي تدخل ضمن هذا الباب النحوي، اشتملت القراءات القرآنية عند الطبرسيّ ضمن باب المرفوعات على مجموعة من التحولات، كان من أهمها التحول من الرفع إلى النصب، ووفقًا لذلك يتحول المعنى من معنى الفاعلية أو الإخبار إلى معنى المفعولية.

كانت القراءات القرآنية المتعلقة بالفاعل تتداخل مع معنى المفعول به، وذلك عائد إلى طبيعة المعنى التشاركي في الفعل؛ إذ يدلّ الفعل على معنى التشارك بين الفاعل والمفعول به، مما يجعل المعنى متقاربًا بين القراءتين.

ندر أن يوجد تحولات تركيبية ضمن قراءة الفعل المبني للمجهول، مما يترتب عليه ندرة المواضع التي تتناول التحولات النحوية ضمن نائب الفاعل.

كان حديث الطبرسيّ منصبًا على جميع الاحتمالات الواردة في القراءة الكريمة، ولم يكن مكتفيًا بذكر القراءات المرفوعة فحسب.

أما الفصل الثاني فقد اشتمل على حديث عن توجيهات الطبرسيّ للقراءات القرآنية ضمن باب المنصوبات، وهي: المفعول به والمشبه بالمفعول به، وكافة المفاعيل، والمنادى والمستثنى، وكانت القراءات القرآنية التي تعلقت بالنصب كعلامة إعرابية أكثر القراءات ورودًا عند الطبرسيّ، وهو أمر لا يُستغرب منه؛ إذ إنّ المنصوبات في العربية لها الحظ الأوفر والنصيب الأعلى في عناصر الجملة التركيبية، خاصّة ما هو خارج عن العمد.

واعتمد الطبرسيّ على مصادر سابقة في تعليل القراءات وتوجيهها، وكان يركز على بعض الجوانب التركيبية، وهو يتوسع في توضيح القراءة، إذا كانت القراءة تحتاج إلى تفسير نحويّ مُعمّق.

لا يظهر للباحث تمامًا المنهجية التي يسير وفقها الطبرسيّ في إيراد القراءات، فتارة نجده يورد القراءات للقراء السبع فحسب، فلا يذكر قراءة شاذة في الموضع نفسه، وتارة أُخرى نجده يذكر القراءة ويأتي بقارئ من العشرة، أو من الشواذ، فالمنهجية التي يسير وفقها الطبرسيّ في إيراد القراءات القرآنية غير متسقة، وأنّ القراءة التي يوجد في توجيهها بعض الإشكال تأخذ حيزًا من تفكير الطبرسيّ وتفسيرها، والقراءة التي تحمل على الظاهر لا يدخل في تفصيل توجيهاتها.

اعتمد الطبرسيّ في توجيه القراءات القرآنية على الجانب التركيبيّ النحويّ، ولم يعتمد على النواحي الدلاليّة السياقية، وقلما نجده يتناول المعاني، بل يكتفي بالحديث عن التراكيب فحسب.

إنّ أكثر العلماء الذين أخذ عنهم الطبرسيّ في حديثه عن توجيه القراءات القرآنية هو أبو علي الفارسي، وخاصّة من كتابه: الحُجّة للقراء السبعة؛ إذ أشار الطبرسيّ إليه صراحة في غير موضع من مواضع توجيه القراءات القرآنية الكريمة.

أمّا الفصل الثالث فتخصص للحديث عن القراءات القرآنية الكريمة وتوجيهاتها عند الطبرسيّ ضمن باب التوابع وحروف المعاني، وقد كان الحديث عن القراءات القرآنية ضمن حروف المعاني قليلًا جدًا كما رأينا، وذلك لقلة التحول النطقي بهذه الحروف، فلم يعثر الباحث على أمثلة كثيرة على هذا النمط من التراكيب، بل وجد موضعًا واحدًا تناول فيه الطبرسيّ الحديث عن واحد من حروف المعاني.

ويشير الباحث ضمن هذه الخاتمة إلى أن الطبرسيّ كان موضوعيًا في حديثه عن التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية؛ إذ لم يظهر أثرٌ لمذهبه المتشيع في توجيهات تلك القراءات القرآنية، وإنّما كان يتحدث عن تلك القراءات القرآنية انطلاقًا من توجيهات العلماء لها من قبله، ولم يكن له رأيه النابع من أفكاره الشيعية.

المراجع

- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). **شرح التصريح على التوضيح**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (1991م). **معاني القراءات**، مركز البحوث في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط 1.
- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1.
- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (1415هـ). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1.
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1961م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط 4.
- الإيجي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (2004م). **جامع البيان في تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1.
- البابانى، إسماعيل بن محمد (1951م). **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، طبع بوكالة المعارف الجليلة بمطبعتها البهية، إسطنبول ـ تركيا، ثم أعادت طبعه دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

ـ الباباني، إسماعيل بن محمد البغدادي (د.ت). **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، عني بطبعه: محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط 1.

ـ البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد (1420هـ). **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط1.

ـ البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (1418هـ). **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط 1.

ـ الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002م). **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط 1.

ـ ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد (2000م). **تحبير التيسير في القراءات العشر**، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمان. الأردن، ط1.

ـ ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله (1416هـ). **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ـ لبنان، ط 1.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان (2003). **الخصائص**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999م). **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط 1.

ـ الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (1422هـ). **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط 1.

ـ ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر (1989م). **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر سليمان قدارة، دار عمار، عمان ـ الأردن، ودار الجيل، بيروت ـ لبنان، ط 1.

ـ حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (1941م). **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مطبعة المثنى، بغداد ـ العراق، ط 1.

ـ أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (1420هـ). **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت. لبنان، ط 1.

ـ ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1401هـ). **الحُجّة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ـ لبنان، ط 4.

ـ الخلوتي، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستنبولي (د.ت). **روح البيان**، دار الفكر، بيروت. لبنان.

ـ الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (د.ت). **رسالة منازل الحروف**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان. الأردن، ط 1.

ـ الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (1988م). **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده، عالم الكتب، بيروت. لبنان، ط 1.

ـ الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (2002م). **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت. لبنان، ط 15.

ـ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1407هـ). **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الكتاب العربي، بيروت. لبنان، ط 3.

ـ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت. لبنان، ط 1.

ـ ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (د.ت). **حجة القراءات**، حققه وعلق عليه ووضع حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت. لبنان.

ـ ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت. لبنان.

ـ سركيس، يوسف بن إليان بن موسى (1928م). **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، مطبعة سركيس، القاهرة. مصر، ط 1.

ـ السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق. سوريا.

ـ السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). **نتائج الفكر في النحو**، حققه الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط 1.

ـ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ط 3.

ـ السيرافي، أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله (1974م). **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة. مصر، ط 1.

ـ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر.

ـ الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (1414هـ). **فتح القدير**، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق ـ سوريا، وبيروت. لبنان، ط 1.

ـ ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. السعودية، ط 1.

ـ الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1.

ـ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000م). **الوافي بالوفيات**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت. لبنان، ط1.

ـ الطبرسيّ، أبو علي الفضل بن الحسن (1999م). **مجمع البيان في تفسير القرآن، وضع حواشيه وخرج آياته وشواهده: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون**، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط 1.

ـ ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1998م). **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1.

ـ ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط 1.

ـ ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة ـ مصر، ط 20.

ـ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1996م). **إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، دار عالم الكتب، بيروت. لبنان، ط 1.

ـ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق. سوريا، ط 1.

ـ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1993م). **الحُجّة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق. سوريا، وبيروت. لبنان، ط 2.

ـ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1990م). **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط 1.

ـ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت). **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ـ مصر، ط 1.

ـ الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1995م). **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط 5.

ـ الفقراء، سيف الدين طه (2006م). **العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد**، بحث منشور في مجلة المنارة، العدد: 13، المجلد: 1، جامعة آل البيت، الأردن.

ـ ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (د.ت). **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.

ـ القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (1964م). **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر، ط2.

ـ القفطي، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف (1982م). **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة. مصر، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. لبنان، ط 1.

ـ القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان (1992م). **فتح البيان في مقاصد القرآن**، عني بطبعه وقدم له وراجعه: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا. لبنان.

ـ الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسىٰ (د.ت). **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

ـ الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود (2005م). **تأويلات أهل السنة**، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط 1.

ـ ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط 1.

ـ ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرىٰ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة ـ السعودية، ط 1.

ـ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

ـ ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسىٰ بن العباس (1400هـ). **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة. مصر، ط 2.

ـ المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (2008م). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، ط 1.

ـ مكي بن أبي طالب، أبو محمد حموش بن محمد الأندلسي (1405هـ). **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط 2.

ـ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1421هـ). **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1.

ـ النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (1998م). **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت. لبنان، ط 1.

ـ نويهض، عادل (1988م). **معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر**، قدم له: حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية، دار نويهض للنشر والتوزيع، بيروت. لبنان، ط 3.

ـ النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين (1416هـ). **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1.

ـ النيسابوري، أبو بكر أحمد بن الحسين (1981م). **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق ـ سوريا، ط 1.

ـ الهذلي، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة (2007م). **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر، ط 1.

ـ ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (1985م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، ط 6.

ـ ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (د.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت. لبنان.

ـ ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (د.ت). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط 1.

ـ الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد (1994م). **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرا، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، قدمه وقرضه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط 1.

ـ ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض. السعودية، ط 1.

ـ ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (2001م). **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1.

للاطلاع على قائمة منشورات وأخبار الوزارة
يُرجى زيارة العناوين التالية :

وزارة الثقافة

موقع وزارة الثقافة الإلكتروني
www.culture.gov.jo

رابط صفحة وزارة الثقافة على الفيس بوك
www.facebook.com/culture.gov.jo

التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية في كتاب مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي

خمس سلاسل للنشر، متطورة وعصرية تطلقها وزارة الثقافة الأردنية، تسد النقص في المكتبة المحلية والعربية منشورات مهمة في حقول معرفية مختلفة، فجاءت سلسلة فكر ومعرفة التي تسعى إلى خلق الوعي والإدراك وتنمية التفكير وفهم الحقائق وسياقات التاريخ والحياة، وتفسير النتائج والتجربة الإنسانية، وخلق التأمل الفلسفي ضمن آليات المنطق والتحليل العلمي وسلسلة الفلسفة للشباب بهدف تشجيع الأجيال الجديدة للإفادة من مناهج الفلسفة في فهم العالم المعاصر وتوعية الرأي العام بأهمية الفلسفة واستخدامها نقديا لمعالجة طروحات العولمة وعصر الحداثة وسلسلة الكتاب الأول التي تعنى بنشر الكتاب الأول للمؤلفين كباكورة لأعمالهم المستقبلية، مع مراعاة الإبداعية والشروط الكتابية الناضجة وسلسلة سرد وشعر التي تعنى بالكتابات الشعرية والسردية المهمة المغايرة والمختلفة في الطرح والشكل، ذات الجودة والمكانة في تحقيق إضافة نوعية للمكتبة المحلية والعربية وسلسلة شغف تختص بالمخطوطات الموجهة للطفل، شعراً ونثراً، تراعي حاجات الطفل الفكرية والنفسية والوجدانية وتحقق شروطها الفنية والجمالية والإبداعية.

هاتف: 5696218 962 + فاكس: 5691640 962 + ص.ب 6140 عمان - الأردن
E-mail:info@culture.gov.jo website:www.culture.gov.jo

الكتاب متوفر على منصة الكتبا الإلكترونية
https://alkutba.gov.jo